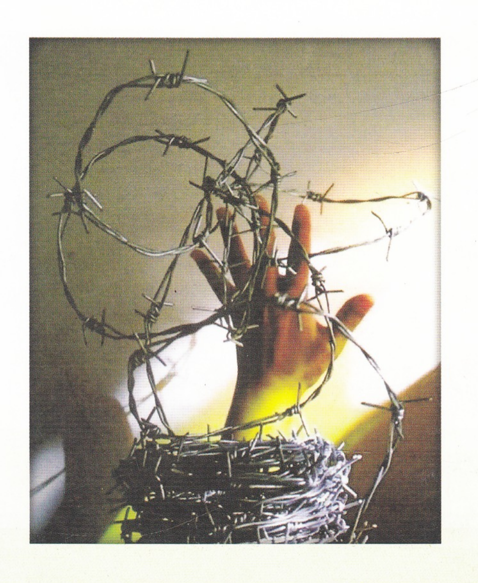
SHAKER NABULSI

سياسة
POLITICS

شاكر النابلسي

من الزيتونة إلى الأزهر
أعاصير الثورة العربية





من الزيتونة إلى الأزهر
أعاصير الثورة العربية

◆

من الزيتونة إلى الأزهر: أعاصير الثورة العربيّة / سياسة
شاكر النابلسي / مؤلّف من الأردنّ
الطبعة الأولى ، 2011



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص. ب 5460-11 ، هاتفاكس 751438 / 752308 1 00961
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص. ب 9157 ،
هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ : www.airpbooks.com
تصميم الغلاف والخطوط والإشراف الفنّي :
محمد سيعي ®
لوحة الغلاف : آمنة الناصري / اليمن
الصفّ الضوئيّ : المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر / بيروت ، لبنان
التنفيذ الطباعيّ : ديمو برس / بيروت ، لبنان

ISBN 978-614-419-017-3

POLITICS

شاكر النابلسي

من الزيتونة إلى الأزهر
أعاصير الثورة العربية



المحتويات

إلى ذكرى الزعيم
الحبيب بورقيبة



الفاتحة

-١-

على مدار التاريخ ، كانت هناك حركات شعبية ، يقودها ما يُطلق عليه اليوم «الشارع» . وكانت هذه الحركات تُحقق في بعض الأحيان أهدافاً سامية للوطن والمواطنين . ولكن أضرارها وكوارثها ، كانت في معظم الأحيان ، أكثر من حسناتها ، وفضائلها . ولهذا كان نيتشه يقول ، إن «العامة لا عقل لها» . فقد قرأنا كثيراً ، أن الجموع ، أو ما يطلق علية (الجماهير) ، لا عقل لها ، وإنما تسيِّرها العواطف ، والشعارات ، والخطابات الحماسية .

-٢-

وفي العصر الحديث ، وخاصة في القرن العشرين ، سيّر «الشارع العربي»[١] الكثير من الشؤون العربية ، التي عادت على العرب بالكوارث والهزائم . ونحن ما زلنا نذكر ، كيف كان عبد الناصر ، خلال حكمه الذي امتد ١٨ عاماً

---

(١) أي الجمهور.

(١٩٥٢-١٩٧٠) ينقـاد في قـراراته المصـيـرية[1] إلى نداءات وهتافات الجـماهير . وهو «السياسي الجماهيري» ، الذي كـان ينقاد للجماهير أكثر من انقياده للمفكرين والمثقفين والمخططين السياسيين وللمؤسسات الدستورية السياسية[2] . وحيث تعلو أصوات الجماهير ، وتختفي وظيفة المثقف للدفاع عن الحقيقة ضد الغوغاء (الجماهير) ، والدفاع عن العقل ضد النقل ، وعن التفكير ضد التكفير ، وعن التجديد ضد التقليد ، وعن الحداثة ضد القدامة ، وعن الصيرورة ضد الاستمرارية ، وعن المتغيرات التاريخية ضد الثوابت العابرة للتاريخ ، وعن التقدم المعرفي والاجتماعي ضد التمسك السقيم العقيم ، وعن ضرورة نقد الذات لجعلها معاصرة لعصرها ضد تمجيد الذات النرجسي المتخلف والمُخلِّف للوعي . وأخيراً الدفاع عن الحضارة ضد السقوط في الهمجية ، كما قال المفكر التونسي العفيف الأخضر ، في بحثه[3] .

-٣-

في كتاب (ما الثورة الدينية؟) لداريوش شايغان Shayegan الفيلسوف الإيراني المعاصر ، المقيم في باريس ، ومدير المركز الإيراني للدراسات الحضارية ، ومدير معهد

---

(١) هزيمة ١٩٦٧ العسكرية والسياسية .

(٢) الأحزاب ، والنقابات ، ومجلس الشعب والشورى .

(٣) «النكوص في إيران» ، مجلة «أدب ونقد» ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

الدراسات الإسماعيلية في باريس، ومؤلف عدة كتب منها: «أوهام الهوية»، و«النظرة المبتورة» وغيرهما من الكتب بالفارسية والفرنسية، والمُعناة بالشأن الديني/السياسي في إيران.. يؤكد شايغان، أن «أدلجة الأديان تخفي خطراً مرعباً، يتمثل في انفلات السلوك اللاعقلاني للجماهير.»[1] وهو ما قامت به في العالم العربي جماعات وحركات «الإسلام السياسي»، وعلى رأسها «جماعة الإخوان المسلمين» و «حزب التحرير» الإسلامي، وتنظيم «القاعدة» الإرهابي، وغيرهم.

وهؤلاء جميعاً، مع غيرهم من جماعات «الإسلام السياسي» في العالم العربي، كانوا يدركون تماماً سيكولوجية الجماهير، التي شرحها بالتفصيل الفيلسوف الفرنسي غوستاف لوبون، في كتابه،[2] وعرفوا تماماً وبذكاء شديد، كيف يستغلّون عواطف الجماهير- لا عقولهم- لأغراضهم السياسية، حيث لا عقل لهذه الجماهير، كما قال جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧) من أن «العقل لا يوافق الجماهير، وتعاليمه لا تفقهها إلا نخبة من المتنورين». ومن هنا، يقول الإرهابي المتأسلم، أيمن الظواهري، في كتابه[3]: «إن تحرير فلسطين هدف ثانوي للقاعدة، ولكننا مضطرون لتبنّيه، لأن الجماهير لا تفهم. ولا بُدَّ لها من وقت طويل لكي تفهم!»

---

(١) ص٢٧٤.

(٢) «سيكولوجية الجماهير»، ١٩٣٤.

(٣) «فرسان تحت راية النبي».

إن أخطر ما أصاب دعوة الأديان في العصر الحديث ، الاستغلال السياسي والتجاري لهذه الأديان ، وخاصة الأديان السماوية الثلاثة . وتكمن هذه الخطورة في الأفكار الأسطورية الخرافية التي أُلبست لهذه الأديان قسراً ، وتعسفاً ، وظلماً . ومن هنا ، أنتجت جماعات «الإسلام السياسي» لغة دينية سحرية ، مُشعوذَة ، خادعة للجماهير ، فيها استعمال مكثف للبلاغة والمجاز ، ومليئة بالأقوال المأثورة ، وبالنصوص الدينية المُحرَّفة و(الملويَّة) أعناقها ، المُهيّجة لعواطف الجماهير ، لكي تخدم الغرض السياسي المُستهدَف ، خاصة وأن الكتب المقدسة ، وعلى وجه الخصوص القرآن الكريم ، «حمّال أوجه» ، كما قيل . ومن هنا أصبح التطرف الديني ، الذي تتبناه هذه الجماعات في معظم خطاباتها «لا يمتُّ في الواقع إلى الإسلام بصلة» كما قال شايغان في حوار مع نجوى بركات .(١)

كذلك ، فإن تذويب الفرد في الجماهير ، وإعطاء القائد الديني دوراً استثنائياً ، يؤدي إلى إلغاء المؤسسات الدستورية ، كما هو الحال في إيران ، حيث أن «المرشد الأعلى» ، هو الدكتاتور الديني ، الذي لا يُردُّ ، ولا يُصدُّ ، ولا يُسأل عمّا يفعل . وهو ما يتنافى مع المشروع السياسي الحديث ، الذي تصنعه ، وتنفذه مؤسسات مستقلة ، عن مزاج وفانتازيات الحاكم الفرد .

---

(١) موقع «الأوان» ، ٢٠١١/١/٩ .

-٥-

ولم يقتصر سحر وخداع الجماهير على دعاة «الإسلام السياسي» فقط ، بل تعداه أيضاً إلى بعض العَلْمانيين ، حيث مارس هؤلاء الأساليب نفسها ، التي مارسها دعاة «الإسلام السياسي» . ولكن أساليب العَلْمانيين هؤلاء ، كانت خالية من التوسُّل بالشرعية الدينية ، وإنما كان هناك التوسُّل الكاذب بالثورة ، والاشتراكية ، والعدالة ، وبباقي الشعارات «التقدمية» . وهو ما مارسه الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية على الشعوب التي حكمتها . وهو أيضاً ما مارسته الدكتاتورية العربية القومية ، وخاصة في عهد عبد الناصر ، وحكم حزب البعث في العراق وسوريا . وهكذا - كما يقول العفيف الأخضر - «لا يتوانى الزعيم الديني ، أو السياسي ، في وضع نفسه على خط الجماهير ، ليفكر بأهوائها السياسية ، وأوهامها عن نفسها وهذيانها الجماعي ، كما كان يفكر شاعر القبيلة في غابر الزمان .»[1]

-٦-

من الضروري أن نقرأ ، ونعيد قراءة كتاب شايغان ، خاصة في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة التي يمر بها العالم العربي ، الذي تُهيِّج شوارعه وجماهيره وسائل إعلام مختلفة ، لا تعي

---

(١) شاكر النابلسي ، «محامي الشيطان : دراسة في فكر العفيف الأخضر» ، ص ٢٣٧ .

تماماً معنى «اللعب بنار الشوارع العربية» . ويقول شايغان ، عن هؤلاء المحرضين ، واصفاً شخصياتهم وصفاً دقيقاً ، جديراً بالتأمل والحفظ : «إنهم غير عقلاء . لذا ، فكل الحجج والبراهين لا تصمد أمام قناعاتهم الراسخة . إذ إن أساليبهم في العمل ترتكز على الجزم ، والتكرار الهلوسي ، بطريقة تستحوذ على السامع . ومفتاح شخصياتهم ، يرتبط بقدرتهم على إحاطة أنفسهم بهيبة ، تعتمد في جوهرها على منع الناس من رؤية الأشياء على حقيقتها ، وعلى شَلّ تفكيرهم .» كما يقول غوستاف لوبون Le Bon في كتابه[١] .

-٧-

منذ أسس حسن البنا «جماعة الإخوان المسلمين» في الإسماعيلية عام ١٩٢٨ ، وهذه الجماعة تعمل ما وسعها العمل وتجتهد ما استطاعت الاجتهاد ، لكي تُعيد «الخلافة الإسلامية» التي أسقطها كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ . وكانت هي ساقطة من ذاتها ، كالثمرة الناضجة ، التي لا تحتاج إلا إلى هبّة هواء خفيفة ، ثم تتدحرج على الأرض . فحاولت هذه «الجماعة» – بمشاركة الأزهر – أن تُوهم الملك فؤاد ، بأنه من سلالة آل البيت . وأنه أحق الحكام بالخلافة لوجود حديث لفقّه الأمويون يقول :

---

(١) سيكولوجية الجماهير ، ص١١٠ .

«الأئمة منّا آل البيت» .

وحديث آخر يقول :

«الأئمة من قريش» .

ولكن الليبراليين في العشرينات من القرن الماضي ، وعلى رأسهم لطفي السيد ، وعلي عبد الرازق ، وطه حسين ، وحسين هيكل ، وغيرهم من رواد الليبرالية التنويرية الأولى كانوا لهذه «الجماعة» ، وللملك فؤاد بالمرصاد . فنفى علي عبد الرازق في كتابه[1] أن يكون الإسلام قد دعا إلى الخلافة . كما نفى أن الإسلام دين ودولة . وأتبعه طه حسين بكتابه «في الشعر الجاهلي» الذي شكك فيه ، بكل ما احتواه الكتاب المقدس ، من أساطير الأولين . وهكذا تم دفن الخلافة في مصر ، بعد أن قطع أتاتورك رأسها في اسطنبول .

-٨-

في الحقيقة ، أستغرب ، ويستغرب غيري كذلك - لأول وهلة - سعي «جماعة الإخوان المسلمين» لإقامة الخلافة الإسلامية ، علماً بأن أكثر من ٩٠٪ من الخلفاء في العصرين الأموي والعباسي ، وكذلك السلاطين في العهد العثماني ، وما بينهم من المماليك ، والسلاجقة ، وغيرهم ، كانوا حكاماً (طراطير) وفاسدين ، وظالمين ، وطغاة .

ولم يقم العدل والحق في الخلافة الإسلامية ، طوال أكثر من

(١) «الإسلام وأصول الحكم» ، ١٩٢٥ .

عشرة قرون ، إلا في سنوات معدودات .

فما سبب إصرار هذه «الجماعة» ، وسعيها لإقامة دولة دينية متمثلةً بالخلافة الإسلامية ، إلا لأنها ترى بأن مرشدها العام ، هو المؤهل الوحيد ، ليكون الخليفة ، في ظل عدم وجود حكام عرب ، يصلحون لهذا المنصب .

إذنْ ، إصرار هذه الجماعة وسعيها الدءوب لإقامة الخلافة الإسلامية ، ليس خدمة للإسلام - كما تدّعي - بقدر ما هو خدمة لمصالحها هي .

-٩-

في عام ١٩٦٦ اشتد الشبق السياسي في رئيس وزراء السودان آنذاك (الصادق المهدي) وسعى إلى الخلافة الإسلامية من جديد ، باعتبار أن المهدي و«المهدية» ، كانوا يعتبرون أنفسهم من آل البيت ، ويستحقون الخلافة !

وما أكثر من يدعي أنه من آل البيت!

فكلٌ يدّعي وصلاً بليلى

وليلى لا تُقرُّ لهم بذاك

فكلّف الصادق المهدي حسن الترابي - باعتباره زعيم «جماعة الإخوان المسلمين» في السودان ، وهم أدرى الناس بشؤون الخلافة وشجونها- بكتابة دراسة عن احتمال قيام دولة إسلامية في السودان . وبما أن حسن الترابي لم يكن يأمل بأن يكون خليفة المسلمين في السودان ، مع وجود الصادق المهدي ، الزعيم الديني والسياسي اللامع ، لذا فقد انصبت دراسة

الترابي ، على استبعاد هذا الأمر ، وكانت مسوغاته تقول :

١- إن الجنوب السوداني عقبة كأداء في وجه دولة الخلافة الإسلامية . فالخصومة السياسية بين الشماليين والجنوبيين على أشدها ، فما بالك لو أصبحت الخصومة بين المسلمين والمسيحيين ، نتيجة للدولة الدينية الإسلامية .

٢- هناك مخاطر من إقامة مثل هذه الخلافة متأتية من جيران السودان المسيحيين في إفريقيا ، وخاصة أقباط الحبشة ، والاشتراكيين في مصر .

٣- سائر الدول الصديقة في الغرب لن تقبل ، ولن تعترف بدولة الخلافة . (والدليل ما حصل فيما بعد لـ «حماس» في غزة ، وممانعة الاتحاد الأوروبي ضمَّ تركيا إليه .)

٤- العالم في شرقه وغربه وشماله وجنوبه أصبح عالماً مدنياً يقوم على شرائع مدنية موضوعة قابلة للتغيير والتبديل حسب الظروف والمستجدات في كل آن . وقيام خلافة إسلامية ، أو مسيحية ، أو يهودية ، أو بوذية ، أو أية خلافة دينية يعتبر ضد تيار العصر ، ومجرياته .

-١٠-

وهذه المسوغات ، تنطبق انطباقاً يكاد يكون تاماً على كل بلد عربي ، يفكر بإقامة الخلافة الإسلامية ، أو دولة دينية ، يحكمها خليفة أو سلطان أو أمير أو والٍ .

فكل بلد عربي محاط بجيران رافضين للخلافة الإسلامية .

وكل بلد عربي فيه من الانشقاقات المذهبية والطائفية

والعرقية ما يكفيه .

وكل بلد عربي يخشى من صدامه مع الغرب الليبرالي ذي الدول المدنية ، التي ودَّعت الدولة الدينية منذ قرون .

-١١-

ولكن الشبق السياسي ، والسعي إلى دولة الخلافة الإسلامية عاد من جديد!

ففي العام ١٩٧٩ بدأت إدارة الخميني في طهران ، تقيم علاقات دينية متينة مع رموز دينية ، ومنها حسن الترابي . وكانت هذه العلاقات والرسائل المتبادلة بين الطرفين ، تدور حول إمكانية إقامة دولة دينية في السودان ، على غرار دولة الخميني في طهران . وكان جعفر نميري يحكم السودان أثناء ذلك ، وقد شرع في إعداد كتاب عام ١٩٨٠ بعنوان «**النهج الإسلامي** . . **لماذا؟**» فوجد الترابي ضالته السياسية في النميري الذي أطلق عليه فيما بعد لقب «**أمير المؤمنين**» ، ودفعه إلى شنق محمود طه زعيم الجمهوريين السودانيين ، للاختلاف الحاد بينهما .

فالترابي يريد تسييس الإسلام ، بينما محمود طه يريد أسلمة السياسة ، كما قال الكاتب السوداني بابكر حسن مكي ، في سلسلة مقالاته في جريدة «السياسة» الكويتية في الثمانينات من القرن الماضي .

وهكذا نرى ، أن «جماعة الإخوان المسلمين» في كل بلد غربي ، تحاول امتطاء ظهر الحاكم ، لكي تتمكن هي من الحكم .

ويكون الحاكم هو الدابة ، التي يركبها الخليفة (المرشد العام ، أو المراقب العام) في موكبه إلى المسجد ، لأداء صلاة الجمعة .

شاكر النابلسي

يوليو/تموز ٢٠١١

من الزيتونة...

ثورة تونس الخضراء(*)

-١-

تونس ليست كأي بلد عربي آخر . ولذا فقد شهدت ثورة خضراء غير مسبوقة في العالم العربي ، منذ قرون طويلة .

فتونس نالت استقلالها ، منذ أكثر من نصف قرن عام ١٩٥٦ . ورغم هذا ، ظلت روابطها السياسية والثقافية والاقتصادية متينة مع فرنسا . ففي الوقت الذي كانت فيه أحداث الثورة تدور في تونس ، كان هناك مليون سائح ومواطن فرنسي يعملون ويستثمرون ، وربما يعلّمون في مدارس ومعاهد خاصة .

وتونس هي البلد العربي الوحيد ، الذي قام بجدية وشجاعة بإصلاح التعليم الديني ، وبإصلاح نظام ومنهاج التعليم الديني في جامعة الزيتونة بالذات .(١) وجعله نظاماً عصرياً متطوراً ، وهو ما لم يقدر عليه الشيخ محمد عبده ، وطه حسين ، وغيرهما في مصر ، بالنسبة للأزهر المصري .

---

* ٢٠١١/١/٢١ .

(١) أزهر المغرب العربي .

-٢-

وتونس ، تختلف عن باقي البلدان العربية ، وتتميز عنهم – بما فيها لبنان – بأنها أول من أصدر «مجلة أحوال شخصية» عام ١٩٥٦ عصرية وشجاعة ، ساوت نصوصها بين الرجل والمرأة ، ونصَّت على أن يتمّ الطلاق أمام قاض شرعي . وليس في أي مكان آخر . كما نصت بعدم جواز الزواج الإسلامي بأكثر من واحدة ، وكادت أن تساوي بين المرأة والرجل في الإرث ،[١] وفي كافة الحقوق والواجبات .

وتونس هي التي أباحت ما لم تبحه أية أمة عربية أو إسلامية[٢] منذ ظهور الإسلام قبل ١٥ قرناً .

-٣-

وكانت كل هذه الخطوات الحضارية الثورية الشجاعة سبباً في تكفير الرائد الحبيب بورقيبة وإخراجه من الملة ، خاصة أنه كان الزعيم العربي الوحيد الذي قال للفلسطينيين في خطابه بأريحا عام ١٩٦٥ بأن يأخذوا ويطالبوا . ولا يتوقفوا عن أخذ كل ما هو متوفر لهم من حقوق ، حتى وإن لم تكن كافية ، ويطالبوا

---

(١) هاجم مفتي السعودية الراحل الشيخ عبد العزيز بن باز الرئيس بورقيبة ، وهدد الراحل الملك فيصل بورقيبة بقطع علاقات السعودية مع تونس إن هي أقدمت على ذلك . أنظر : لطفي حجي ، بورقيبة والإسلام : الزعامة والإمامة .

(٢) إباحة الإفطار في رمضان للعمال .

فيما بعد بما يكفيهم من الحقوق . لكن عليهم أن لا يستسلموا أمام الجدران السياسية العالية ، التي تحول بينهم وبين تحقيق مطالبهم الكاملة ، والكافية . ولكن الفلسطينيين لم يسمعوا له ، ورشقوه بالبيض الفاسد والحجارة . وبصقوا عليه ، ورددوا بعد «صوت العرب» آنذاك ، أوصاف الخيانة ، والعمالة ، والجنون ، للحبيب بورقيبة . وتبيَّن بعد سنوات طويلة ، صدق وواقعية ما نادى به بورقيبة . ولكن الفرص كانت قد ضاعت ، وها هم يبحثون عن مقعد يجلسون فيه مقابل الوفد الإسرائيلي للتفاوض ، فلا يجدون هذا المقعد .

-٤-

هذه هي تونس الخضراء التي انطلقت منها الثورة في ٢٠١٠/١٢/١٨ ، التي أطاحت بنظام بن علي الذي استمر - كأي دكتاتور عربي آخر ٢٣ سنة (١٩٨٧-٢٠١١) . فهناك حكام من جيرانه ، لهم في الحكم أكثر من ٤٠ سنة وأكثر مما لبن علي .[١] ولكن شعبهم ليس الشعب التونسي ، ولا قماشته من قماشة الشعب التونسي ، ليفعل ما فعله الشعب التونسي اليوم .

ولا يستبشرن أحدٌ - إن كنا عقلاء غير أغبياء - بما جرى في تونس ، على أمل أن يجري في بلدان كثيرة من العالم العربي

---

(١) كنا نعني بذلك ليبيا ، ولكن ليبيا لم تلبث أن ثارت بعد مصر على الدكتاتورية في ٢٠١١/٢/١٧ .

حكمها شبيهة بل أكثر قسوة وفساداً من حكم بن علي .[1]

فلا العالم العربي تونس ، ولا تونس هي العالم العربي . ولو كان الشعب التونسي شبيهاً بأي شعب عربي آخر ، لما قام بما قام به ، ولما انتفض هذه الانتفاضة التاريخية .

-٥-

ثم علينا أن لا ننسى أن أدنى نسبة للأمية العربية هي في تونس . ورغم أن ثروات تونس الطبيعية محدودة جداً ، إلا أن قانون الزواج الصارم من امرأة واحدة فقط ، ومنع تعدد الزوجات ، الذي اتبعته تونس - كما لم تتبعه أية دولة عربية أخرى - هو الذي أنقذها من مجاعة ماحقة . وقالت منجية السواحي ،[2] إنه لولا قانون تحديد النسل الصارم والاكتفاء بالزواج من امرأة واحدة لكان عدد سكان تونس الآن أكثر من ثلاثين مليوناً ، حيث لا طعام لهم يكفيهم . وقالت : إن الإسلام لم يشرِّع التعدد بل تعاطى مع واقع اجتماعي كان الرجل فيه يمتلك ناصية عشرات النساء ، وأن «الإمام ابن جرير الطبري ذهب في تفسيره ، إلى أن الرجل إذا عجز عن العدل في زوجة واحدة ، فعليه ألا يتزوج .»

هكذا يفهم التونسيون الإسلام . وهكذا هم فصلوا الدين عن

(١) خابت توقعاتنا - كما خابت توقعات الكثيرين - واندلعت الثورة في ليبيا وسوريا واليمن والبحرين كذلك ، في الأشهر الأولى من عام ٢٠١١ .

(٢) أستاذة التفسير وعلوم القرآن في جامعة الزيتونة .

الدولة ، ولكنهم لم يفصلوا الدين عن المجتمع . فظلت المساجد ، والكنائس ، والمعابد اليهودية ، في «جُربة» ، وغير «جُربة» ، مفتوحة للمؤمنين ، الساجدين ، العابدين . وتعرضت تونس ، وتعرض زعيمهم منذ أكثر من نصف قرن ، وحتى رحيله ، إلى نقد مرير إلى درجة أن اتُهم بعض قساوسة فرنسا بوضع «**مجلة الأحوال الشخصية**» . ولكن ظلت «جامعة الزيتونة» الدينية منارة مشرقة من منارات الإسلام المعاصر ، دون أن تجرؤ دولة عربية أو شعب عربي آخر – ما عدا المغرب – على تبني ما جاء في «**مجلة الأحوال الشخصية**» التونسية التي صدرت عام ١٩٥٦ بوحي ، ومساندة ، ودعم من شيوخ الدين التونسيين النادرين ، كعبد العزيز الثعالبي ومحمد العزيز جعيط ،(١) والطاهر حداد ، الذي كتب في إصلاح العائلة وتحرير المرأة والمجتمع من التحجر والأصولية ، في كتابه الشهير ،(٢) والطاهر بن عاشور ، والفاضل بن عاشور ، وغيرهم من شيوخ الدين النادرين والحداثيين الليبراليين في تونس .

فكيف نتوقع من الشعوب العربية الأخرى أن تثور كما ثار الشعب التونسي ، وكيف نتوقع من الدكتاتوريين العرب الباقين أن يرحلوا كما رحل بن علي؟

فليضع باقي الدكتاتوريين العرب في قلوبهم (بطيخة

(١) أول من قنن أحكام الأسرة في «مجلة الأحكام الشرعية» ، منذ سنة ١٩٤٨ .

(٢) امرأتنا بين الشريعة والمجتمع ، ١٩٣٠ .

صيفي)[1] - كما يقولون - وليطمئنوا إلى أنهم خالدون في مناصبهم ،[2] وأنهم لن يخرجوا من قصورهم الباذخة ، ومنتجعاتهم ، واستراحاتهم ، إلا إلى قبورهم فقط ، وليس إلى ملاذات أخرى ، أو دور إقامة أخرى غير هذه القصور الباذخة .

---

(١) بعد الثورة التونسية ، لم يهنأ الدكتاتوريون العرب بالبطيخ الصيفي . وإنما أخذت حجارة الثورة (تقرقع) في أمعائهم .

(٢) أصبحت مناصبهم في ليبيا ، ومصر ، وسوريا ، واليمن ، في مهب الريح .

أحفاد بورقيبة ينتفضون(*)

-١-

مشكلة الحكام العرب الدكتاتوريين ، أنهم عند لحظة الحساب والعقاب ، والإمساك بهم متلبسين بجرم الفساد والإفساد ، ينكرون علمهم بهذا الفساد والإفساد ، ويطلبون السماح والغفران . وهم الذين كانوا يعلمون علم اليقين ، دبيب النملة على أرض أوطانهم ، ويعلمون بالعيون ، والآذان ، والمراصد ، ما يخفى حتى على الآلهة!

وهكذا قال بن علي ، في آخر خطاب له :

«لا أعلم بالفساد .»

وأضاف أسيفاً ، كسيفاً :

«غلَّطوني أحياناً بحجب الحقائق ، وسيحاسبون .»

وأضاف «أنا فهمتكم .. فهمت الجميع ، البطال ، والمحتاج ، والسياسي ، واللي طالب مزيد من الحريات .. فهمتكم .. فهمت الكل .»

ولكن سبق سيف الشعب العذل ، وقُضي الأمر!

(*) ٢٠١١/١/٢٠ .

فلا أسف يُقبل على مكروه ، جرى خلال ٢٣ عاماً في الحكم .

كذلك قال عبد الناصر ، بعد انفصال الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٦١ ، بأنه لم يكن يعلم بجرائم عبد الحميد السرّاج .[١] كذلك لم يكن يعلم بجرائم مدراء الاستخبارات وبالتعذيب الذي كان يتم في السجون المصرية للمعارضين .

وعندما وقعت هزيمة ١٩٦٧ ، قال بأنه لم يكن يعلم التسيب والفساد في صفوف قادة الجيش .

فمن كان يعلم إذن؟!

أما القذافي فلا يعلم بالفقراء في ليبيا ، ولا بالمعارضة الليبية ، ولا بما يجري من فساد ، ونهب لأموال ليبيا من قِبله ، وقِبل أولاده ، والمنتفعين من حوله .

فمن يعلم إذن؟!

كذلك كان الحال مع صدام حسين ، ومع علي عبد الله صالح ، وبشار الأسد ، وبوتفليقة ، وغيرهم .

-٢-

انتفاضة الشعب التونسي ، تتهددها الأصولية الدينية التونسية ، المختبئة في كهوفها المظلمة داخل تونس ، والمنتشرة

---

(١) نائب الرئيس في سوريا . وقد لجأ إلى مصر بعد انفصال الوحدة ، وأقام ، ومات فيها .

في أحياء العرب والمسلمين الفقيرة في أوروبا ، وخاصة في بريطانيا وفرنسا .

فلا خوف على الانتفاضة التونسية إلا من الردة إلى ما قبل ١٩٥٦ ،[١] والتي يمكن أن يقودها الأصوليون الدينيون ، وجماعات «الإسلام السياسي» في تونس وخارجه ، المتربصون بالتركة والتراث الحداثي البورقيبي السياسي ، والاجتماعي ، والديني ، والتعليمي .

والأصوليون الدينيون التونسيون لا مانع لديهم على الإطلاق ، من التحالف مع الشيوعيين ، وباقي القوى اليسارية ، ليس للإطاحة بنظام بن علي فقط ، ولكن للإطاحة بما بناه بورقيبة في المجال الاجتماعي ،[٢] والإصلاح التعليمي الديني في جامعة الزيتونة ، وغيرها .

فهدف الجماعات الإسلاموية وجماعات «الإسلام السياسي» ، ليس بن علي ، ونظامه فقط .

ولكن الهدف هو تراث بورقيبة ، وتركته الإصلاحية ، بل ثورته الإصلاحية .

وما كان بن علي بالنسبة لهؤلاء غير الرمز الذي يختصر تاريخ البورقيبية والحداثة . كذلك كانت الثورة على مبارك فيما بعد ،[٣] الذي كان رمزاً - بالنسبة للإخوان المسلمين - يختصر

---

(١) وهو العام الذي صدرت فيه «مجلة الأحوال الشخصية» .

(٢) مجلة الأحوال الشخصية .

(٣) ٢٠١١/١/٢٥ .

تاريخ الثورة المصرية منذ ١٩٥٢ ، التي قمعت الإخوان المسلمين ، وباقي الجماعات الإسلاموية .[1]

فهم في تونس ، ضد الزواج بامرأة واحدة فقط ، لأن معظم القياديين منهم ، لديه أربع زوجات في أوروبا ، وزوجة واحدة في تونس!

وهم ضد مساواة المرأة بالرجل .

وهم ضد منع الحجاب والنقاب ،[2] وكل الموروثات الجاهلية ، التي منعتها «مجلة الأحوال الشخصية» .

وهو ضد صناعة السياحة ، التي تُعتبر عصب الصناعة الأولى في تونس ، ومصدر الدخل القومي الرئيسي .

وهؤلاء الأصوليون الخطرون ، الذين عادوا إلى تونس ، كانوا خلال أكثر من نصف قرن ، منذ ١٩٥٦ يبحثون عن فرصتهم لإعادة تونس إلى ما قبل ١٩٥٦ . وربما سينتهزون فرصة الانتفاضة ، ليقوموا بالردة ، سيما وأن المجتمع التونسي - كأي مجتمع عربي - مجتمع متدين ، وهناك من الرجال والنساء من هم غير راضٍ عن أحكام «مجلة الأحوال الشخصية» ، وخاصة قانون الزواج بواحدة فقط . فالرجال ، يشكون عدم كفايتهم من

---

(١) تستثنى من ذلك الفترة التي تصالح فيها السادات مع الإخوان المسلمين ، وأطلقهم من السجون ، ليكيد بهم الناصريين ، وباقي أجنحة اليسار السياسي آنذاك .

(٢) في غمرة الثورة الشعبية السورية ٢٠١١/٣/١٦ ، سمح بشار الأسد للمحجبات والمنقبات بدخول الجامعة والمعاهد العلمية إرضاء للأصوليين .

المتعة واللذة الجنسية ، والنساء يعانين من العنوسة ، وقلة الأزواج .

ولكن السؤال :

هل سيسمح الغرب بعودة هؤلاء إلى الحكم ، وتنفيذ «الردة» المبتغاة ، مع العلم أن تونس ، من أكثر الدول العربية ارتباطاً ثقافياً واقتصادياً بالغرب ، وللغرب مصالح واستثمارات كثيرة في تونس؟

بعض الآراء الشجاعة تقول :

دعوا الأصوليين يحكمون - كما في غزة وإيران ، وفي العراق[1] - لنر ماذا سيحققون من إنجازات . ولكي نتجاوز حكم الأصوليين في تونس إلى الأبد ، تصديقاً لقول هيجل : «لكي نتجاوز مرحلة تاريخية ما ، لا بُدَّ من ممارستها» . وقوله كذلك : «لمعرفة ما بداخل حبة الجوز علينا كسرها» . ومن دون ممارسة حكم الأصوليين ، سيظل هاجس الشارع التونسي ، وأحلامه في رؤية «الخلافة الإسلامية» في تونس قائماً .

-٣-

يجب أن لا يغيب عن بالنا ، أن الانتفاضة التونسية ، ليست وليدة الأمس ، وليست نتاج الجوع والفقر ، الذي تعاني منه تونس منذ قرون طويلة ، وليس سببها ، ذلك البائع المتجول ،[2]

---

(١) حزب الدعوة الإسلامي .

(٢) محمد بوعزيزي .

الذي أشعل النار بنفسه ، ثم أشعل الانتفاضة الشعبية في شوارع تونس . فقد سبق لطابور طويل من المفكرين والمثقفين التونسيين ، أن أشعلوا النار في رؤوس التونسيين قبل أن يشعلها بوعزيزي في نفسه ، وفي الشارع التونسي ، ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين وقبل ذلك . ولولا هؤلاء جميعاً لما استطاع بورقيبة تطبيق نصوص **«مجلة الأحوال الشخصية»** على الواقع التونسي . وهؤلاء قاموا بالثورة نظرياً ، في حين أن الشعب قام بالثورة على أرض الواقع . ولو وُجِدَ وقام الحبيب بورقيبة في أي بلد آخر غير تونس ، وبين أي شعب آخر غير التونسيين ، لما استطاع أن يفعل شيئاً لانعدام الأُسس ، ولنُصبت له المشنقة ، أو اغتيل ، أو رُمي بالبيض الفاسد والطماطم الخاسرة كما فعل به الفلسطينيون في أريحا عام ١٩٦٥ ، أو أصبح زنديقاً كافراً خارجاً من المِلَّة كما أفتى الأزهر ، والشيخ عبد العزيز بن باز ، أو أصبح عميلاً وخائناً كما قال عبد الناصر ، وبوقه أحمد سعيد ، في «صوت العرب» .[١]

إن انتفاضة الشعب التونسي ، نتاج الفكر العربي والإسلامي التونسي . فتونس هذا البلد الصغير بحجم أرضه ، والصغير بعدد سكانه ، أنتج من الفكر العربي والإسلامي الحداثي والليبرالي في النصف الثاني من القرن العشرين ، ما لم ينتجه أي بلد عربي آخر كمصر مثلاً . فدور المفكرين التونسيين الليبراليين الجُدد كمحمد الشرفي ، ومحمد طالبي ، ومنجية

---

(١) أنظر : لطفي حجي ، بورقيبة والإسلام : الزعامة والإمامة .

السواحي ، وعبد المجيد الشرفي ، والعفيف الأخضر ، وسلوى الشرفي ، ومحمد شريف فرجاني ، وهشام جعيط ، ورجاء بن سلامة ، والحبيب الجنحاني ، وإقبال الغربي ، وفتحي بن سلامة ، وأمل قرامي ، وغيرهم كثيرون وغيرهن كثيرات ، من مثقفي ومثقفات تونس ومفكريها . وهؤلاء وغيرهم هم مثقفو ومفكرو عصر التنوير التونسي في النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة .

وهم حماة تراث بورقيبة الحداثي .

وهم فكر الثورة التونسية ، كما كان روسو ، وفولتير ، ومونتسكيو ، وتوم بين ، وغيرهم ، فكر الثورة الفرنسية .

-٥-

وأخيراً ، كيف يمكن لشعب كالشعب التونسي الذي حقق كل هذه الإنجازات السياسية والدينية والثقافية ، أن يُحكم كما يُحكم الشعب الليبي ، أو الشعب اليمني مثلاً؟[١]

كيف يمكن لشعب كالشعب التونسي ، أن يُحكم طيلة ٢٣ سنة ، من قبل نظام سياسي ، جعل تونس تُصنَّف من قبل جماعات حقوق الإنسان الدولية ، وكذلك الصحف الغربية المحافظة مثل «الإيكونومست» بالدولة الاستبدادية حيث وضع «مؤشر الديمقراطية» لـ «الإيكونومست» ٢٠١٠ تونس في

---

(١) ولكن الشعب الليبي ثار في ٢٠١١/٢/١٧ ، وقبله الشعب اليمني في ٢٠١١/٢/٣ .

الترتيب ١٤٤ من بين ١٦٧ بلداً شملتها الدراسة .

صحيح ، ولا جدال ، أن تونس كان يحكمها ديكتاتور مستبد ، وأن لا ديمقراطية حقيقية ، لا في العالم العربي والعالم الثالث ، ولا في تونس أيضاً .

ولكن تبقى تونس في عهدي بورقيبة وبن علي ، الطريق الحداثي التي فُتحت ، وامتدت عشرات الكيلومترات ، ولكنها لم تكتمل بعدا[١]

(١) وهذا ما أثبتته الأحداث الثورية في مصر ، وليبيا ، واليمن ، وسوريا ، وغيرها بعد ذلك .

هؤلاء هم أعداء ثورة بورقيبة(*)

-١-

لكل ثورة في التاريخ البشري أعداء . وهؤلاء الأعداء هم عنوان الثورة . وهم الدليل القاطع ، على أن هناك ثورة في بلد ما ، في زمان ما . فالثورات في التاريخ البشري ، إنما قامت ضد أعداء ، وضد أفكار عدائية ، وضد مصالح عدائية . فكان من الطبيعي والمنطقي ، أن تكون لسائر ثورات التاريخ البشري أعداء .

فلا ثورة دون أعداء .

واليوم نشهد بوضوح ، هذا الصف الطويل لأعداء ثورة بورقيبة ١٩٥٦ التونسية ، الذين انتظروا هذه اللحظات ، منذ أكثر من نصف قرن من العام ١٩٥٦ . وهم يعتقدون ، أن الفرصة قد أُتيحت لهم اليوم للإطاحة بمكتسبات هذه الثورة ، تحت غطاء شعارات : «تونس الحرة» ، و«تونس الخضراء» ، و«ثورة الياسمين» . . الخ . وهم يستعملون سائر الوسائل الإعلامية المتاحة من فضائيات ، ومواقع على الانترنت ، وصحف ومجلات ورقية ، وأشرطة تسجيل مسموعة ، وأشرطة فيديو ،

(*) ٢٠١١/١/٢٦ .

وكتب ، وكتيبات ، ومحاضرات ، وندوات ، ولقاءات ، وخُطب في المساجد . وربما استعملوا غداً السلاح الأبيض والأحمر ، وأغرقوا تونس ، كما سبق وأغرقوا العراق في بحار من الدماء ، راح ضحيتها آلاف الأبرياء .

-٢-

لثورة ديسمبر ٢٠١٠/١٢/١٨ التونسية أعداء في الداخل والخارج . ولكننا سنتحدث عن أعداء الداخل ، المتمثلين بمعظم الأحزاب والجماعات والأفراد الإسلاموية ، التي تتبنى نهج «الإخوان المسلمين» في نظرية الحكم ، وإدارة المجتمع . ومن هذه التنظيمات ، تنظيم «حركة النهضة» الإسلاموي . وهو أقوى وأكبر الأحزاب السياسية/الدينية في تونس ، والتي تتمسك بالشعار الغامض والعاطفي «الإسلام هو الحل» . وقد حكم على زعيمها في العام ١٩٩١ بالسجن مدى الحياة . وتطالب هذه الحركة بإلغاء الدستور المدني الحالي في تونس ، واستبداله بدستور ديني ، وإقامة دولة وحكومة دينية ، كما طالب الشيخ القرضاوي في خطبة الجمعة (٢٠١١/١/١٤) في مسجد عمر بن الخطاب في الدوحة . مما يعني إلغاء تركة وتراث بورقيبة الحداثي والعَلْماني منذ ١٩٥٦ . أي نسيان وخسران أكثر من نصف قرن من العمل التونسي العام الشاق ، ورميه في البحر الأبيض المتوسط ، وبدء بناء دولة دينية ، على غرار الدولة الدينية الإيرانية التي أعجب زعيم النهضة بها ، وبثورة الخميني ضمن موجة التشيّع ، التي اجتاحت تونس في الثمانينات ، من

خلال «جمعية آل البيت» ، وحركة «المسلمون السائرون على خط الإمام» .[1] وما زال هؤلاء ينشطون سياسياً ودينياً في تونس . وكان زعيم «حركة النهضة» قد أبدى إعجابه الشديد بالثورة الخمينية ، وقال عنها : «جاءت الثورة الإيرانية في وقت مهم بالنسبة إلينا .»

-٣-

وزعيم «حركة النهضة» ، المقيم في لندن منذ سنوات طويلة ، تم إلقاء القبض عليه في ١٩٨١ ، وأحيل إلى المحاكمة مع مجموعة من «حركة الاتجاه الإسلامي» ،[2] بتهمة الانتماء إلى جمعية غير مشروعة ، وحكم عليه بالسجن ١٠ سنوات . وبعد ثلاث سنوات ، أُطلق سراحه . ثم أعيد اعتقاله في ١٩٨٧ ليحاكم مع مجموعة من أعضاء «حركة النهضة» بتهمة القيام بمحاولة انقلاب ، وتفجير أربعة فنادق سياحية في العاصمة . ومن المعلوم أن «حركة النهضة» وسائر الحركات الإسلاموية ، تعارض الصناعة السياحية في تونس . وتقول إنها سبب الفساد ، والانحراف ، وسوء الأخلاق في تونس ، علماً بأن هذه الصناعة عماد الاقتصاد التونسي ، حيث تُشكِّل قرابة ١٠٪ من الدخل القومي التونسي ، وحيث يزور تونس سنوياً أكثر من عشرة ملايين سائح . والأهم من هذا ، أن نسبة كبيرة من هؤلاء

---

(١) الإمام هنا يعني الخميني .

(٢) الاسم السابق لـ «حركة النهضة» .

السائحين تأتي من ليبيا ومن الجزائر ، وهي فرصة ثمينة ، لكي يتعرف قسم منهم على التجربة الحداثية العَلْمانية البورقيبية في الاجتماع والدين ، ويعودون إلى بلادهم رُسلاً ودعاةً لهذه التجربة .

-٤-

والأعداء الآخرون لثورة بورقيبة الحداثية العَلْمانية الحضارية هم السلفيون ، بقيادة زعيمهم الشيخ الضرير الخطيب الإدريسي الذي سُجن عام ٢٠٠٦ بتهمة التحريض والدعوة إلى «الجهاد» . وهناك السلفيون الشباب ، الذين يتبعون الجماعات السلفية في مصر والجزيرة العربية . وهم يسعون إلى إلغاء العَلمانية والحداثة التونسية ، وإعادة تونس إلى **«عهد الانحطاط»** ، الذي بدأ في عهد الخليفة العباسي المتوكل (٨٤٦-٨٦٢م) . ومن هنا ، انطلقت السلفية في السعودية - مثالاً لا حصراً - تخاطب السلفية التونسية ، على لسان الشيخ السلفي السعودي المعروف عبد الرحمن البراك ، الذي اشتُهر بفتواه بـ **«قتل مستحلي الاختلاط»** ، محذراً السلفيين التونسيين من الديمقراطية والانتخابات القادمة ، قائلاً لهم :

«وإنكم في الأيام القادمة ، ستبتلون بانتخابات ، فاجعلوا أهم أمركم إقامة شرع الله ، الذي به صلاح الدنيا والآخرة ، فلا تمدوا أيديكم ، ولا تمنحوا أصواتكم ، إلا لمن يكون ولاؤه للإسلام ، ومن تأمنونه على دينكم ، ودنياكم .»

كذلك ، قال الشيخ السلفي السعودي الآخر ناصر المعمَّر ،

الذي يعتبر من رموز «الإسلام السياسي» التي لعبت دوراً محورياً، فيما عُرِف بأزمة «الوجود العسكري الأجنبي» في ١٩٩٠- ١٩٩١ للسلفيين التونسيين :

«ذهاب طاغية وطرده شر طردة، لا يُلزم منه الخلاص من البلاء والفتنة، إن لم يرجع الناس إلى دين الله . وقد يخلفه مثله، أو شرٌ منه، كما هو مشاهد في كثير من البلاد الإسلامية . لذا، لا بُدَّ من توبةٍ صادقة، وعودة إلى الله خالصة، ليرفع الله البلاء، ويكشف الغمّة .»

أما الشيخ يوسف القرضاوي، فأرسل رسالة للشعب التونسي، خلال خطبة الجمعة (٢٠١١/١/١٤)، قال فيها :

«لا بُدّ من وضع دستور جديد يُطلِّق المبادئ والقيم، التي بُني عليها الدستور العَلْماني والتي راهن عليها الزعيم بورقيبة، العلماني اللاديني الطاغوتي، الذي كان مُفصّلاً على حجم الحزب الاشتراكي الدستوري، وجبروته، وطغيانه .»

وفي هذه الرسائل «شيفرة» سلفية، يتبادلها السلفيون للتفاهم فيما بينهم . ولكن هذه الشيفرة يمكن لذوي البصر والبصيرة حلّها، وكشفها، وفهمها بسهولة . وملخصها - كما هو واضح - القضاء التام على تركة بورقيبة الحضارية، والعودة إلى تعاليم ابن حنبل، وابن تيمية، وابن عبد الوهاب، وسيّد قطب، وغيرهم، من رموز السلفية القديمة، والجديدة .

وهؤلاء الشباب السلفيون كانوا - كما تعلم السلفية العربية والخليجية خاصة - الفئة التي راهن عليها الزعيم بورقيبة، داخل المَعلَم الزيتوني - كما يقول الباحث التونسي لطفي حَجّي

في كتابه المهم جداً «بورقيبة والإسلام .. الزعامة والإمامة ، ٢٠٠٤» ، والذي أوصي جميع المهتمين في الشأن التونسي ، أن يقرءوه لعدة مرّات بعناية تامة - على «أساس أنهم الأقدر على فهم رهانات التغيير ، ثم قياداته .»[١]

-٥-

وعلى الضفة الأخرى من «الإسلام السياسي» التونسي المتربص بالتراث الحداثي البورقيبي ، هناك **«حزب التحرير»** الإسلامي التونسي ، وهو فرع من تنظيم دولي ، أسسه في مدينة القدس ١٩٥٣ الشيخ القاضي الفلسطيني تقي الدين النبهاني ، الذي انشق عن جماعة «الإخوان المسلمين» . وقد ظهر **«حزب التحرير»** التونسي ، متزامناً مع ظهور **«الجماعة الإسلامية»** عام ١٩٧٢ ، التي غيّرت اسمها إلى حركة **«الاتجاه الإسلامي»** ثم إلى **«حركة النهضة»** . وفي عام ١٩٧٣ تشكّلت أولى خلايا هذا الحزب داخل الجيش التونسي ، وهنا كان مكمن الخطورة ، التي تجلّت بالإعداد لأول انقلاب عسكري ديني تونسي ، وتمّت محاكمة أعضائه في الأعوام ١٩٨٣ ، و١٩٨٦ ، و١٩٩٠ . رغم أن هذا الحزب حزب تنظيري ، لا يؤمن بالقوة المسلحة . ومن المعلوم أن **«حزب التحرير»** الإسلامي ، حزب يدعو إلى إعادة إقامة الخلافة الإسلامية ،

---

(١) لطفي حَجّي ، «بورقيبة والإسلام .. الزعامة والإمامة ، ٢٠٠٤» ، ص ٧٨ .

التي أطاح بها أتاتورك في تركيا عام ١٩٢٤ ، ثم أجهز عليها الزعيم بورقيبة في تونس ١٩٥٦ . وهذا الحزب محظور في جميع الدول العربية والإسلامية ، لأنه يُحرِّم تحريماً مطلقاً الديمقراطية . ويعتبرها «نظام كفر» لا يجوز الاحتكام لها ، ولا الدعوة إليها ، بل يعتبر الدعوة إليها ، دعوةً إلى باطل .»

ويقول «حزب التحرير» في كتابه الرسمي الذي أصدره بعنوان : «**الديمقراطية نظام كفر ، يُحرَّم أخذها ، أو تطبيقها ، أو الدعوة إليها**» عام ١٩٩٠ :

«الديمقراطية التي سوَّقها الغرب الكافر إلى بلاد المسلمين ، هي نظام كفر ، لا علاقة لها بالإسلام ، لا من قريب ، ولا من بعيد . وهي تتناقض مع أحكام الإسلام تناقضاً كلياً في الكليات وفي الجزئيات ، وفي المصدر الذي جاءت منه ، والعقيدة التي انبثقت عنها ، والأساس الذي قامت عليه ، وفي الأفكار والأنظمة التي أتت بها .»[1]

-٦-

وتبقى هناك الفئة الدينية/السياسية الأضعف من حزمة «الإسلام السياسي» التونسي المتربص بالتراث الحداثي التونسي ، وهي «**جماعة التبليغ والدعوة**» . وهي جماعة ظهرت في تونس في منتصف السبعينيات ، واستقطبت أتباعاً من مختلف الفئات الاجتماعية . ومؤسسها الشيخ الهندي

---

(١) ص٩ ، من المقدمة .

محمد الكاندهلوي (١٨٨٥-١٩٤٤) عام ١٩٢٦ ، وانتشرت سريعاً في الهند ، والباكستان ، وبنغلاديش . وانتقلت إلى العالم الإسلامي والعربي ، حيث أصبح لها أتباع في معظم البلدان العربية ، ومنها تونس . وهذه الجماعة تتخذ من المسجد مكاناً لإطلاق دعوتها ، التي يرجح أنها في ظاهرها ديني ، ولكن باطنها سياسي ، على غرار دعوة الإخوان المسلمين ، قبل ١٩٤٨ وموجة الاغتيالات السياسية التي ارتكبوها في مصر ١٩٤٨ ، وراح ضحيتها رئيس الوزراء المصري النقراشي باشا ، والقاضي أحمد الخازندار ، وحكمدار (مدير الأمن العام) القاهرة سليم زكي باشا ، وغيرهم .

و«جماعة التبليغ والدعوة» ، لا ينكرون دعوتهم إلى إقامة الخلافة الإسلامية ، ولكنهم يعتبرونها سدرة المنتهى ، وتاج الفروض . مما يؤكد عدم خلو دعوتهم من الأهداف السياسية ، المغطاة بقشرة رقيقة من الدروشة ، والصوفية الطرقية المغاربية المعروفة .

-٧-

إن أخطر ما يُحيق بتونس الجديدة ، هو هذا الإعلام الفضائي العربي اليميني ، الذي يُركز تركيزاً شديداً غير مسبوق ، على ما يجري في تونس ، وينقل عناصره الفنية واستديوهاته إلى هناك ، ويلتقي بالناس البسطاء في الشارع التونسي ، بشكل انتقائي ، ويُغيِّب المثقفين الحداثيين والعَلمانيين التونسيين ، وخاصة أولئك الذين يسندون

ويساندون التراث الحداثي العَلْماني البورقيبي، ويجددوا فيه، ويراكموا فوقه، يوماً بعد يوم، بكل ما يملكون من وسائل. ويركّز هذا الإعلام على مقابلة الإسلامويين، ودعاة «الإسلام السياسي»، وأعداء النهج الحداثي العَلْماني البورقيبي، ونشر خطابهم، انطلاقاً من إيديولوجية هذا الإعلام، الذي سيهدف في فترة لاحقة، وبعد أن يتبين له الخيط الديني الأبيض من الخيط البورقيبي الأسود، إلى بدء الهجوم الكاسح والمكشوف على الحداثة والعَلْمانية البورقيبية، وإبراز مثالبها التي اعتُبر عهد بن علي امتداداً لها. وهو في الواقع امتداد الآباء في الأبناء. ولا يشترط بالوريث دائماً أن يكون على شاكلة المورِّث. وكم من وريث خان أمانة المورِّث، وقلب فضائلها إلى رذائل.

مخاوف من تدمير تراث بورقيبة(*)

-١-

انبهر الإعلام العربي بما تمَّ في تونس لخلع بن علي، واستبدال الجمهوريين بجمهوريين آخرين. في حين أن مثل هذا الانبهار، لم نشاهده في وسائل الإعلام الغربي عموماً، الذي لا ينفعل انفعالاً عاطفياً بالأحداث كما ننفعل نحن، خاصة عندما يكون الحدث سريعاً ومفاجئاً، وغير متوقع، كما في الحالة التونسية.

ونحن كعرب، معنا الحق في هذا الانبهار، وفي هذه الدهشة، وفي هذا الأخذ الذي أخذتنا به «الثورة» التونسية. وها أنا ذا أضع كلمة «الثورة» بين مزدوجين، ولا أعلم من الذي أطلق كلمة «الثورة» على ما حصل في تونس. فالثورة - كما شاهدنا وقرأنا في الثورة الأمريكية ١٧٨٧، والثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة البلشفية ١٩١٧، والثورة المصرية ١٩٥٢ - ليست تغيير النظام السياسي القديم، ولكنها فلسفة الحكم السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي الجديدة. وعندما نشبت الثورات الكبرى في التاريخ، لم تكن تريد تغيير

(*) ٢٠١١/١/٢٧.

الوجوه والإيديولوجيات السائدة فقط ، ولكنها كانت تريد تغيير الحياة كلها . وهكذا كان . فانتقل المجتمع الروسي - مثلاً - من الإقطاع إلى الاشتراكية ، ومن الدولة الدينية إلى الدولة العَلْمانية ، ومن حكم الكنيسة الأرثوذكسية إلى حكم الحزب السياسي الواحد . ولكن رغم انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩ ، واختفاء الإمبراطورية السوفيتية ، وتفكك المنظومة الشيوعية ، إلا أن الشيوعية بقيت في العالم . وما زالت هناك أحزاب شيوعية في الغرب وفي العالم العربي ، تعمل وتنشط سياسياً ، ومنها الحزب الشيوعي التونسي الذي برز نشاطه في يناير ٢٠١١ .

وما أريد قوله هنا ، إن الأفكار والإيديولوجيات التاريخية لا تموت . فالماركسية التي طبَّق الاتحاد السوفيتي جزءاً من مبادئها ، ما زالت تملأ العالم وتشغله حتى الآن ، رغم اختفاء الاتحاد السوفيتي ، وهو النظام الذي كان الراعي الأول لها .

-٢-

كلامي هذا ، يأتي بمناسبة ما سمعته وقرأته وشاهدته من بعض المثقفين والمحللين التونسيين ، الذين قالوا بضرورة تفكيك واختفاء حزب «**التجمع الدستوري الديمقراطي**» التونسي الذي ظهر عام ١٩٨٨ وكان يرأسه بن علي . وهذا الحزب ، كان توليداً للحزب «**الحر الدستوري**» الذي تأسس ١٩٢٠ ، وهو أول حزب وطني تونسي . وفي ١٩٣٤ خرج من صُلبه حزب «**الدستور الجديد**» ، الذي استطاع أن يكون أبرز حزب

سياسي وطني خلال مرحلة التحرير ، وهو الذي قاد البلاد إلى الاستقلال ، وتمكن بذلك من الوصول إلى السلطة عام ١٩٥٦ بقيادة الزعيم الراحل بورقيبة . ثم أصبح اسم هذا الحزب في ١٩٦٤ «الحزب الاشتراكي الدستوري» . ثم تحوّل ثانية إلى اسمه الحالي «التجمع الدستوري الديمقراطي» ١٩٨٨ . وهذا يذكرنا بقصة «الحزب الوطني الديمقراطي» المصري الذي كان هو الآخر توليداً من «هيئة التحرير» ، ثم «الاتحاد القومي» ، ثم «الاتحاد الاشتراكي» . وخلال ١٨ سنة من حكم عبد الناصر (١٩٥٢- ١٩٧٠) كانت الإيديولوجيا الناصرية هي الممتدة والسائدة ، ولم تتغير ، ولم تتفكك الاشتراكية الناصرية إلا في عهد السادات (١٩٧٠-١٩٨١) ، حيث تمّ تفكيك جزء من القطاع العام ، ومن مظاهر الثورة الاشتراكية العربية ، التي جاء بها عبد الناصر . وبذا سُمّيَ «الاتحاد الاشتراكي» بـ «الحزب الوطني» . وامتد ظل هذا الحزب إلى عهد مبارك . وأصبح اسمه «الحزب الوطني الديمقراطي» . وأيديولوجيته خليط من الناصرية ، والساداتية ، وأُضيف إليها بعض البهارات «المباركية» . . الخ .

-٣-

فحزب «التجمع الدستوري الديمقراطي» التونسي الحالي ، اختطفه بن علي عام ١٩٨٨ من «الحزب الاشتراكي الدستوري» الذي أنشأه الزعيم الراحل بورقيبة عام ١٩٦٤ . وهو في حقيقته حزب الاستقلال (حزب الدستور الجديد) ،

الذي حقق لتونس ١٩٥٦ التحرر من الاستعمار الفرنسي ، بقيادة الزعيم بورقيبة . والنقمة الحالية من قبل الشيوعيين والإسلامويين - نتيجة لحرمانهم من السلطة - يجب أن لا تكون على هذا الحزب ، ذي التاريخ الوطني الحافل ، ولكن على من اختطفوا واستغلوا هذا الحزب للوصول إلى أغراضهم وأهدافهم . فالعيب ليس في الحزب ، ولكن في قادته وعناصره ، التي قيل إن تعدداها بلغ أكثر من مليوني عنصر قبل يناير ٢٠١١ . كما أن العيب ليس في الماركسية ، ولكنه كان في تطبيقاتها الخاطئة والمتعسفة في الاتحاد السوفيتي السابق . والخطر كل الخطر في تونس ، كان الاستئثار بالسلطة ، كما حصل مع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ، و«**الاتحاد الاشتراكي**» المصري ، الذي عزل بقية الأحزاب ، واستفرد بالحكم .[1]

-٤-

إن المطبُّ القاتل الذي وقع به الجنرال بن علي ، عدم إقامته للمجتمع المدني التونسي الحق ، الذي ترك بورقيبة مسئولية

---

(١) راجع : كتاب خالد محمد خالد ، «**دفاع عن الديمقراطية**» ، ومحاضر «**اللجنة التحضيرية**» عام ١٩٦٢ التي عارض فيها خالد العزل السياسي لبقية التيارات السياسية الأخرى ، الذي نادى به عبد الناصر ، والذي كان سبباً في فشل «**الحزب الاشتراكي**» المصري ، وهو ما كان سبباً في تنحي مبارك ٢٠١١ ، وحلّ «**الحزب الوطني**» الحاكم .

إقامته لمن يأتي بعده . ومن شروط هذا المجتمع - كما قال المفكر التونسي العفيف الأخضر - الانتقال من ثقافة التخوين والتكفير إلى ثقافة التعددية ، وما تتطلبه من صراع بين الأفكار والبرامج والفلسفات ، من دون السقوط في هاوية عنف أعمى ، يتساوى في نهايته المنصور بالمكسور .[1]

-٥-

إن «تونس الجديدة» ، تتهددها أخطار كثيرة ، وهي أخطار تختلف عن أخطار العراق ، التي أحاقت به بعد ٢٠٠٣ . فجيران تونس ليسوا سوريا وإيران . وخطر تدفق الإرهابيين إلى تونس مستبعد جداً . ولكن هناك سيوف مشرعة لكي تحطم رأس المولود الجديد ، ومن هذه السيوف الأحزاب الإسلاموية ، وعلى رأسها حزب **«النهضة الإسلامي»** الذي رغم انفصاله عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، ما زال يدعو دعوة الإخوان المسلمين ، في موقفه من الآخر الداخلي والخارجي . وهو الذي سبق واتُهم عام ١٩٨٧ بتفجير أربعة فنادق تونسية ، لشلِّ نشاط السياحة التونسية ، التي تعتبر عصب الاقتصاد الوطني . وهو الذي ينادي بإلغاء نصوص **«مجلة الأحوال الشخصية»** التي حررت عام ١٩٥٦ التونسيين - رجالاً ونساءً - اجتماعياً . وهناك السلفيون التونسيون وزعيمهم الشيخ الضرير

(١) «من الدولة الطائفية إلى دولة لكل مواطنيها» ، «الحياة» ، ٢٠٠١/٣/١١ .

الخطيب الإدريسي.[1] وهناك السلفيون الشباب، الذين ينقادون لزعماء السلفية في مصر والجزيرة العربية، الذين يسعون إلى إلغاء العَلْمانية والليبرالية البورقيبية التونسية، وإعادة تونس إلى «عهد الانحطاط»، الذي شهدناه في عهد الخليفة العباسي المتوكل (٨٤٦-٨٦٢م) الذي أغلق باب الاجتهاد، وقال: «ما قرره الخلف لا يرفضه السلف». كما في تونس فرع لـ «حزب التحرير» الإسلامي الإرهابي. وكلها سيوف مشرعة، تنتظر اللحظة المناسبة لتحطيم التراث البورقيبي التونسي، على الأصعدة كافة.

(١) صنو الشيخ المصري الضرير عمر عبد الرحمن زعيم «الجماعة الإسلامية» السلفية، المسجون مدى الحياة في أمريكا، لإدانته بمحاولة نسف برج التجارة العالمي في نيويورك، عام ١٩٩٣، والذي سُجن عام ٢٠٠٦ بتهمة التحريض والدعوة إلى «الجهاد».

عن جذور التنوير الفكري والديمقراطية(*)

-١-

لا حراك شعبياً بلا جذور . كذلك كان عليه الحال في الانتفاضة التونسية ، التي كان لها - قطعاً - جذور تنويرية فكرية . ولكن هذا لا يعني أن هذه الجذور متى وجدت في أي بلد ، فإن انتفاضتها سوف تحدث . فعلينا أن لا ننسى الخصوصية التونسية . فكما أن لا جدال في خصوصية كل قطر عربي ، فيما يتعلق بسائر الخطوات التحديثية ، فإن لتونس تلك الخصوصية التي تتلخص في :

١- النظام الرئاسي الدكتاتوري ، الذي انحصر بشخصية الرئيس ، وهو شبيه إلى درجة كبيرة بالنظام الليبي . ومن هنا كانت الانتفاضة التونسية والليبية موجهة بالدرجة الأولى ضد بن علي والقذافي شخصياً ، على وجه الخصوص .

٢- تحويل الانتخابات إلى مجال للتندر والسخرية والسلبية السياسية . فقد تمَّ تزوير الانتخابات التشريعية والرئاسية تزويراً فاضحاً غير مسبوق . ففي عام ١٩٨٩ فاز الحزب

(*) ٢٠١١/٣/٦ .

الحاكم[1] بـ ٩٩,٩١ ٪ ، وفي عام ١٩٩٤ فاز بـ ٩٩,٤٥ ٪ ، وفي عام ١٩٩٩ فاز بـ ٩٤,٤٩ ٪ ، وفي عام ٢٠٠٤ فاز بـ٨٩,٦٢٪ . ومن الواضح في هذه النسب المضحكة/المبكية التزوير الفاضح .

فماذا كان يضر الحزب الحاكم لو أتاح فرص النجاح للأحزاب الأخرى من اليمين واليسار - وهي أحزاب ضعيفة - واكتفى هو بنسب معقولة ، كالنسب التي نقرأ عنها في الدول الغربية عامة ، وفي الوقت نفسه أصلح من قواعده ، وحسَّن من أدائه السياسي؟

٣- البطالة بين الشباب الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا . وقد بلغت نسبة البطالة في ٢٠٠٨ أكثر من ٣٠٪ في فئة الشباب(١٥-٢٩ سنة) ، و ٢٢٪ من حملة الشهادات الجامعية .

٤- إهمال التعليم بحيث أصبحت نسبة الأميين في بعض المناطق الريفية حوالي ٥٠٪ .

٥- التفاوت في تطبيق خطط التنمية ، بين مختلف مناطق تونس . حيث حظيت المناطق الساحلية بالجزء الأكبر من الاستثمارات لتنشيط السياحة ، وأُهملت المناطق الريفية والداخلية .

٦- إنهاك اتحاد النقابات المهنية ، وذلك بإخضاع أكثر من ٢٢٠ منشأة وشركة ومؤسسة تجارية وصناعية وسياحية

---

(١) التجمع الدستوري الديمقراطي .

للخصخصة (أي تحويلها من القطاع العام إلى الخاص) وتخلّي ملكية الدولة عنها . وكان هناك أكثر من ٥٠٠ ألف عضو في هذه النقابات . وبعد الخصخصة أصبحوا ٥٠ ألفاً فقط ، مما أضعف فعالية النقابات ، التي تشكّل العمود الفقري للمجتمع المدني .

٧- تتميز تونس بأنوار إصلاح ساطعة منذ القرن التاسع عشر . فقد ظهر فيها إصلاحيون كُثر ، كخير الدين التونسي ، وأحمد بن أبي ضياف ، ومحمود قبادو ، والطاهر الحداد . كم ألغت تونس الرق عام ١٨٤٦ . وكانت الأولى في العالم العربي في ذلك الشأن ، إضافة إلى أنها الأولى في إعلان ميثاق حقوق الإنسان عام ١٨٥٧ ، وفي عام ١٨٦١ سُنَّ أول دستور ، وفي عام ١٩٥٦ منحت المرأة حقوقها . وفي ١٩٧٧ ظهرت أول رابطة للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم العربي عام ١٩٧٧ .

-٢-

المسألة الديمقراطية في العالم العربي ، هي التي سوف تكون المهماز الذي يدفع بالحراك الشعبي إلى الأمام . وقد كان هذا المهماز هو المحرك للشارع في تونس ومصر وليبيا ، وربما في مصر ، وليبيا ، واليمن ، وسوريا ، والبحرين ، والعراق ، ومناطق أخرى من العالم العربي .

أما في تونس ، فقد استفادت الحركة الديمقراطية هناك ، من أفكار المصلحين التنويريين منذ بداية القرن العشرين ، التي أدت

إلى قيام «الاتحاد العام التونسي للشغل» بقيادة الزعيم التونسي فرحات حشاد عام ١٩٤٦ . وقبل ذلك تمَّ إنشاء «جامعة عموم العملة التونسيين» كأول تنظيم نقابي في أفريقيا . وسبق ذلك قيام منظمات أهلية ذات وعي سياسي عميق بالمسألة الديمقراطية . فقامت «حركة الشباب التونسي» عام ١٩٠٧ ، وأدت إلى قيام «الحزب الحر الدستوري» عام ١٩٢٠ ، الذي قاد تونس إلى الاستقلال ، فيما بعد .

وفي العصر الحديث ، امتلأت الأدبيات السياسية التونسية بالحديث عن الديمقراطية ، وخاصة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ . فقد حذَّر المفكرون التونسيون المعاصرون ، ومنهم محمد الحداد من شعور الشعب بالعجز أمام الأحداث . فهذا الشعور سوف يدفع إلى استبدال عجز الدولة بالطائفة . وسيصبح مآل الدعوة الديمقراطية في المستقبل المصير نفسه الذي انتهت إليه الدعوة القومية . وبذا ، سوف تُستغل الدعوة الديمقراطية - كما سبق أن استُغلت الدعوة القومية في العراق ومصر من قبل - للسيطرة الدكتاتورية على الشعب . والبحث عن البديل الديمقراطي ، هو الذي يحرر الشعب من سائر أشكال الهيمنة القومية والطائفية والفئوية . ومن دون البديل الديمقراطي ، سوف يذهب الدكتاتور (الصنم الأكبر) ، وتأتي من بعده أصنام صغار ، سوف تكبر مع الزمن ، ويظهر من بينها الصنم الدكتاتوري الأكبر ، من جديد .

-٣-

إما الديمقراطية ، وإما الخراب .

ودبّ الخراب في بلدان الدكتاتورية العربية ، كما حصل من قبل في أمريكا اللاتينية .

«فحياة الإنسان القصيرة وحاجاته المختلفة ، لا تسمح له أن يكون مطلق الحرية . ولذا ، يلجأ الإنسان إلى الحداثة ، لكي يحقق عن طريقها أكبر قدر من الحرية . وهذا الطموح يدفع بأصحابه إلى أن ينهجوا سبيل الابتكار ، لا الاجترار . والابتكار يستدعي بذل مجهود أكبر في التفكير ، والتصوّر ، والتنفيذ ، وإقناع الآخرين . واستكمال مشروع الحداثة رهن بدعم فضاءات الحوار في المجتمع المحلي والدولي .»[١]

-٤-

صحيحٌ أن الديمقراطية تساعد كثيراً على الإبداع والإنتاج الإنساني المثمر . ونحن - كعرب - أحوج ما نكون إلى هذه الديمقراطية . فمجتمعاتنا قد عانت كثيراً من عمليات الإرهاب ، وحركات العنف الديني . ولا شك أن غياب الديمقراطية ساعد كثيراً على ذلك . فوظيفة الديمقراطية دائماً ، إقامة الحواجز والموانع ضد العنف ؛ لأن الديمقراطية تؤمّن المسارب اللازمة

---

(١) محمد الحداد ، في مقاله («الحياة» ٢٠٠٤/٢/٢٩) ، وأعاد نشره في كتابه مواقف من أجل التنوير ، ٢٠٠٥ .

للرأي والرأي الآخر . وفي المجتمعات الدكتاتورية ، لا يوجد طريق للتعبير عن الرأي الآخر غير العنف . وهذا ما تمَّ في تونس ، ومصر ، ويتم في ليبيا ، وسوريا ، واليمن ، والبحرين .

ما تكوين عقل الانتفاضة التونسية؟(*)

-١-

إن ما حدث في تونس، من الصعب أن يحصل له مثيل في العالم العربي.[1] وإن ما حصل ويحصل في مصر، حادث مختلف عما حصل في تونس. وشرحتُ الأسباب التاريخية، والسياسية، والثقافية، التي تتمتع بها تونس والتي أهلّتها لأن تقوم بما قامت به حتى الآن. ومن الأسباب التي ذكرتها أن انتفاضة الشعب التونسي، هي نتاج الفكر السياسي والاجتماعي التونسي. فتونس هذا البلد الصغير بحجم أرضه، والصغير بعدد سكانه، أنتج من الفكر العربي الحداثي والليبرالي في النصف الثاني من القرن العشرين، ما لم ينتجه أي بلد عربي آخر أكبر منه، كمصر مثلاً. فدور المفكرين التونسيين الليبراليين الجُدد كمحمد الشرفي، ومحمد طالبي، ومنجية السواحي، وعبد المجيد الشرفي، والعفيف الأخضر،

(*) ٢٠١١/٢/١٤

(١) هذه المقولة كانت خطأ كما أشرنا عدة مرات. فقد حصل المثيل في مصر، وليبيا، واليمن، وسوريا، والبحرين. وربما سيحصل في بلدان عربية أخرى، مع اختلاف في التفاصيل، والنهايات.

وسلوى الشرفي ، وعبد الوهاب المؤدب ، ومحمد شريف فرجاني ، وهشام جعيط ، ورجاء بن سلامة ، والحبيب الجنحاني ، وإقبال الغربي ، وفتحي بن سلامة ، وأمل قرامي ، ومحمد الحداد ، وغيرهم وغيرهن كثيرون وكثيرات ، من مثقفي ومثقفات تونس ومفكريها . وهؤلاء وغيرهم ، هم مثقفو ومفكرو عصر التنوير التونسي في النصف الثاني من القرن العشرين ، ومطلع الألفية الثالثة .

وهم فكر الانتفاضة التونسية ، كما كان روسو وفولتير ومونتسكيو وتوم بين وغيرهم ، فكر الثورة الفرنسية والأمريكية .

-٢-

لفت نظري ما قاله المفكر والأكاديمي التونسي محمد الحداد ، الأستاذ في الجامعة التونسية ، وأستاذ كرسي اليونسكو لعلم الأديان المقارن ، من أن الشباب التونسي الذين قاموا بالانتفاضة التونسية لم يقرءوا التراث السياسي العالمي أو الإسلامي ، ولم يعرفوا أعلامه ، وكتابه ، ومفكريه . مما يعني - حسب قول الحداد - أن ما كتبه مفكرو تونس الذين ذكرناهم قبل قليل ، لم يقرأه أحد في تونس . وأن كل ما كُتب كان هباءً منثوراً لم يفد الانتفاضة ، ولم ينتفع به المنتفضون .

لقد أكد الحداد على أن «ثقافة ووعي الشباب التونسي ، تشكلا من خلال مصادر الانترنت . وقال إن تلك الانتفاضة استطاعت أن تمضي بخطوات أوسع عندما كانت تلقائية وعفوية .»

وأضاف الحداد في برنامج (إضاءات) الذي بثته فضائية العربية[1] أن :

«الشباب التونسي تعلم الحرية من الحياة، لا من الإيديولوجيات . فالتجربة الجديدة التي قدمتها الانتفاضة التونسية ، هي أن الثورات في السابق ، كانت تنبع من الخلفيات الإيديولوجية ،لكنها اليوم جاءت من شباب ، ربما بعضهم لا يعرف اسم كارل ماركس ، ولا سيد قطب .»

فمن أية إيديولوجيا تعلّم الفرنسيون القيام بثورتهم عام ١٧٨٩؟

ومن أية إيديولوجيا تعلّم الأمريكيون للقيام بثورتهم ، ونيل استقلالهم عام ١٧٧٦؟

الثورة الوحيدة ، التي كانت ذات إيديولوجيا محددة ، هي الثورة البلشفية في روسيا ١٩١٧ ، التي تبنت الإيديولوجيا الماركسية .

ولكن الثورة الفرنسية ، اقتاتت واشتعلت بفضل أفكار روسو ، وفولتير ، ومونتسكيو وغيرهم . وحفظت هذه الأفكار في الحرية ، والعدالة ، والمساواة .

والثورة الأمريكية ، اقتاتت واشتعلت ، بفضل أفكار الفيلسوف السياسي البريطاني الأمريكي توم بين ، وجون لوك ، وتوماس جيفرسون ، وصموئيل آدامز ، وغيرهم .

---

(١) فبراير/ شباط ٢٠١١ .

-٣-

ما زال الوقت مبكراً ، لكتابة تاريخ أفكار الانتفاضة التونسية ، والعوامل الثقافية التي أثرت فيها . أما ما يقال عن محركات ومهاميز هذه الانتفاضة كالبطالة ، والفساد المالي والإداري ، ودكتاتورية الرأي الواحد ، التي كانت منتشرة في عهد الرئيس بن علي ، فذلك ما هو طافٍ من جبل الثلج الذي كان عائماً في المحيط التونسي . أما القسم الأكبر المخفي تحت الماء ، فلم يتبين لنا حتى الآن ، ويحتاج إلى غواصين كثيرين لكي يكتشفوا أبعاده . وما زال الحكم عليه مبكراً جداً كما قلنا . فقد تمَّ الحكم على الأفكار التي أثرت على الثورة ، الفرنسية بعد مضي أكثر من ثلاثين عاماً على قيام هذه الثورة كما يقول برنار غروتويزن في كتابه (فلسفة الثورة الفرنسية) ، كذلك تمَّ الأمر نفسه مع الثورة الأمريكية التي أشعلتها مجموعة من المفكرين الأمريكيين ، ومنهم توم بين **Paine** في كتابيه (**حقوق الإنسان**) ، و (**الحصافة Common Sense**) ، الذي كان بمثابة «إنجيل» الثورة الأمريكية . وكان معظم الأمريكيين يحتفظون بنسخة من هذا الكتاب تحت وسائدهم ، ويحفظونه عن ظهر قلب .

-٤-

يقول الحداد عن الانتفاضة التونسية :

«إن هذه الانتفاضة لم يطلقها السياسيون ، ولا حتى المثقفون أو الشعراء ، بل كانت ثورة شبابية بامتياز . فقبل حادثة إحراق

الشهيد محمد البوعزيزي نفسه بسنوات، كانت قد تنامت في تونس ظاهرة لم يتفطن النظام البائد إلى أبعادها، وهي استعمال الشباب الشبكات الاجتماعية، والفايسبوك تخصيصاً، للتعبير عن آرائهم، فكانوا يستعملون كتابة مرموزة، أو يستخدمون اللغة الإنجليزية التي لا يتقنها الرقيب، وشيّد الشباب عالمه الافتراضي الوردي كبديل عن العالم السياسي والاجتماعي المحبط، الذي كان يعيش فيه. وربما شجع النظام البائد على هذا التوجه، كي يجعل المواطنين ينشغلون بالعالم الافتراضي عن العالم الواقعي.»(١)

وهذا القول يجانب الصواب، وفيه خفة، وسطحية، غير معهودة، عن الحداد. لأن لا بذرة تنبت دون أرض. ولا أرض تُنبت دون بذرة. ولا شك أن ثورة المعلومات والاتصالات «عجّلت» في قيام الانتفاضة التونسية. وكانت لها الطاقة الكهربائية، بدلاً من طاقة الفحم الحجري. ولكن البذرة لهذه الانتفاضة، كان قد زرعها الزُرّاع المثقفون من أمثال الحداد شخصياً، وغيره.

(١) المصدر السابق.



كيف نقرأ الانتفاضة التونسية؟(*)

-١-

سوف نستعرض أفكار بعض المفكرين التونسيين الحداثيين الذين زرعوا ما حصدته الانتفاضة التونسية . وكان لهم الباع الثقافي الأكبر والمعرفي الأطول في انطلاق الانتفاضة التونسية وصناعة تونس الجديدة ، بكل ما يحفُّ بها من آمال وأحلام . وكان من بين هؤلاء ، المفكر التونسي محمد الحداد الذي قلل - وربما أنكر تواضعاً وتردداً - لتأثير فكره ، وفكر زملائه ، وأساتذته في تكوين عقل الانتفاضة التونسية .

-٢-

وسنبدأ بقراءة لأفكار الحداد التي ساهمت - في ظننا - في تكوين عقل الانتفاضة التونسية ، وإلا ستكون هذه الانتفاضة بلا عقل ، وبلا أفكار مسبقة استقتها من ينابيع الفكر الحداثي التونسي . وهذا من المستحيل . وسوف نبدأ بالحداد ، وكان الأولى أن نبدأ بأساتذته من المفكرين الحداثيين الأوائل أمثال

(*) ٢٠١١/١/٢٨ .

خير الدين باشا التونسي[1] ، وعبد العزيز الثعالبي[2] ، ومحمد العزيز جعيط[3] ، والطاهر حداد[4] ، والطاهر بن عاشور[5] ، ومحمد الفاضل بن عاشور[6] ، وغيرهم من شيوخ الدين الحداثيين في تونس .

-٣-

كما كان الأولى بنا ، أن نبدأ بأساتذة الحداد من المفكرين

---

(١) (١٨١٠-١٨٩٠) الشركسي الأصل والمولد ، والوزير المصلح . وهو وضع لتونس برنامجاً إصلاحياً استقاه من الفكر الليبرالي الأوروبي في عصره .

(٢) (١٨٧٦-١٩٤٤) مؤسس الحزب الحر الدستوري ، والمصلح الديني المعروف .

(٣) أول من قنن أحكام الأسرة في «مجلة الأحكام الشرعية» ، منذ سنة ١٩٤٨ .

(٤) مؤلف كتاب « امرأتنا بين الشريعة والمجتمع » ، ١٩٣٠ المهم ، الذي يقف بقامته الدينية الإصلاحية إلى جانب كتاب الأزهري المصري الشيخ علي عبد الرازق «الإسلام ونظام الحكم» ، ١٩٢٥ ، والذي كتب في إصلاح العائلة ، وتحرير المرأة والمجتمع ، من التحجر والأصولية المتشددة .

(٥) (١٨٧٩- ١٩٧٣) ، مؤلف كتاب «أليس الصبح بقريب؟» ، ١٩٠٧ ، والذي ضمنه رؤيته للإصلاح ، وحدد فيه أسباب تخلف العلوم . ورئس الجامعة الزيتونية ، ١٩٥٦ . ويعد من كبار مفسري القرآن الكريم في كتابه «تفسير التحرير والتنوير» . وهو أول من جعل الحرية مقصداً شرعياً في كتابه المهم مقاصد الشريعة .

(٦) محرر مجلة الأحوال الشخصية التي صدرت ١٩٥٦ ، وأول مفتٍ لتونس المستقلة .

الحداثيين المعاصرين التونسيين أمثال محمد الشرفي ، ومحمد طالبي ، وعبد المجيد الشرفي ، والعفيف الأخضر ، ومحمد شريف فرجاني ، وعبد الوهاب المؤدب ، وهشام جعيط ، والحبيب الجنحاني ، وغيرهم كثيرون ، من مثقفي تونس ومفكريها .

وأفكار هؤلاء وخطاباتهم الحضارية الحداثية - بما فيها خطاب الحداد - تُعزِّز وتُؤكد ما نشره وطبَّقه الحبيب بورقيبة من قوانين وقيم اجتماعية ، ودينية ، وثقافية ، وتعليمية ، وسياسية جديدة ، في الفترة التي حكم فيها تونس.[١]

فكان كل هؤلاء هم الثوار النظريون . وكان بورقيبة هو الثائر على أرض الواقع .

ومن واجب كل باحث في «تاريخ الأفكار» الإنسانية والتونسية بشكل خاص ، أن يربط بين ما قيل في الزمن المعاصر من أفكار وخطابات ، وبين ما قيل في القرون السابقة . ولكن علينا أن نعترف ، بأن الوقت ما زال مبكراً للربط بين ما قاله المفكرون الأوائل والمعاصرون التونسيون من جهة ، وبين ما قرأته ، وفهمته ، وتفاعلت معه ، عناصر الانتفاضة التونسية ؛ لأن ذلك كله سيدخل ضمن كتابة «تاريخ الأفكار» . والتاريخ يحتاج عادة إلى زمن كافٍ للبحث ، والتحليل ، والتأمل ، والكتابة .

---

(١) ١٩٥٦-١٩٨٧ .

-٤-

كان محمد الحداد واحداً من المفكرين الحداثيين الليبراليين التونسيين المعاصرين . فبالإضافة إلى منصبه الأكاديمي كأستاذ كرسي اليونسكو لعلم الأديان المقارن في الجامعة التونسية ، فهو باحث ومؤلف عدة كتب تنويرية منها : «**مواقف من أجل التنوير**» ، و«**قواعد التنوير**» ، و«**حفريات تأويلية في الخطاب الإصلاحي العربي**» ، و«**محمد عبده : قراءة جديدة في خطاب الإصلاح الديني**» ، و«**الإسلام : نزوات العنف واستراتيجيات الإصلاح**» ، و«**ديانة الضمير الفردي ومصير الإسلام في العصر الحديث**» .

-٥-

والقراءة لكتب الحداد ومقالاته في جريدة «الحياة» خاصة ، تشير بوضوح إلى تأثير فكر الحداد في فكر الانتفاضة التونسية التي قادتها فئات تونسية مختلفة . وكيف لا ، والحداد يكتب بوضوح في «**مواقف من أجل التنوير**» متحدثاً عن الزعامة الدكتاتورية في تونس بقوله :

«إن عقوداً من الاحتكار تمجيداً للزعامة أو تلقيناً لأيديولوجيا الثورة ، قد خنقت روح المبادرة العفوية للحوار والمساهمة الطوعية في الشأن العام . فانتشر التطرف أو اللامبالاة كردين متعادلين على مأزق واحد ، عنوانه فرض النمطية ، ومنع حرية التعبير .»

وهذا ما كان يجري في تونس طيلة ٢٣ سنة ماضية (١٩٨٧-٢٠١٠) . وهو ما قرأته ، وفهمته ، وتفاعلت معه عناصر

الانتفاضة التي لم تكن جائعة إلى الخبز فقط ، ولكنها كانت أيضاً جائعة إلى الحرية . ولم تكن عاطلة عن العمل فقط ، ولكنها كانت عاطلة عن المشاركة في بناء تونس الوطن .

-٦-

لقد امتلأ - في ظني - عقل وضمير وصدر الانتفاضة التونسية من أفكار الحداد ، ومن أفكار أساتذته وأقرانه من مثقفي تونس . وفهمت عناصر الانتفاضة التونسية أن «أقسى استلاب هو الذي يفرضه الفكر على نفسه بنفسه ، عندما يفقد القدرة على الحركة خارج السائد من الآراء ، والمقولات ، والأطروحات .»

لقد أدركت عناصر الانتفاضة التونسية ، أننا نعيش واقعاً جديداً . وجِدة هذا الواقع التي أدركها وعينا فجأة ، آلمتنا جميعاً ، سواء هنا في تونس أم هناك في مصر . وسبب إيلامها لنا أن الوعي «ظل يلهث وراء أحداث تتعاقب ، ووعينا لم يستعد لها ولم يتوقعها بسبب تغييبه عن متابعة العالم حوله ، إلا من منظور خطاب مغلق مغالط .» وهو ما زال سائداً حتى في بلدان كثيرة من العالم العربي . والحل هو أن «نفتح العقول لتتقبل التفكير الجديد ، وترضى بالحوار ، وتتعود على المحاجَّة .»

وإلا سيجتاح الطوفان فجأة بلداناً عربية كثيرة ، يكون الوقت فيها قد مضى ، وفات الميعاد ، وهو ما شاهدناه في مصر في يناير ، ومطلع فبراير ٢٠١١[١] .

---

(١) وما نشاهده في ليبيا ، واليمن ، وسوريا ، والبحرين .

في التحليل النفسي لظاهرة شباب الثورة(*)

-١-

ظاهرة شباب الثورة التي برزت بشكل واضح في تونس في ٢٠١٠/١٢/١٨ ، وفي مصر في ٢٠١١/١/٢٥ ، أثارت تساؤلات كبيرة في العالم كله . وسبب هذه التساؤلات الكبيرة الكثيرة ، أن ما حدث قد حدث بشكل فجائي ، وسريع ، وحاسم ، لم يكن أحد يتوقعه . ففي عام ٢٠٠٣ نشرتُ كتابي بعنوان (الشارع العربي : دراسة تاريخية سياسية) وكنتُ في مقدمته ، أعبر عن خيبة ظني ، وفقدان الأمل المرجو من هذا الشارع ، قائلاً :

«أصبح الشارع العربي فضاء الحرية ، حيث لا فضاء غيره . فيه تتعلم الجموع ألف باء وعي الذات الجمعية ، وتدرك روح التضامن ، وتتواصل من أجل الانتماء الكلي الإنساني . وهو برلمان العرب الحقيقي ، بعيداً عن الزيف ، والكذب ، والخداع ، والمراوغة . ولكن الشارع العربي - الذي أصبح بمثابة الرأي العام العربي - نادراً ما يضع النقاط على الحروف ، ويقول كلمته فيما يجري . ونتيجة لذلك ، كان الشارع العربي ، لا يتحرك إلا في

(*) ٢٠١١/٤/١٠ .

المناسبات القومية الكبرى كالقضية الفلسطينية مثلاً .»

-٢-

فالشارع العربي عام ٢٠٠٣ ، وما بعد ذلك ، وما قبل ذلك ، كان هاجداً ونائماً نوم أهل الكهف . وهذا النوم ، لم نثره نحن فقط في كتابنا ، بل لَفَتَ انتباه الغرب عامة .

فقد اعترف الصحافي الفرنسي آلان غريتش في مقاله في «اللوموند ديبلوماتيك» بعنوان «**اليقظة العربية تغير النظام الإقليمي**» ، بأن الدوائر الغربية ، لم تتمكن من التنبؤ بقيام الثورات ، التي تجري الآن في العالم العربي . وقال إن «التهكم على الشارع العربي أصبح أمراً اعتيادياً ، في أروقة قصر الإليزيه ، كما في وزارات الخارجية الغربية . فهل كان يجب الأخذ بعين الاعتبار ما كان يفكر فيه مئات الملايين من الأشخاص ، الذين كان لا يُتوقع منهم في أفضل الأحوال سوى رفع شعارات دينية معادية للغرب؟»

-٣-

تقول عالمة الاقتصاد السياسي روزا لوكسمبورغ (١٨٧١-١٩١٩)[1] إن «الثورة لا يمكن التنبؤ بها ساعة واحدة قبل اندلاعها .» فرغم امتلاك أمريكا أكبر جهاز مخابرات في

---

(١) وهي تشير الى الثورات الأوروبية ، في القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين .

العالم CIA ، إلا أن هذا الجهاز عجز عن التنبؤ أو التحذير من ثورتي تونس ومصر مثلاً . ومن المعروف أن البيت الأبيض والكونجرس الأمريكي ، وجها انتقادات حادة إلى جهاز المخابرات الأمريكية ، لعجزه عن توقُّع الثورة في مصر ، وسقوط بن علي ومبارك ، حليفي الولايات المتحدة . وذكرت شبكة «سي بي إس» أن باراك أوباما ، أبلغ رئيس المخابرات الأمريكية ، خيبة أمله في العاملين بالمخابرات الأمريكية ، نظراً لإخفاقهم في التنبؤ باندلاع المظاهرات التي أدت إلى الإطاحة ببن علي وحسني مبارك . ولكن كان على أوباما - المثقف لا السياسي - أن يعلم أن التنبؤ بالثورات ، يكاد يكون مستحيلاً .

ففجأة ثار الشارع في تونس ومصر وليبيا ضد الفساد والفاسدين ، وطالب بتعديل الدساتير ، أو بكتابة دستور جديد . وقال لي بعض القراء ، إن عليَّ مراجعة كتابي (عن الشارع العربي) ، وإعادة النظر في كثير من أبوابه ، في ضوء ما جرى ويجري الآن من ثورات في العالم العربي . وهذا مطلب مُحق . ففكر الباحث مهما بلغ من العمق ، وصواب الرؤية ، ودقة البحث ، لا بُدَّ له من مراجعة بين الحين والآخر .

-٤-

أما في التحليل النفسي العلمي المجرد ، لمثل شباب الثورة العربية في هذه الأيام ، فيقول الفيلسوف السياسي ، ومؤرخ الأفكار الألماني/الانجليزي ، وأستاذ النظرية الاجتماعية والسياسية في جامعة أكسفورد ، آيزايا برلين (١٩٠٩-١٩٩٧)

في كتابه «حدود الحرية» وتحت عنوان «الارتداد الى الحصن الداخلي» إن مثل هؤلاء الشباب «قد تحرروا من الرغبات، التي لا يستطيعون تحقيقها . وقرروا عدم الرغبة فيما لا يستطيعون اقتناءه . وبهذا، فهم قاموا بانسحاب إلى حُصن داخلي . وهذا الحُصن هو عقلانيتهم وروحهم الذاتية، حيث لا يمكن لأية قوة خارجية التعرض لها . فقد رجعوا الى أنفسهم . وهذا هو المجال الوحيد الذي يكونون فيه بمأمن .» وهو ما يُطلق عليه آيزايا برلين «تحرير الذات التقليدي» الذي يقوم على الزهد التام في كل شيء من الحياة الدنيا، التي يعيش فيها الآخرون العاديون من الناس . ومثل هؤلاء الشباب «عزلوا أنفسهم عن المجتمع، وتحوّلت ذواتهم - على ما يبدو - إلى قوة لا تؤثر فيها أية قوة أخرى .» وهذا الموقف، لا يختلف عما ذهب إليه الفيلسوف الألماني (كانط)، من أن الحرية ليست في التخلُّص من الرغبات وإزالتها، وإنما الحرية في مقاومة هذه الرغبات والسيطرة عليها . فالمرء يطيع الأنظمة، حيث الحرية هي الطاعة . لكنه يطيع الأنظمة التي يضعها هو لنفسه .»

-٥-

لم نقرأ حتى الآن تفسيراً علمياً عربياً لظاهرة الميادين التي تمّت في تونس ومصر خاصة، ما عدا تلك المحاولة الأولى، التي كتبها المفكر التونسي العفيف الأخضر، وقال فيها إن ما أصاب هؤلاء الشباب، أو أن الحالة التي فيها هؤلاء الشباب هي حالة «الذهان» . وهي كلمة مشتقة من اللغة الإغريقية، ومعناها

«الحالة غير الطبيعية للذهن» . والذهان psychiatric مصطلح طبي نفسي للحالات العقلية ، التي يحدث فيها خلل ضمن أحد مكونات عملية التفكير المنطقي ، والإدراك الحسي . والأشخاص الذين يعانون من الذهان قد يتعرضون لنوبات هلوسة Hallucinations لذلك كثيراً ما توصف هذه الحالات ، بأنها تدخل في نطاق فقدان الاتصال مع الواقع . وهو ما عبَّر عنه آيزايا برلين قبل قليل .

ويؤكد العفيف الأخضر ، أن الذهان هو «العامل النفسي الكامن وراء الثورات ، التي تفاجئ الجميع بمن فيهم صانعوها أنفسهم . فجزء مهم من تاريخ البشرية صنعه المهووسون أفراداً أفْذاذاً ، وجماعات هائجة . وتصرفات المصابين بالذهان ، غالباً ما تكون انتحارية ، لا تقرأ حسابا للعواقب . حيث الرغبة في الموت عارمة ؛ لأنه يبدو للمكتئب كدواء نهائي لآلامه النفسية المبرّحة ، وشعوره الساحق بالذنب ، واتهامه الدائم لذاته . وهذا ما يجعل الانتحار سهلا ودراماتيكيّاً ؛ أي مسرحيّاً مؤثّراً .»

-٦-

ولا بُدَّ أن نقرأ في مقتبل الأيام المزيد من التحليلات النفسية العلمية الرصينة ، لهذه الظاهرة الدائرة الآن في العالم العربي ، وذلك في ضوء تقدم علم النفس الحديث ، وظهور علماء نفس عرب مشهود لهم بالعالمية كالعالم التونسي/الفرنسي فتحي بن سلامة ، والعالم المصري/الفرنسي مصطفى صفوان .



إلى الأزهر..

لماذا تقدمت مصر وتأخر العرب؟!(*)

-١-

لماذا تقدمت مصر، وتأخر العرب؟

سؤال غريب ومستهجن.. أليس كذلك؟!

فمن عادتنا أن نتساءل دائماً:

لماذا تقدمت اليابان، وتأخر العرب؟

وهو السؤال الذي حاول الإجابة عنه عدة باحثين، على رأسهم المؤرخ اللبناني مسعود ضاهر، والمتخصص في التاريخ الياباني، من خلال كتبه الثلاثة: **«النهضة العربية والنهضة اليابانية»**، و**«النهضة اليابانية المعاصرة»**، و**«تاريخ اليابان الحديث»**، ومقالاته عن هذا الموضوع، في كثير من المجلات الثقافية المتخصصة.

لكن سؤال اليوم، ليس للمقارنة بين اليابان والعرب، ولكن بين مصر والعرب.

وهذا هو الجديد فيما أظن!

(*) ٢٠١١/٤/١٩.

-٢-

فمصر ، رغم فقرها ،[١] هي أغنى من هذه الدول جميعها مجتمعة ليس بمالها ، وثرواتها الطبيعية ، ولكن بفنها ، وأدبها ، وعلمها ، وجامعاتها ، وكذلك بطليعتها ، وهذا هو الثراء الحضاري الثمين .

ومصر ، رغم انفجار عدة قنابل سكانية فيها منذ ١٩٥٢ ، والى الآن ، وحيث وصل عدد سكانها إلى ٨٥ مليون نسمة ،[٢] فهي ما زالت بخير ، رغم ازدحام عاصمتها ، وطرقها ، ومقابرها ، وكباريها ، ومن يعيشون تحت هذه الكباري . والزيادة السكانية هي علّة مصر الكبرى .[٣] ومن يحاول أن يخفف من آثار هذه

---

(١) مقارنة بالدول العربية المنتجة للبترول .

(٢) تقديرات عام ٢٠١٠ .

(٣) يقول الباحث والأكاديمي الفرنسي إيمانويل تود في مقابلة مع مجلة «دير شبيغل» : « إن شرط أي تحديث هو التحديث الديموغرافي . إن الجيل السابق أنجب أطفالاً كثيرين . في هذه الأثناء ، فإن معدل الولادات ينخفض بصورة دراماتيكية في بعض الحالات . لقد انخفض معدّل الولادات بنسبة النصف في العالم العربي خلال جيل واحد فقط ، من ٧,٥ طفلاً للمرأة الواحدة في العام ١٩٧٥ إلى ٥,٣ طفلاً في العام ٢٠٠٥ . ويقلّ المعدّل بين النساء الجامعيات عن ٢,١٪ ، علماً أن هذا المعدّل هو الحدّ الأدنى الضروري لكي لا يقل عدد السكان . وفي المغرب ، والجزائر ، وليبيا ، ومصر ، انخفض معدّل الولادات عن مستوى ٣ أطفال للمرأة الواحدة . يعني ذلك أن البالغين من الشبّان يشكلون أغلبية السكان ، وأنهم بعكس آبائهم وأمهاتهم ، قادرون على القراءة والكتابة ، ويستخدمون موانع الحَمْل .»

المشكلة ، بمقارنتها بالصين ، أو الهند ، أو البرازيل ، أو أي بلد آخر كثيف السكان ، فالمقارنة هنا فاشلة . فلكل بلد خصوصيته . ثم من قال إن الصين لا تعاني من الفقر ، وسوء تنفيذ خطط التنمية ، نتيجة لهول عدد السكان . كذلك الحال في الهند .

-٣-

ولكن ما سر تقدم مصر رغم هذا كله ، وتأخر العرب؟

قارن المؤرخ اللبناني مسعود ضاهر ، بين العرب واليابان ، وبيّن أسباب تقدم اليابان ، وتخلف العرب . علماً أن العرب – متمثلين بمصر – كانوا أسبق في النهضة من اليابان . وكلنا يعلم أن اليابان أرسلت في القرن التاسع عشر – في عهد الميجي – وفداً يابانياً إلى مصر محمد علي باشا ، لكي تتعرف على أسباب نهضتها ، وتأخذ بهذه الأسباب .

لقد لخص مسعود ضاهر ، أسباب تقدم اليابان وتأخر العرب بعوامل كثيرة ، منها افتقاد العرب إلى سلطة مركزية قوية لبناء الدولة ، وفشل العرب في المزج بين الحداثة الغربية والتقاليد العربية ، في حين نجحت اليابان في ذلك . وهذا يعني أنه لا يمكن أن تحمي الأصالة إلا الحداثة ؛ بمعنى الحداثة السليمة ، وليست تقليد الآخرين . فإذا كان لديك تقاليد إيجابية ، فالحداثة لا تتنكر لهذه التقاليد .

والعامل الآخر لتخلف العرب ، أن العرب ما زالوا حتى الآن ، مقصرين في إعطاء المرأة حقوقها الكاملة ، والمساواة بينها

وبين الرجل ، في حين أن اليابانيين اعتبروا المرأة - قولاً وفعلاً - عماد المجتمع ، وعماد الدولة . وهكذا استطاعت اليابان بتجربتها النهضوية الرائدة - كما يقول مسعود ضاهر - من أن تقود النمور الآسيوية . فالنمور الأسيوية - بما فيها الصين - أخذت تجاربها من اليابان . وهي التجربة التي تلخّص كيفية الدخول في المعاصرة مع الحفاظ على الأصالة .

وهذا ما فعلته مصر في عهد محمد علي باشا وأبنائه ، فنهضت . ولم يفعله العرب ، فتخلّفوا .

-٤-

علينا جميعاً أن نقرأ كتاب طه حسين «**مستقبل الثقافة في مصر**» .[١] ومن قرأه منا ، عليه إعادة قراءته مرة أخرى . ومن قرأه مرة ثانية ، عليه بقراءته مرة ثالثة ورابعة وخامسة ، ووضعه تحت وسادته ، كأي كتاب مقدس ، كما كان يفعل الأمريكيون في كتاب «الحصافة **Common Sense**» ، الذي كتبه الفيلسوف السياسي البريطاني/الأمريكي **توم بين Paine** ، والذي كان بمثابة «إنجيل» الثورة الأمريكية .

فرغم أن كتاب «**مستقبل الثقافة في مصر**» ، يبحث في مستقبل التربية والتعليم في مصر ، وكيف يجب أن يكون ، إلا أنه في صفحاته الخمسين الأولى يفسر لنا تفسيراً علمياً ، وتاريخياً ، وليبرالياً الأسباب التي أدت إلى تقدم مصر وتأخر

---

(١) صدر عام ١٩٣٨ .

العرب عنها . ويضع الإصبع على الجرح ، والنقاط فوق الحروف ، لا تحتها . ومن هذه الأسباب :

١- الحرص على أن تكون حياة مصر الحديثة ملائمة لمجدها القديم . وأن يكون نشاطها الحديث محققاً لرأيها في نفسها ، حين كانت تطالب بالاستقلال . ومحققاً لرأي الأمم المتحضرة ، حين رضيت لمصر بهذا الاستقلال!

٢- الحرص على عدم لقاء الأوربيين بالشعور ، بأن بينهم وبين المصريين من الفروق ما يبيح للأوربيين بالاستعلاء على المصريين والاستخفاف بهم ، حتى لا يُضطر المصريون إلى ازدراء أنفسهم . ويدعو طه حسين إلى الاتصال القوي الصريح مع أوروبا . فهؤلاء الذين يشفقون على حياتنا الدينية من الاتصال مع الغرب ، عليهم أن يعلموا ، أن الحياة الغربية ليست إثماً كلها ، وليست خيراً كلها . وأن الإثم الخالص ، لا يُمكِّن من الرُقي ، الذي ينعم به الغرب .

٣- من المحقق ، أن تطور الحياة الإنسانية قد قضى منذ عهد بعيد ، بأن وحدة الدين ، ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ، ولا قواماً لتكوين الدول . وقد جرّبت مصر هذا مع بلاد الشام وسوريا مرتين . الأولى ، في عهد محمد علي باشا ، عندما استولى ابنه إبراهيم باشا على بلاد الشام وحكمها مدة ثمان سنوات (١٨٣٠-١٨٣٨) ثم هزمته القوى الدينية المحافظة ، رافضة الانفتاح ، والحداثة المصرية . والثانية ، في الوحدة المصرية - السورية

(١٩٥٨-١٩٦١) حين رفضت سوريا الحكم العسكري - البيروقراطي - الاستخباراتي المصري لها . ولكن ، ما زال الكثير من الباحثين العرب يؤكدون ضرورة فاعلية عوامل الدين ، واللغة ، والعرق على تحقيق الوحدة العربية ، رغم أن «الاتحاد الأوروبي» أثبت بالبرهان الواقعي القاطع ، عدم فاعلية هذا العامل ، في الوحدة بين الشعوب .

٤- كان العقل المصري إلى أيام الاسكندر المقدوني مؤثراً في العقل اليوناني ومتأثراً به ، مشاركاً في كثير من خصاله . فأصبحت مصر دولة يونانية ، أو أشبه باليونانية . وأصبحت الإسكندرية عاصمة من عواصم اليونان الكبرى في الأرض ، ومصدراً من مصادر الثقافة اليونانية للعالم القديم . واتخاذ مصر بعد ذلك الإسلام ديناً لها ، والعربية لغة لها ، لم يُخرج مصر عن عقليتها الأولى . فالمسيحية غمرت أوروبا ، فلم تصبح أوروبا شرقية .

٥- اتصل الإسلام بالفلسفة اليونانية ، فأثَّر فيها ، وتأثَّر بها . وأسلمت الفلسفة اليونانية ، وتفلسف الإسلام في مصر . كذلك اتصلت المسيحية بالفلسفة اليونانية قبل ظهور الإسلام ، فأثَّرت فيها ، وتأثَّرت بها . وكانت الفلسفة في مصر ، مقوِّماً من مقومات هذا العقل . في حين رفض العرب الفلسفة في خارج مصر . وقال عنها أبو حامد الغزالي (١٠٩٥-١١١١م) إنها مجرد «تهافت» وكتب فيها كتابه (تهافت الفلاسفة) ، مهاجماً ابن رشد (١١٢٦-١١٩٨م) الذي ردَّ عليه بكتابه (تهافت التهافت) .

مصر «أم الدنيا» و«أم الأصولية» أيضاً(*)

-١-

العالم ، يتعولم بسرعة .

العالم ، يصبح شيئاً فشيئاً سوقاً واحدة ، وهوية واحدة ، وجزيرة واحدة ، وسفينة واحدة ، إذا خرق ديكتاتور ما جزءاً منها ، هدد العالم كله بالغرق والموت . وهو ما شاهدناه في عهد هتلر ، وموسوليني ، وستالين ، وصدام حسين ، وغيرهم .

فعصر الدولة القومية ، والهوية النقية ، والعقيدة الخصوصية ، يتعرض اليوم لطوفان كبير وغالب ، هو العولمة ، التي تريد وحدة العالم ، لا وحدة أقطار معينة فقط . وتريد هوية عالمية واحدة ، لا هويات إقليمية متعصبة ، يحارب بعضها بعضاً . والأصوليون ، يسعون إلى **«الاستقلال الحضاري»** المزيف والمتخيَّل ، وتدمير الحضارة التنويرية الأخرى ، التي أطلق عليها الأصوليون **«جاهلية القرن العشرين»** ، وسعى أبو الأعلى المودودي ، وأبو الحسن الندوي ، وسيِّد ومحمد قطب ، وأيمن الظواهري ، وابن لادن ، لتقويضها ، ومحاربتها ، وتهديدها ، بأنها سترى ما لا تسمعه ، كما قال ابن لادن في خطابه ، في مطلع هذا العام ٢٠٠٨ .

(*) ٢٠٠٩/٥/٢٥ .

-٢-

تتمسك الأصولية بخطاب سياسي صوفي متخيّل . وتنشر خطابها الديني الشعبوي في الأرياف والأطراف والطبقات الفقيرة الأميّة .[1] وتمزج هذا الخطاب بالخرافات ، والأساطير ، والشعوذات ، وتقديس الزعماء ، والقادة ، ورجال الدين .

وفي مصر بالذات ، بدأت الأصولية بالتأسيس لما أُسميه «الكنسسة الدينية» ؛ أي إقامة كنيسة دينية متمثلة بالأزهر ورجاله ، الذين يلبسون لباساً كهنوتياً خاصاً ، ولديهم تراتبية دينية ، ليست بالضرورة على غرار التراتبية المسيحية ، أو التراتبية الشيعية ، ولكنها تقترب منها .

-٣-

ومن مصر ، انتشر زي رجال الدين الخاص بالعمّة والقفطان . . الخ . في كل العالم العربي ، ما عدا دول الخليج ، التي يلبس فيها رجل الدين كما يلبس الآخرون . والخطاب الديني الشعبوي الذي تنشره الأصولية – وخاصة المصرية – لصيق بالخطاب السياسي الشعبوي القائم على الخرافات ، والأساطير ، وتخيل المؤامرات ، والدسائس . وقد أدى كل هذا إلى نوع من (الهمبكة) الدينية ، ثم (الهمبكة) السياسية . فانتشر في كثير من أنحاء العالم العربي – وخاصة مصر – ما

---

(١) بلغ عدد الأميين – حسب آخر تقارير الأمم المتحدة – في العالم العربي ١١٠ مليون أمي من النساء والرجال .

يعرف بالصوفية الشعبية ، التي تسلك «درب المهابيل» ، والتي تقيم الكرنفالات الدينية في الموالد ، والأعياد ، والمناسبات الأخرى . وتتعبد عند أعتاب «الأسياد» أصحاب الكرامات ، وهم في الواقع أصحاب خرافات ، وليست كرامات ، وليست لهم أية مساهمة في الفكر الديني المحض .

-٤-

وهؤلاء كانوا سبباً ومثالاً في إقامة معابد للزعماء السياسيين حتى قبل موتهم . بل هم ألّهوا هؤلاء الزعماء ، بحيث لا يُسألون عما يفعلون .[١] وكانت نتيجة تغلغل الأصولية في مصر على هذا النحو ، انطلاق الإرهاب والعنف الديني ، في سائر أنحاء العالم العربي من مصر .

-٥-

فالإخوان المسلمون انطلقوا من مصر ، منذ ١٩٢٨ ، وانتشروا في أنحاء العالم العربي كافة ، وخاصة دول الخليج ، وعلى وجه الخصوص السعودية .

(١) لم يُحاكم عبد الناصر على ما فعله عام ١٩٦٧ . والشيخ متولي الشعراوي ، قال للرئيس السادات ، في مجلس الشعب ١٩٧٦ ، أيام كان وزيراً للأوقاف : «والله لو استطعت أن أقول لك ، إنك لا تُسأل عما تفعل لقلتها لك .» والشيخ الشعراوي في الواقع قالها ، وإن لم ينطقها .

والفكر الإرهابي وفكر العنف، انطلق من مصر،[1] وزاد الطين (بلّة) المصري الإخواني منّاع القطان، والسوري الإخواني محمد سرور بن نايف زين العابدين اللذان هاجرا إلى السعودية.

والتنظيم السري للإخوان المسلمين الذي كان هو الآخر، مرضعة الجماعات الإسلامية الإرهابية التي اغتالت السادات ١٩٨١، وحاولت اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، انطلق من مصر.

والجماعات الإسلاموية الإرهابية، التي خرجت من عباءة الإخوان المسلمين،[2] انطلقت من مصر.

والأصوليون المحيطون بابن لادن، والذين يخططون له، ويساعدونه على حرق العالم، وتدمير الحضارة الإنسانية وعلى رأسهم أيمن الظواهري، مصريون.[3]

---

(١) سيّد ومحمد قطب اللذان يعتبران الشديين المدرارين لفكر الإرهاب بكتابيهما: «معالم في الطريق»، و«جاهلية القرن العشرين».

(٢) «التكفير والهجرة» و«الجهاد الإسلامي» في مصر، و«حزب العدالة والتنمية»، و«جمعية العدل والإحسان» في المغرب، و«حزب التجمع والإصلاح» في اليمن، بقيادة عبد المجيد الزنداني، وأخيراً «الحرية والعدالة»، الحزب المصري الجديد التابع للإخوان المسلمين، وغيرهم.

(٣) وبعد مقتل ابن لادن ٢٠١١، تم اختيار محمد إبراهيم مكاوي (سيف العدل) المصري الجنسية، قائداً وزعيماً لتنظيم «القاعدة» الإرهابي. ثم تمّ اختيار أيمن الظواهري.

و(الهمبكة) الدينية المتمثلة بالصوفية الشعبوية، ومظاهرها، وكرنفالاتها، ومسيراتها، ولباسها، وأفكارها، وأناشيدها، وشعوذاتها، انطلقت من مصر، التي تضم رفات أبرز (الأسياد، وأصحاب الكرامات) زعماء الصوفية الشعبوية الخرافية.

و(الهمبكة) السياسية المتمثلة بمقولة «الشعب هو المعلم»، التي كان يرددها عبد الناصر في خطبه الحماسية، وأن كل خطوة تريدها الجماهير - لا ما تحتاج إليها- هي خطوات ثورية مُستجابة، انطلقت من مصر، ومن حقبة عبد الناصر بالتحديد.

وكما كانت مصر «أُم الدنيا» كما يردد العامة، فقد كانت مصر كذلك «أُم الأصولية» كما يردد الخاصة.



من أين جاء كل هذا العنف؟(*)

-١-

استمعت وقرأت الكثير من التحليلات السياسية عما جرى في مصر . ومعظمها يحمل علامة استفهام ، يسبقها سؤال واحد ، يقول :

لقد عرفنا الشعب المصري شعباً وديعاً ورقيقاً ، فكيف انقلب هذا الشعب بين عشية وضحاها ، إلى شعب مقاتل ، وغوغائي ، وعنيد . . الخ؟

وأظن أن الغرابة التي يخفيها هذا السؤال بين طياته ، ليست في محلها .

فهل نسي هؤلاء المعلقون والمحللون الحروب الطويلة التي خاضها هذا الشعب ، طيلة تاريخه الطويل منذ عهد الفراعنة حتى اليوم ؟

وهل نسي هؤلاء المعلقون والمحللون ، مقاومة الشعب المصري للحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ ، وكذلك مقاومته للاحتلال البريطاني منذ ١٩٨٢ وحتى ١٩٥٦ ، ونضاله من أجل تحرير المرأة ، ومحاربة الإقطاع؟

(*) ٢٠١١/٢/٩ .

ولكن هل يعني ذلك ، ويفسر هذا العنف ، وهذه الضغينة ، وهذا الحقد ، الذي نراه يمارس في الشارع المصري ، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، من أقاصي الصعيد حتى شمال الدلتا؟

-٢-

لقد واجه الشعب المصري عهوداً طويلة من الفساد والظلم والطغيان ، بدءاً من عام ١٨٨١ ، وقبل قيام «ثورة عرابي» ضد الخديوي توفيق ، الذي كان مدعوماً من الدولة العثمانية ، التي كانت تمثل المظلة الشرعية لحكمه . كما كان يحظى برعاية أكبر دولتين أجنبيتين في العالم هما : بريطانيا وفرنسا ، اللتان كانتا ضد أحمد عرابي وثورته ، وإلى جانب الخديوي ومفاسده . وقد أصيب الشعب المصري في ذلك العهد بخيبة أمل كبيرة ، ودفن هذه الخيبة ، في داخله ، حيث ورثها الآباء والأبناء عن الأجداد . ثم توالى الفساد بعد ذلك ، وتوالى الظلم والاستعباد ، وسيطر الإقطاع والرأسمالية على المقدرات المصرية ، وتحالف القصر الملكي في عهد الملك فؤاد والملك فاروق مع بعض رجال الدين من رجال الأزهر ، واصطفوا جميعاً خلف الإقطاعيين والطبقة الأرستقراطية التركية والغربية ضد المصريين البسطاء من الفلاحين والعمال والطبقات الفقيرة .

-٣-

وعندما قامت الثورة عام ١٩٥٢ ، لم تستطع تحرير الشعب المصري كله من الفساد والاستبداد والدكتاتورية . تحرر قسم كبير

من الفلاحين من ظلم الإقطاع وجشعه . وتحرر قسم من العمال من جشع الرأسمالية . ولكن وقع ظلم كبير على المثقفين المصريين عامة من اليمين ، واليسار ، والوسط . ولم ينجُ مثقف مصري من الملاحقة ، والمطاردة ، والسجن ، إلا من احتمى بأهل الدار ، والتزم الصمت التام .[1]

فكان عهدا عبد الناصر والسادات عهدين دكتاتوريين بوجوه جديدة ، وقفازات جديدة . وكتم الشعب المصري في داخله طيلة العهود الملكية والجمهورية مشاعر الغضب ، والحقد ، والثورة .

وجاء عهد مبارك الذي امتد حتى ٢٠١٠ (حوالي ٢٩ عاماً) ، عانى خلالها الشعب المصري من الفقر ، والفاقة ، وقلة فرص العمل ، وفساد الرأسمالية ، وفساد الحكام ، القدر الكثير والمرير . ولكن الشعب المصري - والحق يقال - لم يتكلم ، ولم يكتب ، ولو يقرأ ، ولم يسمع ، عبر وسائل الإعلام المتاحة كافة ، كما تكلَّم ، وكتب ، وقرأ ، وسمع ، في عهد مبارك . وبصراحة ، فإن الكثير من الشائعات والأخبار ، التي كانت تنشرها صحافة المعارضة ، وتبثها أحزاب المعارضة ، في ندواتها ، ومحاضراتها ، لم تكن كلها صحيحة ، وسليمة . وكان فيها من الحقد ، والضغينة ، والانتقام ، الشيء الكثير . وهي عيوب وأحقاد ، لم تكن تخلو منها معارضة ما ، في دولة ما ، في شعب ما ، في تاريخ ما . ولكن المصريين امتازوا بالمبالغة ، والمغالاة ، والسخرية ، من كل حاكم ، ومسئول . ولم ينجُ عهد مبارك من كل هذا .

---

(١) توفيق الحكيم مثالاً لا حصراً .

-٤-

كان من المؤمل أن تنشأ في عهد مبارك أحزاب قوية ، ذات زعامات سياسية قوية ، وبرامج سياسية واضحة وواقعية ، وقابلة للبحث ، والتطبيق ، والحوار ، مع الدولة . ولكن كل ذلك لم يتم . ولفت نظري قول حسنين هيكل في تعليقه على ما يجري في مصر ، معلقاً على هزال الحياة السياسية المصرية ، وهشاشة الأحزاب السياسية المصرية :

«إن الموقف ، كان يحتاج إلى قوى سياسية ناضجة ، تستطيع أن تمد جسراً يملأ الفراغ بين الشرعية والسلطة ، لكن القوى السياسية لا تبدو قادرة ، ولعله كان من المبالغة انتظار دور فاعل منها . فالأحزاب السياسية في مصر ذبلت من زمان طويل ، ولو كانت هذه الأحزاب قادرة ، لما كانت هناك حاجة إلى ثورة ٢٣ يوليو أساساً ، فقد عجزت هذه الأحزاب لأسباب يطول شرحها عن إزاحة الاحتلال البريطاني ، كما عجزت عن وقف الفساد الملكي ، والحقيقة أن أكبر هذه الأحزاب ، وأجدرها بأن يُسمّى حزباً ، أضاع قوته في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأضاع شرعيته يوم ٤ فبراير . وفيما بعد ذلك ، فإن الأحزاب السياسية لم تواتها الفرصة ، أو لم تواتها الشجاعة لإثبات وجودها وفاعليتها ، وظلت على حافة نظام ٢٣ يوليو ، وعلى هامشه ، وحين عادت إلى تواجدها ، فإنها جاءت بقرار من الرئيس السادات ، ووفق حدود لم تستطع تجاوزها .»[١]

---

(١) جريدة «الشروق» ، ٢٠١١/٢/٣ .

وهكذا استطاع عبد الناصر والسادات أن يقتلا الأحزاب السياسية في مصر، كما قال شفيق مقار في كتابه (**قتلُ مصر: من عبد الناصر إلى السادات**).

-٥-

وعندما جاء مبارك إلى الحكم، وجد الأحزاب المصرية جثة هامدة، فحاول أن يبث فيها الروح من جديد، ويُرمم ما تبقى منها. وقامت صحافة المعارضة، ونشطت أحزاب المعارضة، ولكنها كانت تفتقر إلى البرامج السياسية، والقيادة السياسية، التي أهلكتها، وقضت عليها العهود الخديوية والملكية والجمهورية. وكانت هناك أخطاء قاتلة، ارتكبها عهد مبارك، منها استئثار «الحزب الوطني» الحاكم بالسلطة لسنوات طويلة، وترشيح مبارك للرئاسة للمرة الثالثة، والرابعة، وشائعة توريثه الحكم لابنه جمال، وشائعات أخرى كثيرة، كانت تملأ الشارع المصري، وكانت تغذيه قوى اليمين الديني المتربص بالحكم، والطامع فيه.

إذن، كل ما سنراه، وسنسمعه عن مدى العنف، والحقد، والانتقام، والضغينة، التي ينفثها الشارع المصري، ليست كلها بسبب ما جاء به عهد مبارك، الذي كانت له ايجابياته الكثيرة، وسلبياته الكثيرة كذلك. فعهدٌ ورث تركة الملكية، والجمهورية الناصرية، والساداتية، بكل سلبياتها، وعيوبها، وكوارثها، لا بُدَّ أن تكون له أخطاء قاتلة كذلك. ولكن الشيء الملفت، أن المعارضة غير قادرة أن تكون لها قيادة، وبرنامج

سياسي واقعي ، وصالح للتطبيق في ظروف مصر الحالية ، تستطيع به أن تحاور الدولة . وكل ما كانت تنادي به المعارضة هو سقوط النظام ، دون تقديم البديل .

ولا تدري المعارضة ، أن هدم النظام ، أسهل بكثير من بناء حجر من أحجاره .

من جهود التنوير قبل ٢٥ يناير(*)

-١-

من البديهي جداً القول ، إن شباب ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر ، لم يكونوا نبتة غريبة . ولم ينبتوا في صحراء قاحلة وخالية من أفكار التنوير والحداثة ، التي أدَّت إلى ٢٥ يناير . بل كانوا - وهم ليسوا كلهم شباباً ، كما أكد واحد من ألمع صحافيي تلك الفترة (إبراهيم عيسى) - ممن تربوا على أفكار التنوير والحداثة ، التي قادها طه حسين في النصف الأول من القرن العشرين ، وكذلك في الربع الثالث من هذا القرن ، إلى أن رحل عنا عام ١٩٧٣ . ولعل طه حسين ، من خلال مقاله كل يوم اثنين ، في جريدة «الجمهورية» ، التي كان يرأس تحريرها حتى عام ١٩٦٤ ، كان من أبرز الكتَّاب المصريين الذين بثوا روح الفكر التنويري السياسي والديني والاجتماعي في الأجيال المصرية ، التي ساهمت في ٢٥ يناير ٢٠١١ .

-٢-

ولعل الشخصية الفكرية الثانية ، التي لعبت دوراً بارزاً في

(*) ٢٩/٢/ ٢٠١١ .

الفكر التنويري المصري ، خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وفي فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك خاصة ، كانت خالد محمد خالد (١٩٢٠-١٩٩٦) ، الذي كان يكتب مقالاً أسبوعياً في الثمانينات من القرن الماضي ، في الشأن السياسي التنويري في جريدة «الوفد» .

فقد أتاح هامش الحرية والديمقراطية المحدود ، الذي توفَّر في عهد مبارك لخالد محمد خالد ، أن يتوسَّع ، ويطيل ، في الحديث عن الحرية والديمقراطية والمؤسسات الحزبية والدستورية ، وهو ما لم يتوفر لخالد في أي عهد من عهود ما بعد ثورة ١٩٥٢ . ورُبَّ قائل يقول ، بأن خالداً قد كتب في عهد عبد الناصر ، أضعاف ما كتبه عن هذه الموضوعات ، في عهد مبارك . وهذا صحيح . ولكن خالداً لم يكتب ، ولم يقل ، بمثل الصراحة التي قال ، وكتب بها ، في عهد مبارك .

فقد كان خالد يكتب في عهد مبارك ، بصراحة ووضوح ، ويذهب إلى الموضوع مباشرة ، ولا يحاول الالتفاف حوله ، كما كان يفعل في عهد عبد الناصر ، خوفاً ، وخشية ، من بطشه . ولعل هذا الكمَّ من المواجهة ، والجرأة ، والشجاعة ، والقوة ، التي يتمثل فيها الحاكم ، والكاتب ، والمفكر ، والمواطن ، كانت وراء هذه النوعية من الكتابات السياسية ، التي كتبها خالد في عهد مبارك ، منيراً بها الجانب السياسي والاجتماعي للحرية ، التي قامت عليها ٢٥ يناير ، وتعلَّم منها شباب ٢٥ يناير وشيوخه ، الشيء الكثير .

كذلك ، فلعل هذا الحيز ، وهذه المساحة الكبيرة ، التي

شغلتها علاقة خالد المفكر بمبارك السياسي - بعيداً عن هتافات الغوغاء ، والشعارات الهوجاء التي يطلقها بعض الإعلاميين العشوائيين ، ضد مبارك وعهده ، وبعيداً عن مشاعر الثأر ، وعواطف الحقد ، والانتقام ، وإرواء ظمأ الغل ، التي يطلقها بعض صحافيي المعارضة ، التي أتاح لها مبارك هذا الهامش من حرية التعبير ، وبعيداً عن كل محاولة لتفريغ احتقان الشارع المصري الهائج[1] - دليل كبير ، وبرهان عظيم ، على سعة حجم هامش الحرية والديمقراطية النسبي ، الذي أتاحه عهد مبارك .

-٣-

المفكرون والفلاسفة ، يزدهرون في جو الحرية ، ويشرقون ، ويعطون عطاءهم الإنساني الكبير في فضاء الحرية . ولهذا استمر الحوار طويلاً مع مبارك وخالد ، ولم ينقطع كما انقطع سريعاً في عهد عبد الناصر ، والسادات . وكان هذا الحوار متتابعاً ، وكان من جولاته الأسئلة العاتبة الكثيرة التي وجهها خالد من على منبر الصحافة[2] للرئيس مبارك ، والتي تبحث عن أجوبة غائبة ، كان خالد يسعى للعثور عليها ،[3] ومنها هذه الأسئلة :

---

(١) راجع : شاكر النابلسي ، **مبارك يدفع ثمن ديمقراطيته غالياً** .

(٢) جريدة «**الوفد**» خاصة ، في الثمانينات من القرن الماضي .

(٣) أنظر : شاكر النابلسي ، «**حوار الديمقراطية في مصر بين مفكر وحاكم**» .

- كيف يكون الشعب المصري مصدر السلطات ، وهو لا يختار رئيسه بحرية؟
- لماذا الهروب من الانتخاب إلى الاستفتاء؟
- كيف تكون وظائف النيابة العامة عن الأمة ، قاصرة على الحزبيين فقط ، بموجب قانون الانتخاب بالقائمة؟
- كيف يتساوى المصريون في الحقوق والواجبات العامة ، بينما الكثرة من المواطنين المستقلين محرومة من الترشّح في الانتخابات التشريعية؟
- والسؤال الأخير : هل يريد الشعب المصري الديمقراطية ، أم لا يريدها؟

فإذا كان الجواب بـ «لا» ، فلماذا ندع الشعب يتورَّط في الديمقراطية قولاً وفعلاً ، تماما كما فعل السادات ، حين ترك الناس يتحدثون ، ويتحاورون ، في الوقت الذي كان يتجسس عليهم ، حتى إذا استكملت عناصر إدانتهم ، فتح السجون لألف وخمسمائة من زعماء ، وقادة الأحزاب ، والرأي والفكر ، في سبتمبر ١٩٨١ ، وزجَّهُم فيها؟

-٤-

كان خالد يصف ديمقراطية السادات ، بأنها ديمقراطية ناقصة ، ومثلومة . وهي التي جعلت حكمه مستحيلاً ، أو شبه مستحيل . ويقول خالد في الثمانينات ، من القرن الماضي ، قارعاً نواقيس الخطر والحذر ، ومنبهاً إلى أن عهد السادات وما انتهى إليه ، كان عبرةً وعظةً لمبارك . فقد كان السادات يريد

حرية صامتة ، خرساء ، لا صخبَ فيها يؤرقه ، ولا جرأة منها يُقلقه . بينما الحرية ليست كذلك أبداً . فهي لا تَعِدُ أي حاكم بهدوء ضد طبيعتها . ولعل من أصدق أوصافها ونعوتها ، قول توماس جيفرسون عنها :

«الحرية بحر هائج ومائج . والجبناء - وحدهم - هم الذي يفضلون هدوء الطغيان .»

ولقد أُكْرِهَ المصريون - خلال ثورة ١٩٥٢ - على تفضيل وحبٍّ هدوء الطغيان . ولكن حكام ثورة ١٩٥٢ فرحوا بهذا الهدوء ، ووجدوا فيه الراحة من شغب الحرية ، وهيجان الديمقراطية . ولكن هذا الهدوء لم يستمر ، إذا كان بمثابة هدوء العاصفة الشديدة ، التي ما لبثت أن عصفت في بداية ٢٠١١ . وهنا ، حقّت مقولة جيفرسون أيضاً :

«إن الذين يشترون الطمأنينة بالحرية ، سيفقدون الطمأنينة والحرية معاً .»

-٥-

وفي يوم من أيام يوليو/تموز ١٩٨٦ ، وقبل عشر سنوات من رحيل خالد عنا عام ١٩٩٦ ، قال خالد كلمته الأخيرة للرئيس مبارك ، في جريدة «الوفد» :

«إما أن نعيش معاً في ظل الديمقراطية ، ونكفّ عن نتف ريش جناحيها . وإما أن نموت معاً دفاعاً عنها .»

وللحقيقة والتاريخ ، فإن هذه الأسئلة الجريئة ، التي كانت تبحث عن إجابات شافية ، لم يسبق أن سُئلت من قبل كاتب

ومفكر سياسي كخالد محمد خالد ، في عهد حاكم عربي ، كعهد مبارك ، الذي حوكم بتهم مختلفة ، والذي منح الشعب المصري هامشاً غير مسبوق من الحرية ، لم يتوفر لهم ، منذ عهد الفرعون آمون ، قبل آلاف السنين .

حوار الديمقراطية بين حاكم ومفكر(*)

-١-

خالد محمد خالد (١٩٢٠-١٩٩٦) المصلح الديني والسياسي المصري ، كان هو المفكر الوحيد ، الذي دعاه عبد الناصر إلى زيارته في بيته عام ١٩٥٦ للنقاش حول الديمقراطية ، في زيارة امتدت لساعات حتى مطلع الفجر ، خرج بعدها خالد موقناً أن عبد الناصر لن يأخذ بالديمقراطية ، وهو ما حصل . كذلك ، فإن من بين أسباب أهمية خالد ، كمصلح سياسي ، تتأتى من كونه قد عاصر ثلاثة رؤساء (عبد الناصر ، والسادات ، ومبارك) . وحاول مع هؤلاء الثلاثة إقناعهم - بالتي هي أحسن - بالنهج الديمقراطي ، إلا أنه لم يفلح . فقد كان لكل رئيس من هؤلاء ، أسبابه الخاصة ، في عدم التطبيق الديمقراطي . وكان آخر هؤلاء الرئيس مبارك ، الذي أنشأنا بينه وبين خالد الحوار التالي حول النهج الديمقراطي . ولو استمع ، وفهم ، وطبّق الرئيس مبارك ما أشار إليه خالد ، لكانت مصر - في ظننا - في خير عميم .

فالرئيس مبارك كان يخطو سياسياً (محلك سر) ، واكتفى

(*) ٢٠١١/٣/٢٧ .

بحرية الصحافة . ولكن حرية الصحافة ، ليست هي كل الديمقراطية ، وإنما هي خطوة في مسيرتها الطويلة . ويعترف خالد ، بأن الرئيس مبارك رسَّخ وعمَّق حرية الصحافة ، وبالغ في هذا الترسيخ ، وفي هذا التعميق ، إلى درجة تسيء إلى الديمقراطية . لذا ، فإن الديمقراطية في عهد مبارك تظل «ديمقراطية متواضعة» ، لأنها ذات نواقص أكثر من الثوابت ، لأسباب كثيرة .

ومن هنا ، كانت الديمقراطية في عهد عبد الناصر ديمقراطية «ديكورات» ، وفي عهد السادات ديمقراطية «إجراءات» ، وفي عهد مبارك ديمقراطية «زواجر» .

-٢-

ومن خلال عدة خطابات ، ألقاها مبارك في الثمانينات من القرن الماضي ، ومن خلال عدة مقالات ، كتبها خالد في جريدة «الوفد» في الفترة نفسها ، تشكَّل الحوار التالي بين الحاكم والمفكر ، وفيه نقرأ بعض إرهاصات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وكأن خالداً ومباركاً كانا يتنبآن بها ، منذ عشرين عاماً تقريباً :

- الرئيس مبارك : إني أسأل نفسي كثيراً ، كم من الوقت تستطيع مصر أن تتحمّل عبث المعارضة؟

- كم من الوقت ، يستطيع الحكم تحمُّل هذا ، فإن كنت قد تحمّلتُ الكثير ، فإن غيري لن يتحمّل؟

- خالد : يا ويل مصر من هذا الغير ، بل يا ويل هذا الغير من مصر . لا نريد أن نُصدِّق أن مباركاً يمكن أن يتخلّى عن

الديمقراطية ، ويُسلِّم عنقها لعصابة جديدة .

- مبارك : أنا لم أضق ذرعاً بالديمقراطية ، ولكنني ضقت بهذه الممارسات ، التي تريد أن تئد الديمقراطية .

- خالد : سامحك الله . . إن الديمقراطية لا يمكن أن تنفصل عن الممارسة . ثم ما هي الممارسة ، أليست هي العمل والتجربة ، وبالتالي فهي الصواب والخطأ؟

- مبارك : أحزاب المعارضة ، تركت مشاكل الشعب ، وتفرّغت لعمليات الثأر ، والانتقام المتبادل .

- خالد : الرئيس يتنكر للأحزاب ، فما هو البديل؟

- مبارك : البديل في علم الغيب . . لكنه مخيف ، وخطير!

- خالد : يمكن أن للرئيس علماً بذلك ، من خلال وسائل الاستقراء ، والاستنتاج . ومهما كان مصدر علمه ، فإن أقدس واجباته اليوم ، أن يقف مع الشعب ، ضد هذا «المخيف الخطير» كما وصفه ، وضد تيار الزاحفين . وهذا يقتضيه ، ويُحتِّم عليه ، أن يكشف للشعب عن حقيقة هذا «المخيف الخطير»!

- مبارك :علينا أن نُعمّق الأداء السليم لسلطات الدولة ، التي هي سلطات الشعب .

- خالد : متى تكون سلطات الدولة هي سلطات الشعب ، وما السبيل السليم إلى أداء هذه السلطات؟

-٣-

ثم ينتقل الحوار بين مبارك وخالد إلى الدستور وتعديله ، في

عام ١٩٨٦- ١٩٨٧ ، وهو ما جرى وتمّ في ٢٠١١/٣/١٩ ، بعد أكثر من عشرين عاماً ، وبعد أن رحل خالد في ١٩٩٦ ، وتنحّى مبارك في ٢٠١١ . وبذا ، ضاعت الفرصة ، والتوقيت المناسب ، قبل أن ينفجر البركان . ولكن البركان انفجر في ٢٠١١/١/٢٥ . وكان في ماضي الأيام هذا الحوار :

- مبارك : إن البعض يتحدث عن وجوب تعديل بعض مواد الدستور ، وتعديل بعض القوانين (كقانون الطوارئ) . فلو كان الأمر يحتل أولوية متقدمة في قائمة العمل الوطني ، لما ترددت في فتح هذا الباب على مصراعيه!

- خالد : دستورنا كثير المثالب ، قليل المناقب . وهذه القوانين لا تستحق التعديل فحسب ، بل تستحق النفي ، وتؤرث البغضاء .

فكيف يكون هذا الدستور صالحاً ، وهو يحرم الأمة من حق اختيار رئيسها ، في الوقت الذي يمنحها حق اختيار نوابها؟

وكيف يكون دستوراً صالحاً ، وهو يُطلق مدة الرئاسة بلا حدود؟

فكيف يكون دستوراً صالحاً ، لا يستحق التعديل أو التغيير ، وفيه كل هذه الكبائر ، والموبقات؟

- مبارك : كل بلد تحكمه عاداته ، وتقاليده ، وتراثه . إن للديمقراطية أشكالاً وصوراً متعددة ، تختلف من بلد لآخر . وإن الممارسات السياسية التي تصلح لبلد ما ، قد لا تصلح للبلدان الأخرى . كما أن الممارسة الديمقراطية في كل بلد ، يجب أن تتصف بالمرونة . وما أكثر التجارب التي انتكست

واهتــزت ، لأن الـشكـل طغى فـيــهــا على المضــمــون ، وأن المضمون كان بعيداً عن الأصالة . إننا ندعو أخيراً ، إلى قيام حلف قــومي منيع ، يصــون الحــرية ، ويحــارب التطرف ، والإرهاب .

- خالد : أما قيام «حلف مقدس» لدحض التطرف والإرهاب ، فنعم . وألف مرة ، نعم . أما قيام حلف لصون الحرية ، فإنه يتطلَّب أولاً ، وثانياً ، وأخيراً ، أن نتفق على مفهوم الحرية . أما أننا نريد حرية بلا حرية ، فهذا بحق ، الصرخة في واد ، والحرث في البحر ، والكتابة على الماء .

-٤-

وكان هذا الحوار ، منذ أكثر من عشرين عاماً ، الصرخة في واد ، والحرث في البحر ، والكتابة على الماء . ولولا ذلك ، لكان الرئيس مبارك ، من الذين يستمعون إلى القول ، فيتبعون أحسنه . ولكانت مصر ، قد تجنبت ما حصل لها ، من مقتل أكثر من ستمائة من أبنائها ، وحرق ودمار الكثير من مرافقها ، وإفلاس الكثير من شركاتها ومصانعها .(١)

---

(١) قال محمود خليل في مقاله «مجاعة كرامة» في جريدة «المصري اليوم» ، ٢٠١١/٥/٢٩ : «الاستثمار الأجنبي لدينا صفر ، وأن معدل الفقر بلغ ٧٠٪ ، وأن الاحتياطي الدولاري في طريقه إلى التآكل ، بالإضافة إلى الحديث عن قرب نفاد رصيدنا من القمح ، وغير ذلك من أمور أصابت الكثيرين بالخوف من شبح المجاعة . فارتفاع سعر ==

وتظل أكثر السياسات حكمةً وصواباً ، ليست في اتخاذ القرار المناسب فقط ، ولكن كذلك في توقيت هذا القرار .

فلاعب الكرة الجيد ، هو من يُرسل الكرة في التوقيت السليم .

= أنبوبة البوتاجاز وتعارك المواطنين عليها مثلاً ، ظل عرفاً سارياً طيلة سنوات حكم مبارك . وقد بلغ سعر الأنبوبة فى بعض الأحوال أكثر من أربعين جنيهاً ، وسقط قتلى كثر فى سبيل الحصول عليها ، كذلك أزمة السولار تكرر وقوعها أكثر من مرة خلال السنوات الأخيرة . أما ارتفاع أسعار السلع الغذائية فحدث عنه ولا حرج ، لأنه كان عادة يومية من عادات الحياة فى مصر أيام النظام السابق .»

ما تكوين عقل شباب ٢٥ يناير؟(*)

قد يكون ما حصل في مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعد ذلك، مفاجأة لمعظم المراقبين والمحللين، من حيث حجم، وشكل، وتفاعلات ذلك الحدث. ولكن مؤرخي الأفكار مستقبلاً، لن يستغربوا ما حدث، حين يبدأون الحفر والبحث عن مكونات عقل شباب ٢٥ يناير ٢٠١١. وهو عمل أشبه بعمل علماء الآثار، الذين يحفرون، وينقبون، ويبحثون، عن الدلائل المسببة للحدث التاريخي، أياً كان.

طلبة التعليم القائم

تكوين عقل شباب ٢٥ يناير، يقول لنا - مبدئياً- إن معظم هؤلاء الشباب من خريجي الجامعات المصرية، وربما نسبة قليلة جداً منهم، من خريجي جامعات غير مصرية، في مصر،[1] وخارج مصر.

(*) ٢٠١١/٢/٢٣.

(١) كالجامعة الأمريكية في القاهرة التي تخرّج منها وائل غنيم، أحد قيادي ثورة ٢٥ يناير٢٠١١.

إذن ، معظم هؤلاء الشباب قد درس في مدارس ومعاهد وجامعات مصرية ، ذات المناهج التعليمية القائمة حالياً ، والتي نشنُّ عليها حملات نقدية ، رافضين لها ، مطالبين بتغيير مناهجها ، أو تعديلها .

فها هي إذن ، تلك المناهج التعليمية (المغضوب عليها) ، تُخرِّج لنا جيلاً ثورياً من الشباب ، يستطيع التفكير بعناية وحكمة ، ويستطيع التنظيم والحشد ، ويستطيع الثورة إن أراد ، ويستطيع إسقاط رأس النظام السياسي ، إن سعى إلى ذلك .

فلماذا إذن نطالب بتغيير المناهج التعليمية ، التي أخرجت لنا هذا الجيل الثوري ، الذي لم تشهد له مصر مثيلاً من قبل؟

فهل كانت مخرجات التعليم المصري الحالية ، مفاجأة غير متوقعة للجميع ، بعد أن طالبت أجيال مختلفة ، بدءاً بطه حسين في كتابه (**«مستقبل الثقافة في مصر»** ، ١٩٣٨)؟

ففي عام ٢٠١٠ جرى استفتاء ، تبيّن منه ، أن المناهج الدراسية هي سبب تخلف التعليم في مصر . وحظيت هذه المناهج على ٤٠٪ من أسباب تخلف التعليم . ولا نريد هنا أن نستعرض المزيد من الآراء ، والندوات وورش العمل ، التي أقيمت خلال الستين عاماً الماضية منذ ١٩٥٢ ، والتي دللت على تخلُّف مناهج التعليم ، وعدم قدرتها على تخريج شباب واع ، وبنَّاء ، ومبدع . . الخ . فإذن ، ما حصل في ثورة ٢٥ يناير قد قلب كل الموازين ، وغيَّر الكثير من المعادلات ، واستدعى إعادة النظر في كثير مما قيل في السابق .

وإذا ما استنكر البعض دور مناهج التعليم المصرية ، ومساهمتها

في تكوين عقل شباب ٢٥ يناير ، هذا التكوين ، الذي نرى نتائجه ، فما الذي إذاً ، ساهم في بناء تكوين عقل هؤلاء الشباب؟

ليست ثورة المعلومات فقط

تردد في كتابات الكثير من المحللين السياسيين ، الذين كتبوا عن التغيير الذي تمَّ في تونس ومصر ، من أن ثورة المعلومات والاتصالات ، والعولمة كذلك ،[١] كان لها الأثر الأكبر في ما حصل . وأن الانترنت لعبت دوراً كبيراً في تسريع ، وتنظيم الأحداث ، والوصول إلى النتائج الحاسمة . ولو حدث ما حدث ، قبل عشر سنوات ، أو يزيد ، من دون ثورة المعلومات والاتصالات لما شهدنا ، وشاهدنا ما حدث . ويكاد يُسلِّم بهذه المقولة الغالبية العظمى ممن كتب ، وخطب .

ولكن هل الثورة التكنولوجية ، المتمثلة بالانترنت ، كانت - بما توفره من معلومات ، وسرعة الاتصال - هي السبب الرئيسي فقط ، وراء كل هذا؟

صحيح أن الانترنت تُوفرُ قدراً هائلاً من المعلومات ، ولكنها في الوقت نفسه ، لها جانب سلبي خطير ، وهو عدم تربية الفرد على التفكير النقدي . وهو ما تحتاجه عناصر الثورة في كل زمان ومكان . وكما يقول المفكر التونسي محمد الحداد ،[٢] في كتابه ، فإن «الثورة التكنولوجية لا توفر مجالاً واسعاً للتفكير

---

(١) وأنا منهم .

(٢) أستاذ كرسي دراسات الأديان المقارنة في الجامعة التونسية .

النقـدي ، وإن جـاءت فـتـحـاً في مـجـال توفـيـر المعلومـات ، ودمقرطتها . لأن التدفق العالي والعشوائي للمعلومات يؤدي إلى ضمور ملكة النقد ، وتضييق إمكانية السبر والتمحيص ، ورفع فرص التلاعب بالعقول ، وذلك بنفي القدر المترتب عن تدفقها الشحيح المراقب سابقاً . وليس المسئول عن ذلك التكنولوجيا ذاتها ، بل المجتمعات التي ظلت متخلفة عنها بمراحل .»[1]

إذن ، فمرد ما حصل في مصر في ٢٥ يناير ، وما بعدها ، ليس كله بسبب ثورة المعلومات ، وفتوحات الانترنت ، كما يظن ، ويكتب معظمنا . ولو كان الأمر كذلك ، لفعلت ثورة الانترنت فعلها ذاته ، في شباب باقي بلدان العالم العربي التي تعاني من وطأة الدكتاتورية ،[2] كما كانت تعاني مصر منها ، منذ حوالي ستين عاماً ؛ أي منذ ١٩٥٢ .

عوامل مجتمعة أدّت إلى الثورة

لماذا لا يذهب تحليلنا ، إلى أن هناك عوامل مجتمعة ، وليس عاملاً واحداً أدى إلى وقوع ٢٥ يناير ، منها السياسي المتمثل بما كان عليه الواقع خلال الستين عاماً الماضية ، وخاصة في الثلاثين عاماً الماضية من حكم مبارك ، ومنها ازدياد حالات

---

(١) مواقف من أجل التنوير ، ص ٢٧٧ .

(٢) وهذا ما حصل بعد ذلك . فقامت الثورات : في اليمن ٢٠١١/٢/٣ ، وفي البحرين ٢٠١١/٢/١٤/ ، وفي ليبيا ٢٠١١/٢/١٧ ، وفي سوريا ٢٠١١/٣/١٦ . وسوف تقوم في بلدان عربية أخرى .

الفساد ، وازدياد نسبة البطالة نتيجة زيادة نسبة السكان ،[1] وضيق فرص العمل ، في بلد ذي إمكانيات مالية وموارد طبيعية محدودة ، وانتشار العشوائيات ، وأطفال الشوارع ، وزيادة نسبة الفقراء المعدمين؟

ولا ننسى من هذه العوامل أيضاً ، وجود مفكرين ديمقراطيين ، استطاعوا أن يقفوا في وجه الديكتاتورية الجمهورية ، منذ تشكلها ، وعلى رأس هؤلاء يأتي الشيخ الأزهري والمصلح السياسي والاجتماعي ، خالد محمد خالد (١٩٢٠-١٩٩٦) .

صراع خالد مع الدكتاتورية

لقد كانت مسألة الدكتاتورية ، تشكل جانباً مهماً من الخطاب السياسي لخالد محمد خالد . بل إن الدكتاتورية ، كانت ألد أعداء فكره السياسي . وقد استغرقت من تفكيره زمناً طويلاً ، وأدت دوراً حاسماً من موقفه من ثورة ٢٣ يوليو . فعلاقة خالد ، وموقفه من ثورة ٢٣ يوليو ، حددها بارومتر الدكتاتورية . فخالد لم يكن على خلاف مع عبد الناصر والسادات في مسألة مهمة ، قدر خلافه معهما في سلوكهما السياسي الدكتاتوري . ففي عام ١٩٥٣ ، أدرك خالد مبكراً ملامح الحكم السياسي القادم . لذا ، فقد بادر إلى إصدار كتابه المهم «**الديمقراطية أبداً**» ، ١٩٥٣ . وكان هذا الكتاب بمثابة لفت نظر من خالد لثورة ٢٣ يوليو وزعامتها ، بضرورة تطبيق الديمقراطية ، والتخلّي

---

(١) ازدادوا بنسبة ١٠٠٪ منذ ١٩٥٢ .

عن الحكم الدكتاتوري . وقد فهمت الثورة المصرية هذه الإشارة المبكرة ، لذا ، فقد بادرت إلى حوار خالد من خلال اللقاء الذي تم بينه وبين عبد الناصر في بيت عبد الناصر عام ١٩٥٦ . وكان خالد أول مفكر يجتمع به عبد الناصر لمدة ساعتين على هذا النحو ، وبترتيب من صديق لخالد ،[١] في ذلك الوقت .

المقاومة المولود الشرعي للدكتاتورية

يعتبر خالد ، أن الاستبداد هو الأب الشرعي للمقاومة الشعبية السلمية . والمقاومة الشعبية السلمية هي الطريق إلى محاربة الدكتاتورية . وبالتالي ، فإن المقاومة الشعبية السلمية هي المولود الشرعي للدكتاتورية . وهذا ما تم في ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وما بعد ذلك .

ويقرر خالد ، أن الدكتاتورية سلطة مفسدة . فالفساد مظهر من أبرز مظاهر الدكتاتورية . فالإنسان الذي لا تفسده الدكتاتورية لم يُخلق بعد . ولا يمكن للديمقراطية أن تتحقق إلا إذا امَّحت الرغبة المطلقة من ضمائر الحاكمين .

فالديمقراطية ضرورة خلقية .

والديكتاتورية مفسدة ضرورية .

فكيف تلتقي ضرورة الخلق ، مع ضرورة الفساد؟

إن الدكتاتورية حكم استثنائي دائم ؛ أي أنه لا يحمل سمة الديمومة ، وإن طال أمده في بعض الأحيان ، نتيجة لظروف

---

(١) الشيخ أحمد حسن الباقوري ، وزير الأوقاف في ذلك الوقت .

سياسية واقتصادية ، كما كان الحال في مصر منذ ١٩٥٢ .

فلقد كان في مصر خلال السنوات الماضية أزمة شعبية ، ساعدت على قيام الدكتاتورية . كذلك ، كان في مصر قبل ١٩٥٢ أزمة شعبية ، قامت نتيجة لها دكتاتورية ملكية ، تمثلت في عهد الملك فؤاد ، وعهد الملك فاروق ، على وجه الخصوص .

صدق رؤية خالد

في الثمانينات من القرن الماضي ، كتب خالد محمد خالد في جريدة «الوفد» ، يقول :

«إن مبارك عزيز علينا ، ولكن الحقّ أعزُّ علينا منه .»[(١)]

وهي عبارة مأخوذة من قول أرسطو ، عن صديقه أفلاطون .

يقول أرسطو فيها :

«افلاطون صديقي ، لكن الحقّ أولى بصداقتي منه .»

وكان أرسطو يردد هذه العبارة معتذراً ، كلما وجد نفسه مضطراً للاختلاف مع بعض آراء أفلاطون .

ويتابع خالد كلامه عن مبارك ، في مقاله ذاك قائلاً :

«فإما أن نعيش مع مبارك في ظل الديمقراطية ، وإما أن يموت معنا دفاعاً عنها .»

وصدقت رؤية خالد ، فقد واجه مبارك في الأمس ،[(٢)] ما هو أشد من الموت!

---

(١) «الوفد» ، ١٩٨٥ .

(٢) أي عندما تنحى في ٢٠١١/٢/١١ .

أسئلة المستقبل المصري بعد ٢٥ يناير(*)

-١-

تمثل مصر بثقلها التاريخي والحضاري والثقافي وزناً كبيراً في العالم العربي ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، عندما تولى حكمها محمد علي باشا عام ١٨٠٥ ، وقام بنهضتها الكبرى ، وفتح أبوابها لرياح الحداثة الغربية في ذلك الوقت . وأصبحت مصر منذ ذلك التاريخ ، تمثل للعرب الرجاء ، والأمل ، والملجأ ، حيث توافد عليها في القرن التاسع عشر الكثير من أدباء ومفكري ومثقفي بلاد الشام ، والعراق ، والجزيرة العربية ، هروباً من الطغيان العثماني ، والاستعمارين البريطاني والفرنسي ، وأسسوا فيها المجلات العلمية والسياسية والثقافية ، وكذلك الصحف ، وأقاموا المنتديات المختلفة . وظلت مصر منذ ذلك الوقت منارة المشرق العربي ومغربه ، يفد إليها كل طالب علم ، ومعرفة . وأصبحت القاهرة للعرب في مكان باريس للغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

(*) ٢٠١١/٥/١ .

-٢-

اليوم يحدث في مصر تغير كبير . فقد أصاب مصر زلزال خطير ، وبركان متفجر . وثورة ٢٥ يناير تثير أسئلة كثيرة ، تحتاج إلى إجابات صعبة وعسيرة ، خاصة في فجر الثورة الثائر ، كأية ثورة أخرى في التاريخ . فمن الذي يستطيع الاقتراب من ثورة البراكين في أيامها الأولى؟ فعلماء الأرض المختصون ينتظرون مدة ليست بالقصيرة ، لكي يبدءوا بالبحث العلمي عن ظواهر هذه البراكين . وكذلك الحال بالنسبة للثورات .

-٣-

ولكي نستطيع أن نصل إلى بعض الحقائق عن مستقبل مصر المهم ، بعد ٢٥ يناير ، يجدر بنا أن نسأل التالي :

١- لماذا ظن كثير من «المثقفين» المصريين أن نظام ثورة ١٩٥٢ لم يسقط ، وأن العقلية الدكتاتورية التي حكمت طيلة حوالي ستين عاماً (١٩٥٢-٢٠١١) هي التي ما زالت تحكم مصر ، حيث لا رأي ولا رأي آخر ، بل هناك رأي واحد ، هو رأي الثورة ، ومنطق الثورة . ولا شرفاء ، ولا شريفات ، غير شرفاء ، وشريفات الثورة؟

٢- هل الثورات كافة في التاريخ ، ومنها ثورة ١٩٥٢ ، وثورة ٢٥ يناير ، تُدخل في القاموس السياسي عبارات وألفاظاً جديدة كألفاظ : عميل ، مأجور ، فاسد ، خائن ، عدو الشعب ، رجعي ، انتهازي ، متآمر؟

٣- لاحظ كثير من المثقفين ، أن المجلس الأعلى للقوات

المسلحة، يستجيب فوراً لكل نداء، أو مطلب، يأتي من الشارع. وكأن الشارع أصبح هو الحاكم الفعلي في مصر، وصوتها الأوحد. ومن هذه المطالب المصيرية والخطيرة إلغاء اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩. ومطالبة الشارع بإلغائها مطلب عاطفي جيّاش، ولكن لا يستند إلى العقل السياسي، والمخاطر السياسية المترتبة عليه. فهل أصبحت الاستجابة لمطالب الشارع المصري، دون تمحيص، أو توعية سياسية عقلانية لهذا الشارع، تضع ثورة ٢٥ يناير في باب «حُكم الشارع»، وهو من الأبواب التي تخرج منها الأمم، ولا تعود؟!

٤- يقال إن البلاغات المختلفة التي وصلت إلى النائب العام المصري، حتى، عن الفساد والمفسدين والسرقة والسارقين، بلغت عشرات الآلاف. وما زال سيل هذه البلاغات يتدفق على النائب العام. فماذا لو ظهر بعد التحقيق والتدقيق كذب نسبة كبيرة من هذه البلاغات، وأن المطالبة بشنق فلان، وسجن (علان) مدى الحياة، تُهم باطلة على غير حق، وأن هذه البلاغات بلاغات كيدية كاذبة، يطلقها من سُموا بـ «**حزب الانتقام**»،[1] فهل سيحاسب النائب العام، أصحاب هذه البلاغات؟

٥- هل محاربة «**الحزب الوطني**» الحاكم - سابقاً- في مصر وتفكيك أركانه وقواعده، وسجن زعمائه، ومصادرة أمواله، وعقاراته إجراءات كافية، للقضاء على الحزب؟ وماذا لو تم

---

(١) «حزب الانتقام»، تسمية أطلقها المفكر التونسي العفيف الأخضر.

تغيير الإيديولوجيا السياسية لهذا الحزب ، - كما حصل مع الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ ، التي غيَّرت إيديولوجيتها وجلدها ، وعادت إلى الساحة السياسية ، ومنها من يحكم في بعض دول أوروبا الشرقية – وعاد هذا الحزب إلى الحياة السياسية ، سيما وأنه نافذ في معظم أركان الدولة . فهل سيحكم هذا الحزب مصر ، مرة أخرى ، بعقلية سياسية جديدة ، وأيديولوجية سياسية جديدة ، بعد أن يقوم بتنظيف نفسه من كل رموز الفساد الحقيقيين؟

٦- هل يصلح الثائر أن يكون حاكماً؟ ولماذا رفض محمد علي باشا (السياسي المحنك) تولية الشيخ الثائر عمر مكرم السلطة ، بل إنه نفاه إلى دمياط عام ١٨٠٩ ، وبعد أربع سنوات من ثورته ١٨٠٥ ضد المماليك والعثمانيين؟ وهل كان أحمد عرابي الثائر عام ١٨٨١ مؤهلاً لحكم مصر؟

والسؤال : هل من يثور في الشارع ، مؤهلٌ لأن يحكم بعد ذلك؟

٧- لقد ارتفعت من جديد بعد ٢٥ يناير في مصر ، شعارات الحرية ، والدولة المدنية ، والنظام الديمقراطي – كما يقول الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي في مقاله «**الأسماء مطروحة في الطريق**» ، - الذي نسعى لإقامته اليوم ، «ونجتهد في الوصول إليه ، ونتسابق في التعرف عليه ، ووضع أسسه ، وتحديد معالمه ، التي يبدو أنها لا تزال غائمة غير واضحة بالنسبة للكثيرين ، والدليل على ذلك ما نراه في برامج بعض الأحزاب والجماعات من تناقض صارخ ،

وخلط سافر، بين الفكرة وعكسها، وبين المبدأ ونقيضه، فكيف سيكون مستقبل مصر القريب، طبقاً لهذا كله؟»[1]

٨- لم يظهر لثورة ٢٥ يناير حتى الآن، مفكرون ومخططون- كما قال الفيلسوف والمفكر المصري مراد وهبه- فالدولة لا تُبنى من الشارع. والشارع لا يبني دولة، وإنما يطالب ببناء دولة جديدة. فأين هم البناءون المصريون البارعون للدولة الجديدة، الذين لم يظهر منهم أحد حتى الآن؟

٩- يتساءل المثقفون المصريون عن: نظام الحكم والمبادئ التي تحكم هذا النظام، والسلطات التي يقوم بها ومصادرها، وهل تكون الأمة هي مصدر السلطات والقوانين، أم سيكون لها مصدر آخر يفرض على الأمة وصايته، ويملي عليها إرادته، كما يحدث في الدولة، التي تسعى جماعات «الإسلام السياسي» لفرضها على المصريين؟

وكيف يكون وضع المواطنين غير المسلمين في نظام سياسي، تتولى فيه هذه الجماعات السلطة؟

١٠- وأخيراً، هل ستمارس مصر الإعلام المتوازن الذي يقدر - كما قالت الكاتبة المصرية لميس جابر- على طرح الرأي من داخله، ويوحي من عقله وضميره، ولا ينتقم، أو يتشفّى، تخليصاً لحسابات، أو يفتعل بطولات، أم أن هذا يحتاج لكثير من الوقت؟[2]

---

(١) «الأهرام»، ٢٠١١/٤/٢٧.

(٢) جريدة «المصري اليوم»، ٢٠١١/٤/١٦.

ما مستقبل الديمقراطية في مصر؟(*)

-١-

من الواضح والمعروف، أن تطبيق بعض آليات الديمقراطية، التي تغاضى عنها عهد مبارك طيلة ثلاثين سنة مضت، أصبحت على رأس المطالب الشعبية المصرية. وهي مطالب ذات قيمة سياسية كبيرة ومهمة. ولكن تطبيق هذه الآليات لن يتم بين يوم وليلة. وليس لهذه التطبيقات (ريموت كنترول) بحيث تتم بين غمضة عين، وانتباهتها. وإنما تحتاج هذه التطبيقات إلى تربية النشء تربية ديمقراطية، وإلى الارتفاع بمستوى المعيشة لسكان يتكاثرون باستمرار، وهمهم بالدرجة الأولى زيادة عدد أفراد الأسرة، دون الارتقاء بمستوى المعيشة، وتنشئة أطفالهم في مستوى اجتماعي أفضل.

-٢-

وعهد مبارك، لم يستطع أن ينتقل بسرعة تماثل سرعة هذا العصر، وثورة الاتصالات والمعلومات فيه، من عهد «الدكتاتورية المطلقة» التي استمرت نحو ثلاثين سنة، والتي

(*) ٢٠١١/٤/٢٠.

مارسها عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) ، ثم مارسها من بعده السادات (١٩٧٠-١٩٨١) إلى عهد «**الديمقراطية المطلقة**» ، كما تطالب ثورة ٢٥ يناير .

فقد ورِث عهد مبارك الدكتاتورية السياسية من عهدي عبد الناصر والسادات ، كما هو معروف . كما ورِث الفساد المالي والإداري عن هذين العهدين كذلك . وهو الفساد المالي والسرقات التي تمّت خلال تطبيقات سياسة التأميم في عهد عبد الناصر ، وما حاز عليه الضباط ، الذين أشرفوا على تنفيذ سياسة التأميم ، من مجوهرات ، وأموال ، وعقارات ، وخلافه ، نقرأ عنها بالتفصيل في كتاب المؤرخ المصري حسين مؤنس ،[١] وكتاب الباحث المصري شفيق مقار .[٢] أما عهد السادات (١٩٧٠-١٩٨١) فيؤرِخ لفساد مالي وإداري وانطلاق الجماعات الإسلامية ، وعلى رأسها جماعة «الإخوان المسلمون» ، حيث بدأ نشاطها السياسي من جديد بعد أن تم قمعها ، وتعذيبها ، في عهد عبد الناصر .

-٣-

هل يُنتظر من مصر بعد ٢٥ يناير مباشرة ، أن تصبح دولة ديمقراطية لشعب يعي ويعرف ، كيف يمكن أن يُطبَّق آليات هذه الديمقراطية؟

---

(١) «باشوات وسوبر باشوات» .

(٢)«قَتلُ مصرَ : من عبد الناصر إلى السادات» .

وهل يمكن لثورة ٢٥ يناير ، أن يكون مصيرها كمصير الثورة الفرنسية ، فيما لو استمرت عمليات الانتقام ، من رموز عهد مبارك على النحو الذي يجري؟

فهناك تماثل واضح بين ثورة ٢٥ يناير ، والثورة الفرنسية . وكأن التاريخ يعيد - فعلاً - نفسه وبشكل حرفي دقيق ، في بعض الأحيان . وهذا ما نقرأه في رسالة جواهر لال نهرو التي بعث بها من سجنه إلى ابنته انديرا غاندي عام ١٩٣٢ وهو يتحدث فيها عن سقوط الباستيل ، فيقول : «اجتمعت الطبقة الوسطى في ملعب للتنس ، وأقسمت ألا تغادر المكان إلا بعد وضع الدستور . ولما حاول الملك لويس إخراجهم من الملعب عام ١٧٨٩ بالقوة ، عصى الجنود أوامره . والأزمة عندما تصل إلى مرحلتها الحقيقية في الثورات ، عندما يعصي الجيش الأوامر بإطلاق النار على الشعب . وقام الشعب بعد ذلك باحتلال سجن الباستيل وإطلاق سراح المعتقلين .»[1]

ويجزم نهرو ، بأن ثورات الشعوب في التاريخ ، لا يقوم بها غير الشباب ، كما ثورة ٢٥ يناير المصرية . ويكتب نهرو في عام ١٩٣٢ رسالة لابنته انديرا ، يقول فيها :

«الثورات لا يخوض غمارها عادة إلا الشباب . ومع أهمية هؤلاء الشباب ، إلا أن واحداً منهم لم يطبعها بطابعه الخاص ، لأنها انبثقت من الطبقات السفلى ، ولم تكن واقعة تحت سيطرتهم . وكانت زلزلة بشرية من تلك الزلازل التي يتمخض

(١) «لمحات من تاريخ العالم» ، ص ١٥٣ .

عنها التاريخ ، عندما تتفاعل العوامل الاجتماعية ، والاقتصادية ، والأحقاب الطويلة من الشقاء والطغيان معاً ، على النار الهادئة ، حتى تصل إلى درجة الغليان .»[1]

-٤-

وهذا التماثل التاريخي بين ثورة ٢٥ يناير المصرية والثورة الفرنسية ، يُحتِّم على ثورة ٢٥ يناير ، أن تتجنب أخطاء الثورة الفرنسية ، وأن لا تقع في الأخطاء القاتلة نفسها التي وقعت فيها الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، والتي نقرأها في التاريخ .

يقول المؤرخ الألماني رونالد سترومبرج في كتابه الموسوعي (**«الفكر الأوروبي الحديث»** ، ١٦٠١-١٩٧٧) عن الثورة الفرنسية : «جاءت تلك التيارات المتطرفة ، فشوهت سمعة الثورة الفرنسية ، وأضعفت الثقة بها . فهذه الثورة التي استقبلتها أوروبا بالبهجة والتهليل ، سرعان ما جاءت التسعينات من القرن الثامن عشر ، لتخيب الآمال المعقودة عليها ، بسبب اندفاعها ، ولا سيما نتيجة لما أشاعته من اضطهاد وإرهاب . فبادئ ذي بدء سحرت الثورة الفرنسية جميع المثقفين بتألقها وتوهج حماستها وطهرها ، بمن في ذلك العشرات من رجال الفكر ومنهم إدموند بيرك ، الذين أصبحوا فيما بعد من ألد أعدائها ، وذلك حين بدأت الثورة تضل طريقها ، وتنعطف نحو العنف ،

---

(١) أيضاً .

والسلب ، والمظالم ، وتنتهي بحكم الإرهاب والتهام أبنائها .»[1]

-٥-

فأين الخلل؟

بالنسبة للثورة الفرنسية ، كان الخلل يكمن - كما قال السياسي الايرلندي إدموند بيرك في كتابه «**تأملات في الثورة الفرنسية**» - في التنظير الفكري المجرد ، وبالأحلام الثورية الوردية ، أكثر من النظر إلى الواقع على الأرض ، ومشكلاته العسيرة ، وإلى محاولة قادة وعناصر الثورة تدمير النظام السياسي بأكمله ، وإحلال نظام جديد محله ، بين عشية وضحاها .

وما نخشى منه على ثورة ٢٥ يناير ، هو هذا العطش الكبير لدماء رموز عهد مبارك ، وهذا الظمأ الشديد لإرواء الغل من عهد مبارك ، والحقد على رموزه وعناصره . وهذا ما لاحظه علي سعد الموسى في مقاله (**مبارك والثورة : الحصول على محاكمة عادلة**) حيث قال ما يشعر به كثير من المراقبين والمحللين السياسيين ، الذين يخشون من أن تقع ثورة ٢٥ يناير ، في أخطاء الثورة الفرنسية ، والثورات الدموية الأخرى :

«لم أعثر على كاتب واحد تشجَّع ، ليقول بكلمة اختلاف في حق مبارك الذي أصبح المادة القضية . على العكس ، هناك عشرات الكتَّاب الذين كانوا معه ، بداية يناير ٢٠١١ ، ثم

---

(١) ص ٣٢٠ .

انقلبوا عليه في نهاية فبراير ٢٠١١ . وهذا لا يفضح النفاق ، فهم أبرياء من التهمة ، بل يفضح أهم مبادئ الثورة : الحرية ، التي تقول بها الثورة ألف ألف مرة . فمن هو الكاتب الحر ، الذي يستطيع أن يقف أمام هذا الطوفان؟ وهنا أخطر أمراض الحرية في الثقافة العربية ، حين توغل في لجم كل من يختلف مع قياساتها ، فلا يلد منها إلا كبت هذا الاختلاف .»(١)

وأضاف الموسى :

«تشدَّقَ البعثُ بمفردة الحرية . والحرية لديه هي فقط مفردات البعث . تشدَّقت الحركة الناصرية بالحرية . وإن لم تكن ناصرياً ، فلا حرية لك أن تقول . قالت جُلُّ حركات [الإسلام السياسي] إن الدين هو الحرية ، ولكن بحسب نسختها من صورة الدين! وفي المؤشرات التي تقرأ أدبيات ثورة ٢٥ يناير ، لا توجد مفردة شائعة بأكثر من مفردة [الحرية] . ولكنها الحرية التي تتطابق بالقياسات مع دفع المرحلة ، التي تتهم علناً أي صوت مضاد بالعمالة ، والخيانة ، والانتساب للنظام البائد .»(٢)

-٥-

ما يجب أن نفهمه جيداً ، قول إدموند بيرك في كتابه : «إن المجتمع نتاج تاريخي مترامي الأطراف ، وبالغ التعقيد . وإنه لا

---

(١) جريدة «الوطن» السعودية ، ٢٠١١/٤/٢٧ .

(٢) أيضاً .

يجوز أبداً أن يتعامل الإنسان معه ، تعامله مع الآلة . والتاريخ هو الذي يشكل الجماعة السياسية .»

ومن المبكر جداً للتاريخ المصري الجديد ، أن يُشكِّلَ الجماعة الديمقراطية السياسية الجديدة .

مصر: من استبداد الدولة إلى استبداد الفوضى![*]

-١-

لا يفزعن أحدٌ مما يجري في مصر وتونس ، بعد نجاح هاتين الثورتين . ففيزياء وكيمياء الثورات في التاريخ ، تؤكد لنا أن «استبداد الفوضى» يأتي عادة بعد سقوط استبداد الدولة . وقانون الثورات ، يؤكد أن «استبداد الفوضى» يتبع استبداد الدولة . بل إن «استبداد الفوضى» يأتي كرد ، أو كرجع الصدى لاستبداد الدولة .

-٢-

ولو أخذنا أشهر ثورة في التاريخ ، وهي الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، لوجدنا أن سقوط دولة الاستبداد لآل البوربون ، قد أقام دولة استبداد الرعاع . فتحوّلت ثورة ١٧٨٩ إلى حكم الإرهاب ، ثم حلّ بعده انقلاب ترميدور ، وقيام الإمبراطورية التي أدّى سقوطها إلى عودة الملكية . وكان على الفرنسيين أن ينتظروا حتى نهاية القرن التاسع عشر ، لكي تقوم الجمهورية الثالثة التي

(*) ٢٠١١/٥/٢٦ .

أسقطتها الهزيمة العسكرية لفرنسا في ١٩٤٠ . وقامت حكومة «فيشي» ، التي دعمها النازيون ، وأسقطتها المقاومة الفرنسية للنازية ، بقيادة ديجول .

-٣-

وعلينا أن نفهم ، ونتقبَّل كذلك ، بوعي وإدراك ، بعد تأمل عميق للتاريخ ، أن الثورة لا تنتج لنا دائماً الديمقراطية . وأن الديمقراطية ليست دائماً وليدة الثورة . بل على العكس من ذلك . فالثورة ، يمكن لها أن تلد لنا دكتاتورية جديدة . ولعل الثورة البلشفية ١٩١٧ ، أكبر مثال على ذلك ، حين أدت هذه الثورة إلى دكتاتورية الحزب الواحد ، وهو الحزب الشيوعي . وكانت نتيجة ذلك ، انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ ، بعد أن أصبح إحدى القوتين العظميين في التاريخ الحديث ، وإمبراطورية عظمى ، تسيطر على كل أوروبا الشرقية . كذلك كان الأمر في اسبانيا ١٩٣٦ . أما في العالم العربي فأكبر مثال على ولادة الثورة للدكتاتورية ، هو الثورة المصرية ١٩٥٢ ، التي أدَّت إلى قيام دكتاتورية عبد الناصر ، والتي كان لها آثارها المدمرة ، ليس على مصر وحدها ، ولكن على معظم أنحاء العالم العربي ، وخاصة السودان ، وليبيا ، وسوريا ، واليمن ، والعراق ، التي قامت فيها دكتاتوريات مروِّعة ، دفعت الشعوب لأن تطلق شآبيب الرحمة على العهود الملكية ، أو العهود السابقة للثورات ، التي حصلت في هذه البلدان ، وتذكر «أيام زمان» بالخير واليُمن والبركات . وعبَّر عن كل هذا ، الشاعر المصري أحمد عبد

المعطي حجازي، في مقال، قال فيه :

«انقلاب يوليو ١٩٥٢، دمَّر كل الأسس، التي قام عليها الوعي الوطني . فقد حلَّ الأحزاب، التي قادت حركة النهضة، وألَّفت بين عناصر الأمة، ما عدا جماعة الإخوان المسلمين، التي تحالفت مع ضباط الانقلاب، وأرادت أن تقتسم معهم السلطة، فاصطدمت بهم . وأُوقف العمل بالدستور . وفُرضت الرقابة على الصحف . وجُرد المثقفون من سلطتهم الفكرية والأخلاقية بالترهيب، والترغيب .»[1]

-٤-

ماذا يجري في مصر ؟

وهل هذه الفوضى من فيزياء وكيمياء الثورات في التاريخ .

والجواب : نعم، إن مصر في فوضى . لا أحد يستطيع إنكار ذلك، ومن ينكر ذلك، فهو إما أعمى، أو أصم . والدليل على هذه الفوضى :

١- غنيٌّ عن القول، إن انفلات الشارع المصري، وانتشار البلطجة فيه، من علامات هذه الفوضى، بعد أن أصبح المواطن المصري غير آمن على نفسه، ولا على أهله، ولا على بيته . ومن مظاهر عدم الأمان هذا، أن المواطن المصري، أصبح

---

٨٨ «صفاً واحداً في وجه الهكسوس الجُدد»، «الأهرام»، ٢٠١١/٥/١٧ .

يخشى الفصل التعسفي ، نتيجة لاتهامه بأنه كان عضواً في «الحزب الوطني» الحاكم سابقاً ، أو على الأقل ، كان يتعاطف مع هذا الحزب . وهو ما اتبعته ثورة ١٩٥٢ ، حين عزلت سياسياً الأحزاب كافة ، وزعماء هذه الأحزاب ، عن الحياة السياسية ، بل سجنت قسماً منهم .[١]

٢- فوضى وسائل الإعلام الرسمي والخاص والحزبي ، الذي أخذ يكيل التهم بلا حساب لرجال عهد مبارك السابق ، دون أن ينتظر نتائج التحقيقات والمحاكمات التي ستتم قريباً . مما أثار غضب وانفعال الكثير من الكتاب المصريين العقلاء ، ومنهم لميس جابر ، التي قالت :

«نفسي أفوق شوية من التعذيب الإعلامي ، الذي ينفجر فى صوت واحد ، واتجاه واحد ، . . تلطيش ، ووصراخ ، وشتائم ، وسباب ، وقذف . بلا قانون ، ولا حق ، ولا ضابط ، ولا رابط ، لأننا فى عصر الحرية . ارحمونا . . خلاص يا إخوانا أصحاب الصحافة والإعلام والأقلام ، تمَّ المطلوب وزيادة . كان االمطلوب هو مرمطة رئيس الدولة ، وزوجته ، وأسرته ، وباقي رجال ونساء المرحلة كلها ، وليس المحاكمة ، ولا الحساب .»[٢]

---

(١) راجع : نقاش عبد الناصر مع خالد محمد خالد في اللجنة التحضيرية ١٩٦٢ ، والمنشور في كتاب خالد «دفاع عن الديمقراطية» .

(٢) «عن الإدانة والإعلام . . وهيكل والأحلام» ، «المصري اليوم» ، ٢٠١١/٥/٢١ .

٣- استقواء السلفيين والإخوان المسلمين بالمجلس العسكري الأعلى، الذي يشاهد أعمال البلطجة التي يقوم بها السلفيون، ولا يحرك ساكناً حازماً. وهم من وصفهم الشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي بـ «الهكسوس الجُدد»، في تعليقه على الفتنة الطائفية، في أحداث إمبابة، قال فيه:

«لا أظن أن التسميات التي كنا نطلقها على ما كان يقع بين المسلمين والمسيحيين المصريين من حوادث يصلح لأن نطلقه على ما حدث أخيراً في إمبابة. فالذي حدث في إمبابة ليس مجرد فتنة، أو غزوة سلفية، أو جريمة مدبرة. وإنما هو دليل قاطع على أن الكيان الوطني المصري كله أصبح ضعيفاً متهافتاً قابلاً للتصدع والانهيار. والحل في التصدي لهذا الوعي الزائف وتطهير البلاد منه، والدفاع عن مدنية الدولة، والوقوف بحزم ضد خلط الدين بالسياسة، وإصلاح مناهج التعليم، وإعادة تأهيل أئمة المساجد، وأن تتحد القوى الديمقراطية، وتقف صفاً واحداً في وجه الهكسوس الجُددا»

٤- الثورة سهم مُنطلق. فنحن نعرف نقطة انطلاقه، ونتحكم بها، ولكننا لا نعرف نقطة نهايته، ولا نقدر على التحكم بها. وهذا ما يخلق الفوضى واستبدادها. ومثال ذلك يكمن في أقوى وأوسع تنظيم سياسي مصري وهو «جماعة الإخوان المسلمين» الذين يتغيرون ويتبدلون كل يوم متناقضين، ولاعبين سياسيين ماكرين. فيقولون بالدولة

المدنيــة التي لا يؤمنون بهــا ، ويتــحــدثون عن الحــرية والديمقراطيـة ، لكنهم يخططون لاسـتبـداد ديني ، بعـد أن تنقـشع غـمـامـة اسـتبـداد الفـوضى الحـاليـة ، وبعـد انـهيـار استبداد الدولة المدنية السابقة .

مصر: ثورة أم انقلاب عسكري؟(*)

-١-

«المسألة» المصرية، هي الشغل الشاغل للإعلام العربي والغربي، لأسباب عدة تاريخية وسياسية وجغرافية وسكانية وإبداعية.. الخ. ولعل تاريخ مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، وما تم فيها من تحولات وتفاعلات في المحيط الإفريقي والعربي والدولي، هو الذي وضعها في موضع هذا الاهتمام الكبير.

بدءاً من ٢٠١١/١/٢٥، تسارعت الأحداث في مصر بشكل قطعَ أنفاس الجميع من مراقبين ومحللين سياسيين. حتى إن كثيراً من المحللين السياسيين آثروا الصمت، واكتفوا بمراقبة الموقف، إلى أن تنجلي الأمور تماماً. ويبدو أن التطورات في المسألة المصرية تتابعت، تتابع أمواج التسونامي العنيفة.

ولكن الشعور العام في العالم العربي، وفي معظم أنحاء العالم، أن الجميع خائفون على مصر، ويريدون لها السلامة، لكي يسلموا هم جميعاً. فقد شعر الجميع أن سلامة مصر في سلامتهم، واضطرابها في اضطرابهم. وعادت مصر لكي تكون

(*) ٢٠١١/٢/١٧.

في العالم العربي - على الأقل - الأم الحنون، الذي يغضب من الجميع، ويغضب منه الجميع، ولكنه يحتضن الجميع، ويرأف بهم.

-٢-

ويستطيع المحلل السياسي، أن يتحدث بشيء من الوضوح عن:

١- أن جماعة الإخوان المسلمون أثبتت بأنها من أذكى الأحزاب في التاريخ السياسي البشري والعربي خاصة. وهي قد استفادت من دروس الماضي استفادة كبيرة. وخرجت من (الخضّة) المصرية الأخيرة بمكاسب كبيرة، على رأسها، انتزاع الاعتراف الرسمي من الدولة بشرعيتها، ووجودها، بعد أن أُنكرت، وطُوردت، وسُجنت، وعُذبت، وشُنقت، منذ ١٩٥٢. وتجلّى ذكاؤها، وحصافتها، في أنها من خلال تصريحات مرشدها العام، والمؤتمرات الصحافية التي عقدتها، وتصريحات القيادي البارز فيها عصام العريان، أن لا مطالب سياسية خاصة بها، وأن مطالبها هي مطالب الشعب المصري كله، وأنها لا تطمع، ولا تطمح بالرئاسة أو القيادة، بل امتنعت تماماً، عن رفع شعاراتها الدينية المعروفة كشعار «**الإسلام هو الحل**».

٢- أنكر الإخوان المسلمون أنهم كانوا يقودون المظاهرات. علماً أننا شاهدنا عناصرها في الفضائيات من الرجال الملتحين

والنساء المحجبات يقودون المظاهرات . ولعب القيادي الإخواني محمد البلتاجي ، النائب السابق[1] دوراً رئيسياً في الحشد والتنظيم . فجماعة الإخوان المسلمين ، هي الحزب الوحيد في مصر ، الذي لديه خبرة الحشد ، والتنظيم ، والعناصر القادرة على التأثير دينياً وسياسياً ، على الشارع المصري – خاصة – لأن معظم عناصره من البسطاء الفقراء المتدينين شعبياً ، والعاطلين عن العمل ، وسكان العشوائيات ، والناقمين على الدولة ، من جرّاء ذلك .

٣- وصل حد الدهاء بقيادة الإخوان المسلمين أن قال عصام العريان[2] إن الإخوان المسلمين يرفضون الدولة الدينية ، ولكنهم يسعون إلى إقامة دولة بمرجعية دينية!

والسؤال هنا :

هل الدولة المصرية القائمة منذ ١٩٥٢ ، لم تكن بمرجعية دينية؟

وماذا يقصد العريان بالمرجعية الدينية؟

هل يقصد العريان بالمرجعية الدينية إقامة الحد الشرعي على شارب الخمر ، والزاني ، والسارق . . الخ؟

---

(١) نجح في انتخابات ٢٠٠٥ ، وسقط في ٢٠١٠ .

(٢) في المؤتمر الصحافي الذي عقده في ٢٠١١/٢/٩ مع القياديين الإخوانيين الآخرين : محمد مرسي ، عضو مكتب الإرشاد والمتحدث الإعلامي باسم الجماعة ، ومحمد سعد الكتاتني عضو مكتب الإرشاد والمتحدث الإعلامي باسم الجماعة .

هل يقصد العريان بالمرجعية الدينية ، إرغام نساء مصر كافة على ارتداء الحجاب ، وربما النقاب؟

هل يدمر الإخوان - بدولة المرجعية الدينية - المتحف المصري ، كما دمَّرت طالبان تماثيل بوذا في أفغانستان عام ٢٠٠١؟

هل يريد العريان - بدولة المرجعية الدينية - اعتبار أقباط مصر من أهل الذمة ، ومطالبتهم بدفع الجزية ، وهم صاغرون؟

إن عبارة إقامة دولة بمرجعية دينية ، عبارة غامضة ، وماكرة ، وملتوية . وهذا المكر والغموض والالتواء هو المنهاج الإخواني المعروف عنهم منذ عام ١٩٢٨ . فهم لا يفصحون عادة عما يريدون ، ويهدفون ، مثلهم في ذلك مثل شعارهم الغامض : «الإسلام هو الحل» .

٤- كثير من السُذّج والبسطاء في الشارع المصري والعربي عامة ، يرفضون بعض التحليلات السياسية ، التي تكشف عن قوة وتأثير وسيطرة الإخوان المسلمين على الشارع المصري في المظاهرات الأخيرة ، التي انتهت بعزل ضابطين سابقين ،[(١)] وتثبيت ضابط آخر ، وهو محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ،[(٢)] وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحكم

(١) حسني مبارك ، وعمر سليمان .

(٢) وهو يذكرنا باللواء محمد نجيب .

في مصر.[1] علماً بأن ذكاء الإخوان بلغ حداً، قال معه عصام العريان[2] بأنهم «يخشون من انقلاب عسكري.» في حين أنهم هم الذين دفعوا الشارع المصري إلى هذا الانقلاب، بسبب تعلية سقف المطالبات، من تعديل بعض مواد الدستور،[3] وإلغاء المادة ١٧٩ الخاصة بقانون الطوارئ، والتحقيق في حالات الفساد المالي والسياسي، إلى أن وصلوا إلى المطالبة بتنحية مبارك، علماً أن مبارك كان قد نحّى نفسه، عندما تنازل عن معظم صلاحياته كرئيس إلى نائبة عمر سليمان. مما دفع الجيش إلى التفكير فعلياً وجدياً بالاستيلاء على السلطة، سيما وأن مبارك قد اختار عمر سليمان[4] نائباً له. وكان طنطاوي أو أحد قادة الجيش المصري يطمعون بهذا المنصب. وقيل في حينها إن الجيش شعر بشيء من الامتعاض، وامتنع عن كف المتظاهرين المتدفقين على ميدان التحرير، ومجلس الشعب، ومبنى رئاسة الوزراء، وأخيراً قصر العروبة، حيث يقيم مبارك وعائلته، بعد أن سبق للشرطة أن كفّت يدها عن الشارع. وهو ما يخفي خلفه صورة، أن ما حدث في مصر هو انقلاب عسكري من نظام جديد، بدأ من الشارع إلى

---

(١) وسوف يتبين لنا من هو الرئيس الحقيقي من هذا المجلس.

(٢) في مؤتمره الصحفي، ٢٠١١/٢/٩ .

(٣) المادة ٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٣، و١٨٩ .

(٤) اللواء السابق في الجيش ورئيس الاستخبارات.

الثكنة العسكرية ، على عكس الانقلابات العسكرية في ماضي أيام العالم الثالث ، التي تبدأ من الثكنة العسكرية بخروج الجيش ، وتنتهي في الشارع حيث مظاهرات الفرح والابتهاج!

مصر بين الدكتاتورية والأصولية الدينية(*)

-١-

لم تشهد مصر في العصر الحديث حكماً دينياً أصولياً ، وإن كان للأزهر الشريف في العهد الملكي ، أثره البعيد في السياسة المصرية . فمن ناحية لعب شيوخ الأزهر ، ومنهم الشيخ مصطفى المراغي (١٨٨١- ١٩٤٥) شيخ الأزهر (١٩٢٨-١٩٣٠) ، في عهد الملك فؤاد ، وفي عهد الملك فاروق (١٩٣٥-١٩٤٥) دوراً كبيراً في الدعوة إلى الخلافة الإسلامية في مصر . وسعى لأن يكون الملك فؤاد أول خليفة مصري ، بعد سقوط الخلافة الإسلامية في تركيا ١٩٢٤ . ثم حاول بعض شيوخ الأزهر تتويج فارق ملكاً في الأزهر بدلاً من تتويجه في مجلس الشعب ، لإسدال صبغة دينية أصولية على عهده ، إلا أن النحاس باشا (رئيس الوزراء) رفض ذلك ، وقال إن فاروقاً ملك مصر ، ويجب أن يتوّج في البرلمان المصري . وهكذا كان .

كذلك ، فإن الإخوان المسلمين في عهد الملك فؤاد والملك فاروق ، كانوا داعمين ومؤيدين للعرش العلوي هناك ، ويقفون في

(*) ٢٠١١/٣/٣٠ .

الجانب الآخر المعارض لحزب الوفد الحداثي العلماني . وكانوا ينادون في مظاهراتهم «الله مع الملك» ، مقابل شعار حزب الوفد «الشعب مع الوفد» . وكان الإخوان يطلقون على الديوان الملكي ، المليء بالداعرات الايطاليات والفرنسيات «الديوان الملكي الإسلامي» كما يقول لنا الراحل أحمد بهاء الدين في كتابه (**فاروق ملكاً**) . إضافة لهذا كله ، فقد وقفت الأصولية الدينية من العهد الملكي وقفة الحاضن المتبني والداعم . وظهر هذا واضحاً ، من خلال موقف الأزهر وشيوخه ، من كتاب علي عبد الرازق (**الإسلام وأصول الحكم**) . فهو في كتابه عام ١٩٢٥ ، قال بشكل صريح ، بفصل الدين عن السياسة . كما أنه قال : «لا القرآن ولا السُنَّة نصا على الخلافة ، ولا الإجماع انعقد عليها . كما أن وجودها التاريخي ، لا يعني استمرارها .» ثم جاء كتاب خالد محمد خالد (من هنا نبدأ) عام ١٩٥٠ الذي ردد فيه دعوة عبد الرازق في فصل الدين عن الدولة . ففي الكتاب الأول ، تمَّت مصادرة الكتاب ، وطرد عبد الرازق من سلك القضاء . وتمَّ سحب شهادة الأزهر منه . ورفض دعواه وكتابه . كذلك تمَّت محاكمة كتاب خالد ، وتكليف الأزهر للشيخ محمد الغزالي ، بالرد على خالد في كتابه (**من هنا نعلم**) .

-٢-

لم تُحكم مصر حكماً دينياً أصولياً مباشراً ، كما هو الحال في إيران ، أو كما كان الحال في أفغانستان قبل ٢٠٠١ ، أيام حكم طالبان . في حين أن مصر في الفترة ١٩٥٢-٢٠١١

حكمها ثلاثة حكام دكتاتوريين عسكريين ، استطاعوا أن يثبتوا في كراسيهم سنوات طويلة (حوالي ستين عاماً ١٩٥٢-٢٠١١) نتيجة اضطهادهم وتنكيلهم بالمعارضة الدينية الأصولية ، التي تزعمتها جماعة الإخوان المسلمين ، التي كانت تقود منذ ١٩٢٨ «الفاشية الخضراء» بينما قاد الدكتاتوريون العسكريون الثلاثة «الفاشية الحمراء» وخاصة في عهدي عبد الناصر والسادات ، وقاد مبارك «الفاشية الزهرية» . وكان ما حصل في مصر منذ ١٩٥٢ إلى أن تنحّى الرئيس مبارك في ٢٠١١ ، هو ما تمَّ وحصل في معظم أنحاء العالم العربي بدءاً من السودان المجاور ، إلى الجزائر ، مروراً بليبيا ، وتونس ، والعراق ، واليمن ، وسوريا . وكأن الحاكم في هذه البلدان كان واحداً ، أو من طينة واحدة ، وهي «الفاشية الحمراء» التي سبق لنا أن شاهدناها في إيطاليا (١٩٢٢-١٩٤٣) ، وفي بلدان شرق أوروبا ، التي كانت منطوية في منظومة «الاتحاد السوفيتي» . ويبدو أن مرحلة ما بعد الاستقلال العربي ، ومرحلة التحرر من الاستعمار الغربي ، كانت تفرض على كثير من البلدان العربية هذا الواقع السياسي المؤلم من الحكم العسكري الدكتاتوري ، وهو ما شهدته أمريكا اللاتينية أيضاً . وإن ما حصل في بعض البلدان العربية من انتفاضات شعبية ، تصل إلى مستوى «الثورة» .[1] وكان

(١) مصر بالثورة الخشنة- الناعمة ، وليبيا واليمن بالثورة الدموية - الحمراء مثالاً . فالثورة ، لا بُدَّ أن يُدفع ثمنها دماً ، وإلا تصبح خاطرة ، أو زيارة ، أو تحية سياسية حارة .

الفيلسوف الفرنسي آتيين دي لابويسيه La boétie (١٥٣٠-١٥٦٣) قد قال في مقالته الشهيرة «**العبودية المختارة**» ، من أن «الخضوع للطغيان لا يعني انعدام إرادة الحرية ، بل الإحجام عن دفع ثمنها .» ويبدو أن الشعوب العربية قد أصبحت ، قادرة على دفع ثمن الحرية الغالي ، حين توفر لها الثمن!

وهذا يذكرنا بقصة البدوي ، الذي اصطحب ابنه إلى سوق بيع الجِمَال ، ليشتري له جَملاً ، فقيل له إن سعر الجَمَل مائة دينار فاستغلى السعر ، وقال لابنه : دعنا نعود في السنة القادمة ، فلربما كان السعر أرخص . ولما عادا في السنة التالية ، قيل لهما إن سعر الجَمَل مائتا دينار ، فقال البدوي لابنه : ألم أقل لك ذلك! واشتريا الجَمَل . ولكن الابن سأل أباه : لماذا لم تشترِ في السنة الماضية بمائة دينار ، واشتريت اليوم بمائتي دينار؟ فردَّ الوالد : في السنة الماضية لم أكن أملك مائة دينار ، فوجدتُ السعر غالياً ، ولكني الآن أملك مائتي دينار ، فوجدت السعر رخيصاً! وهكذا هي الشعوب العربية ، حين ملكت ثمن الحرية طلبتها ، وأقدمت عليها .

-٣-

في المشهد المصري ، يتخوّف كثير من المراقبين من أن تتنقل السلطة في مصر من السلطة الدكتاتورية العسكرية التي حكمت مصر ، في العصر الخديوي والملكي والجمهوري العسكري ، إلى السلطة الدينية الأصولية ، متمثلة في الدرجة

الأولى بالإخوان المسلمين ؛ أي من «**الفاشية الحمراء**» إلى «**الفاشية الخضراء**» ، كما يُطلق عليها المفكر التونسي العفيف الأخضر . وهذه المخاوف التي تعتري المراقبين والمحللين السياسيين للحالة المصرية ، تنطلق من أن جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلاموية الأخرى ، التي بدأت تمارس العمل السياسي ، بعد أن تمّ إطلاق الحريات السياسية في مصر الجديدة ، والإفراج عن قادة وزعماء التنظيمات الإسلاموية السياسية مؤخراً ،[1] استطاعت أن تستميل وتكسب جزءاً كبيراً من الرأي العام المصري المتدين ، في الاستفتاء على التعديلات الدستورية يوم ٢٠١١/٣/١٩ ، وبقول «نعم» للتعديلات الدستورية بنسبة ٧٧٪ ، مقابل «لا» بنسبة ٣٣٪ ، التي قالتها التنظيمات الحزبية اليسارية والمعارضة ، والتي شارك فيها لأول مرة في تاريخ مصر والعالم العربي ، أكثر من ٢٢ مليوناً من المقترعين من مجموع ٥٤ مليوناً من المؤهلين للاقتراع .

-٤-

ومنظمة «**مراقبون بلا حدود**» الدولية ، رصدت تحالف «الإخوان المسلمين» مع التيارات الدينية ، وتأثيرها على إرادة المواطنين خلال يوم الاستفتاء ، وهذا من حقها في مجتمع

---

(١) تم إطلاق مجموعة من قادة السلفية في مصر من السجون ، منهم عبود وطارق الزمر .. كما تم إطلاق بعض زعماء الإخوان المسلمين .

يسعى إلى البناء الديمقراطي . أما «**الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية**» ، فقال تقريرها الثالث ، عن يوم الاستفتاء ، إن الإخوان والسلفيين يلعبون أدوار أجهزة الأمن القديمة (وهنا تكمن الخطورة) . وأضاف التقرير : «إن الصورة المبهرة للمصريين ، التي مارسوا فيها الديمقراطية بشكل حضاري راق ، لم يشذ عنها إلا تصرفات جماعة الإخوان المسلمين ومعهم السلفيون ، الذين أصروا على الدعاية داخل وخارج اللجان ومحاولات إجبار المواطنين للتصويت بـ «نعم» ، إجباراً معنوياً بدعاوى الاستقرار ، وحشد المسلمين في مواجهة الأقباط ، بدعوى إنقاذ «المادة الثانية» من الدستور ، والتي لم تُطرح للتعديل . وبحسب «**الجمعية**» ، تمادى «الإخوان» والسلفيون للسيطرة على اللجان ، كما كانت تفعل الأجهزة الأمنية ، في انتخابات ما قبل ثورة ٢٥ يناير . واعتبرت «**الجمعية**» ، أن عدم وجود إرشادات للناخبين للتصويت ، وارتفاع نسبة الأميّة والفقر ، وعدم دراية القضاة المشرفين على الانتخابات بتفاصيل كثيرة متعلقة بإدارة الانتخابات ، ساعد الإخوان في ممارسة دعايتهم ، وتأثيرهم على المواطنين . وبحسب تقرير «**الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي**» استخدم الإخوان أساليب «**الحزب الوطني**» ، مثل توزيعهم (شنط) الزيت والسُكّر ، وفي حشد الناس ، ونقلهم جماعات في سيارات خاصة ، والتأثير المباشر حول اللجان ، حيث أقاموا في يوم الاستفتاء نفسه مؤتمرات على باب اللجان خصوصاً في الإسكندرية ، تشرح للمقترعين أهمية التصويت بالموافقة .

هل كان عهد مبارك
هو مبارك فقط؟(*)

لا يحسبن أحدٌ أنني بهذا أدافع عن عهد مبارك ، أو أدفع عنه تهمة الفساد المالي ، والعنف الذي استخدم في عهده ضد بعض رموز المقاومة ، علماً بأن عهده شهد أقل صنوف التعذيب ، والاضطهاد للمعارضة . وكانت المعارضة طوال سنوات عديدة تقوم بصحفها ، ونقاباتها ، ومحاضراتها ، وندواتها ، ونشراتها بفضح مثالب هذا العهد ، وتنتقده نقداً مريراً ، كما لم يُنتقد أي عهد مصري سابق منذ آلاف السنين . ولكن هذا كان غير كافٍ . وكانت نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠١١ ، هي القنبلة الموقوتة التي فجرت الأحقاد والضغائن ، وما في الصدور ، وسعت إلى الانتقام ، وقادها حزبان رئيسيان خسرا المعركة الانتخابية لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا ، وهما : جماعة الإخوان المسلمين الدينية التي تسعى إلى استعادة الخلافة الإسلامية منذ عام ١٩٢٨ ، ولم تفلح حتى الآن ؛ لأنها تسير في الاتجاه المعاكس لروح العصر ومنطق التاريخ . والحزب الآخر حزب «الوفد» العَلْماني الذي خسر

(*) ٢٠١١/١/٢٥ .

الانتخابات هو الآخر ، وأقام مع الإخوان حلفاً سبق أن قام به ، لتحقيق أهدافه السياسية .

فساد وطغيان في كل العصور

إذن ، ما من أحد ينكر بأن العهود المصرية كافة ، منذ عهد الملك الفرعوني مينا (٣٢٠٠ ق . م) حتى عهد حسني مبارك قد شهدت فساداً ، وطغياناً ، واستبداداً ، وظلماً . ولن ينتهي هذا الفساد ، وهذا الطغيان ، والاستبداد ، والظلم ، بسقوط مبارك ، أو سقوط عهده . وما يُسقط الفساد ، والطغيان ، والاستبداد ، والظلم ، ليس سقوط الأنظمة ، ولكن نهضة الشعوب . حكمة الشعوب ، وليست حناجر الجماهير الغوغاء . فهناك بون شاسع بين مفهوم الشعوب ومفهوم الجماهير . وكما قال الشاعر اللبناني انسي الحاج فإن أسوأ كلمة في اللغة العربية هي «الجماهير» ، التي تملك الحناجر ولا تملك العقول ، وتملك الأصوات ولا تملك الأفكار . فالعقل «لا يوافق الجماهير ، وتعاليمه لا تفقهها إلا نخبة من المتنورين .» كما يقول جمال الدين الأفغاني .

لم تعد الديمقراطية سياسية فقط

لقد أثبت لنا ما حصل في مصر منذ ٢٠١١/١/٢٥ ، أن الديمقراطية في أبسط معانيها ، تتلخص في أمرين :

تركيز السلطة بيد الشعب ، وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم .

كما أن الديمقراطية ، لم تعد ذات مضمون سياسي فقط . بل

أصبحت كذلك ، ذات مضمون اقتصادي واجتماعي ، لا يقل أهمية في المجتمعات الحديثة عن المضمون السياسي .

فاقتصادياً ، الديمقراطية لم تقطع دابر الصراع العنيف على الحكم ، ولم تقلص من العنف السياسي الجماهيري إلى أدنى حد ، إلا بفعل الحداثة الاقتصادية ؛ أي تفوق معدلات النمو الاقتصادي على معدلات النمو الديمغرافي .

لا ديمقراطية للجياع

فمن المعروف أن أكثر من ٥٠٪ ، من الشعب العربي يعيشون تحت خط الفقر . فالفقراء تعاملوا حتى مع الانتخابات الديمقراطية بالاستنكاف عن التصويت ،[١] أو ببيع أصواتهم ،[٢] أو بالتصويت الاحتجاجي لأكثر الحركات الدينية تعصباً وعنفاً[٣] .

والديمقراطية لا تتأصل إلا في مجتمعات الوفرة ، إلى درجة أن رئيس البنك الدولي السابق ، يُقدِّر أن بلوغ متوسط الدخل الفردي السنوي عشرة آلاف دولار ، هو الشرط المناسب لتوطين الديمقراطية .[٤] عندئذ تتضاءل إمكانية التصويت الاحتجاجي والعنف السياسي ، ويختفي بيع الأصوات ، كما يقول العفيف الأخضر .

---

(١) مصر مثالاً .

(٢) المغرب ، الهند ، لبنان ، الأردن ، والعراق مثالاً .

(٣) مصر ، الجزائر ، والكويت مثالاً .

(٤) متوسط الدخل عام ٢٠١٠ في مصر ٢٠٠٠ دولار فقط .

فالفقراء هم - في معظمهم - ضحايا الأميّة والجهل . وهذا لا يساعدهم على وعي أهمية الديمقراطية كعامل استقرار سياسي ، يساعد على التنمية الاقتصادية باستقطاب الاستثمارات الخارجية ، وبإقناع الرساميل الداخلية بعدم الفرار . ولا يساعدهم فضلاً عن ذلك ، على وعي أهمية حقوقهم المدنية . وهم الذين ، لم يترك مطلب توفير لقمة العيش في رؤوسهم مكاناً لأي مطلب سواه ، كما يقول العفيف الأخضر . ويضيف ، أن الفقر لا يدع لضحاياه - الذين يستغرقهم النضال اليومي لمجرد البقاء على قيد الحياة - ترف الاهتمام بالرهان الديمقراطي الغريب عن اهتماماتهم ، وتطلعاتهم اليومية .(١)

كيف تبني مصر ديمقراطيتها؟

ومصر ، يوجد أمام بناء ديمقراطيتها ، عائق كبير ، وهو الفقر . ومن يقفز رأساً إلى ديمقراطية الهند «**الفقيرة**» ، فهو يُخدع بفقرها الكاذب كالحِمْل الكاذب . فالهند تجمع بين «**الفقر الكاذب**» والديمقراطية الدستورية . الهند ليست فقيرة . فهي تحقق سنوياً نمواً اقتصادياً بحدود ٦٪ منذ ١٥ عاماً ، مما يرشحها لأن تصبح قوة اقتصادية عظمى . ونجاحها المذهل في المجالين السياسي والاقتصادي معاً وجنباً إلى جنب ، يكمن في إدارتها العبقرية المتوازنة بين التنمية السياسية والاقتصادية . وهو ما

---

(١) عوائق توطين الديمقراطية في العالم العربي .

نأمل أن يحققه المستقبل المصري ، إضافة إلى نزع فتيل القنبلة السكانية الخطيرة ، التي لا مجال لتنمية اقتصادية في بلد محدود الموارد في ظل انفجاراتها السكانية المدمرة .

كيف نتخطى عهد الفساد؟

لم يكن عهد مبارك ، هو مبارك فقط . ولكنه كان - كما سبق وقلنا - تركة عهود طويلة من الفساد والظلم والطغيان في العهد الخديوي والملكي والجمهوري ، وقبل ذلك في عهود المماليك ، والفاطميين ، والأيوبيين ، والعباسيين ، والأمويين . . الخ . كما أن المصريين - كشعب - ساهموا في أخطاء وخطايا هذه العهد بالتواكل ، والكسل ، وعدم الإخلاص ، في العمل والخوف ، كما قال بطرس بطرس غالي لمنى الشاذلي في قناة «دريم» الفضائية .[1]

إن عهد مبارك مهما كان فاسداً ، ومهما كان مليئاً بالأخطاء والخطايا ، لن نستطيع تخطيه ، وبناء مصر الجديدة ، ما لم نُصلح التعليم العام ، والتعليم الديني على وجه الخصوص ، وننظر إلى العمل بقيم جديدة ، ونحد من تكاثر السكان العشوائي ، ونفعل ما فعلته الهند ، بإيجاد توازن دقيق بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية ، لكي لا يمدّ الناخب يده في جيب المرشّح ، قبل الذهاب إلى صندوق الاقتراع .

---

(١) ٢٠١١/٣/٣ .



بين الثورة على فاروق والثورة على مبارك(*)

-١-

حكم مصر منذ ١٩٥٢ ثلاثة رؤساء جمهورية ، كان لكل منهم أسلوبه ، وطابعه ، وشخصيته الخاصة ، وظروفه السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية المختلفة .

فكان عبد الناصر ،(١) أول ضابط عسكري يخرج من ثكنته ليقود انقلاباً ضد الملكية الفاسدة في ذلك الوقت ، ثم ليتحول انقلابه إلى ثورة اجتماعية ، وسياسية . وتنتقل من حيزها المصري الخاص إلى الفضاء العربي العام ، وينجح في بعض الأحيان في تصدير مبادئ هذه الثورة إلى الشارع العربي . فأصاب بها بعض بلاد الشام ، والعراق ، واليمن ، والجزائر ، وليبيا .

-٢-

ولكن عبد الناصر كضابط عسكري كان سطحي الثقافة ،

(*) ٢٠١١/٢/٢ .

(١) بعد أحمد عرابي ١٨٨١ .

وضيق الأفق السياسي . ولم يكن يعلم عن الغرب غير استعماره لمصر ، ومناصرته لإسرائيل . ولذا ، عادى عبد الناصر الغرب عداءً مطلقاً بكل مظاهره ، وانجازاته . وقطع الصلة نهائياً به . وتوجّه بكليته إلى الشرق .[1] وكان أن تخلّص من التبعية الغربية ، ليقع في شباك التبعية الشرقية . ولو فعل عبد الناصر في مصر ما فعله الحبيب بورقيبة في تونس ، لما كانت مصر على هذا الحال من الفقر ، وسوء الحال العام .

-٣-

فعبد الناصر ، كان يخشى خشية كبيرة من رجال الدين ، ومن الأحزاب الدينية السياسية ، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين ، ويقيم وزناً كبيراً لتأثير الأزهر الديني على الشارع المصري المتدين . على عكس الحبيب بورقيبة ، الذي قاد معركة حداثية تاريخية ودينية ، ضد رجال الدين المتشددين . وطبّق مقولة المتنبي : «وداوها بالتي كانت هي الداء» ؛ أي مواجهة رجال الدين الأصوليين المتشددين برجال الدين الحداثيين المتفتحين . وهو ما لم يقدر عليه عبد الناصر لضحالة ثقافته ، وضيق أفقه السياسي والثقافي ،[2] واتخاذه لحفنة من

---

(١) الاتحاد السوفيتي .

(٢) مقارنة بالحبيب بورقيبة ، الذي كان واسع الثقافة ، ورحب الأفق السياسي ، لاتصاله المباشر بالثقافة الفرنسية ، رغم وجود الاستعمار الفرنسي في تونس حتى عام ١٩٥٦ .

الإعلاميين المتواضعين كمستشارين ،[١] وإهماله لكبار المثقفين المصريين من اليمين ، واليسار ، والوسط .[٢] وكانت النتيجة الوقوع في أخطاء ، ومهالك ، وكوارث ، وهزائم عسكرية ماحقة . في حين أن بورقيبة منذ ١٩٥٦ وحتى مرضه وتخلّيه عن السلطة ١٩٨٧ لم يقع في أخطاء وطنية تونسية ، عدا أنه عزل الأحزاب الدينية السياسية . وكانت تلك فرضية سياسية استدعتها دقة المرحلة الصعبة التي كان يقودها ، كما يقول الباحث والأكاديمي الفلسطيني أسعد عبد الرحمن .[٣]

-٤-

في عهد عبد الناصر ، تمّ حلّ الأحزاب السياسية التي كانت قبل ١٩٥٢ ، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين . وقد أدرك عبد الناصر ، أن هذه «**الجماعة**» هي التهديد الخطير لثورة ١٩٥٢ . وزاد قناعة في ذلك ، عندما حاول الإخوان المسلمون اغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٤ في الإسكندرية . فتمّ تشكيل المحاكم العسكرية التي حكمت بإعدام قادة الإخوان .[٤] هذا بخلاف من ماتوا من جراء التعذيب خلال الفترة من ١٩٥٤ –

---

(١) أمثال محمد حسنين هيكل .

(٢) لم يهمل عبد الناصر كبار المثقفين فقط ، بل سجنهم وعذبهم .

(٣) الإلغاء السياسي في التجربتين الناصرية والبورقيبية ، ١٩٨١ .

(٤) عبد القادر عودة ، والشيخ محمد فرغلي ، ويوسف طلعت ، وإبراهيم الطيب ، ومحمود عبد اللطيف .

١٩٦٥ . وتلا ذلك محاكمة عدد آخر من زعماء الإخوان المسلمين في عام ١٩٦٦[١] .

كذلك طارد عبد الناصر ، زعماء وقياديي الأحزاب الأخرى كحزب الوفد ، ومجموعة كبيرة من المثقفين اليساريين المصريين ، وسجنهم ، وعذَّب قسماً منهم . ودان له الإعلام المصري المؤمم . ولم يسمح بقيام أحزاب معارضة ، أو صحافة معارضة ، أو رأي آخر معارض . وتمَّ حكم مصر طيلة ١٨ عاماً (١٩٥٢-١٩٧٠) حكماً عسكرياً دكتاتورياً صارماً . وتمَّ تكميم الأفواه من كل الأطراف . ولم يعد أحد يقدر على نقد السياسة الناصرية . ولم يجرؤ كاتب كتوفيق الحكيم على نقد السياسة الناصرية إلا بعد رحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠[٢] . وكان عدد سكان مصر في ذلك الوقت لا يزيد على أربعين مليوناً . وكانت مصر قادرة على إطعامهم ، رغم انتشار الفقر ، وقلة الموارد . فأنشأ عهد عبد الناصر «الجمعيات التعاونية» التي كانت توزع الطعام والمواد التموينية بالبطاقة التموينية . ومنذ ذلك الوقت نشأت في مصر طوابير الغذاء ، والمواد التموينية . وزاد الطين بلّه ، حرب السويس ١٩٥٦ ، والحملة العسكرية على اليمن ١٩٦٢ ، وحرب ١٩٦٧ ، التي خسرت فيها مصر خسارة كبيرة . ويؤكد الباحث المصري جلال عامر ، أن الإخوان المسلمين حاربوا مع القوات الملكية في

---

(١) وعلى رأسهم سيد قطب حيث قضت المحكمة العسكرية بإعدامه ، مع كل من يوسف هواش ، وعبد الفتاح إسماعيل .

(٢) حين أصدر كتابه النقدي للعهد الناصري «عودة الوعي» عام ١٩٧١ .

اليمن ضد عبد الناصر ، وكيداً ، كما اصطفوا إلى جانب صدام حسين في غزوه الغادر على الكويت كيداً لأمريكا .[١] ولم تكن ثورة الاتصالات والمعلومات قد حدثت في الستينات من القرن الماضي ؛ لذا لم يتم فضح عيوب ورذائل العهد الناصري ، كما تمَّ في عهد مبارك .

-٥-

في عهد مبارك (١٩٨١-٢٠١١) تمَّ السماح بإنشاء أحزاب معارضة ، وصحافة معارضة . ولم يجرؤ المصريون على انتقاد الفساد المالي والسياسي نقداً مريراً في أي عهد من عهود تاريخهم الطويل ، كما انتقدوه طيلة الثلاثين سنة الماضية (١٩٨١-٢٠١١) . وقال المفكر السياسي مصطفى الفقي إن مصر لم تشهد طيلة عهودها الطويلة حرية رأي ونقد في كل الوسائل ، وخاصة في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي استغلت في أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ استغلالاً كبيراً ، وسهَّلت كثيراً على قيادات الاضطرابات الاتصال والتنسيق ، وحالة (الفلتان) الأمني غير المسبوق الذي شهدته مصر .[٢]

---

(١) جريدة «المصري اليوم» ، ٢٠١١/١/٣٠ .

(٢) كان ذلك في لقاء في تلفزيون مصر في برنامج «مصر النهار ده» ، ٢٠١١/١/٢٤ .

-٦-

فهل دفع مبارك ثمن كل هذا ، وهو مطالبة البعض في الشارع المصري بمحاكمته وإعدامه؟

لقد سبق وقال مونتسكيو ، أحد فلاسفة الثورة الفرنسية :

«إن الغوغاء لا تصنع الديمقراطية .»

فماذا يمكن أن يضاف إلى الديمقراطية المصرية ، في مجتمع مصر الحالي ، الذي ما زال يُصنَّف علمياً وثقافياً واقتصادياً ، من ضمن العالم الثالث بكل نواقصه ، ومشاكله ، وتعقيداته؟

وهل يستحق عهد مبارك بفضائله ورذائله ، كل هذه الأفعال التخريبية؟

وهل كان عهد مبارك أسوأ من عهد فاروق الملكي ، بحيث لم يتم في الثورة على فاروق ، ما تمَّ في الثورة على عهد مبارك؟

لقد استطاع الناقمون الخاسرون في الانتخابات التشريعية الأخيرة من مبارك ، أن يسددوا ضربة موجعة لمصر الوطن ، والشعب ، في شخص مبارك ، الذي كان كبش فداء الديمقراطية الجديدة في المحروسة .

مبارك يدفع ثمن ديمقراطيته غالياً(*)

-١-

لا أريد هنا ، أن أعقد مقارنة بين عهود الجمهورية الثلاثة (عبد الناصر ، والسادات ، ومبارك) ولكن أريد أن أعقد مقارنة سريعة بين عهدي عبد الناصر ، وعهد مبارك ، لكي تتضح لنا صورة هذا العهد الذي غضب منه بعض المصريين ، كما لم يغضبوا من قبل .

ما من أحد يشك أن عهد عبد الناصر ، كان عهد الدكتاتورية المطلقة ، التي تمَّ فيها حلُّ الأحزاب السياسية ، وإغلاق صحف المعارضة ، وتعليق المشانق لقادة وزعماء الإخوان المسلمين .(١)

كذلك ، فقد تمَّ في العهد الناصري مطاردة ، وسجن زعماء حزب الوفد .(٢) كما تم سجن وتعذيب كبار الصحافيين وطردهم

(*) ٢٠١١/٢/١ .

(١) أنظر الأسماء التي سبق أن ذكرت .

(٢) فؤاد سراج الدين باشا ، وغيره .

من المؤسسات الصحافية ،[١] وكبار المثقفين اليساريين[٢] . وهذا كلـه ، إلى جانب انفراد عبد الناصر بالرأي الأول والأخير في مصـر ، ممثلاً للدكتاتورية السياسية في أكثر صورها وضوحاً وبشاعة .

وانتشر الفساد المالي في عهد عبد الناصر ، كما لم ينتشر في أي عصر آخر ، من خلال سياسة التأميم العشوائية التي انتهجها . وقيام ضباط الجيش بالإثراء والاستيلاء على ثروات وعقارات الإقطاعيين والرأسماليين المصريين ، والأجانب . وقال الباحث الفلسطيني أسعد عبد الرحمن في كتابه : «أصبح القطاع العام قوياً بحكم سيطرته على ٩١٪ من مجموع الاستثمارات و ٨٣٪ من مجمل وسائل الإنتاج . كما سيطرت النخبة الحاكمة الجديدة ، على مختلف مناحي الحياة السياسية المصرية . ووقع القطاع العام بأيدي ممثلي [ائتلاف النواة] الحاكمة والمتشكل من الضباط الأحرار .»[٣] ومن يقرأ كتاب المؤرخ المصري حسين مؤنس ،[٤] وكتاب الباحث المصري شفيق

---

(١) علي أمين وأنيس منصور وغيرهما .

(٢) محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ويوسف إدريس وغيرهم .

(٣) الإنماء السياسي في التجربتين الناصرية والبورقيبيّة ، ١٩٨١ ، ص٥٩ .

(٤) باشوات وسوبر باشوات .

مقار ،[1] وكتاب عبد الله إمام ،[2] سوف يكتشف الكثير من هذه الحقائق .

ولكن ما أسعف النظام الناصري ، وأخفى عيوبه ، وطمس رذائله ، وحوّلها إلى فضائل مزيفة ، هو إعلام عبد الناصر المحلي المُسيَّس ، وعدم وجود إعلام المعارضة المصرية الحالي . وكذلك الحال ، كان مع النظام الساداتي من بعده . ولم تكن العولمة الإعلامية ، وثورة المعلومات ، والاتصالات ، والفضائيات العربية منتشرة كما هي عليه الآن ؛ لذا ، تمَّ التعتيم ، وتكميم الأفواه على معظم الكوارث والمصائب التي حصلت في عهدي عبد الناصر والسادات ، وخاصة في عهد عبد الناصر .

وما الكوارث والنوازل ، التي تُحيق بمصر ، من فقر ، وانفجار هائل للقنبلة السكانية ، وعدم وجود فرص عمل كافية ، وتأنيث المجتمع المصري نتيجة لهجرة الذكور الواسعة إلى الخليج والغرب ، والفساد المالي والإداري ، واختراق الجماعات الإسلامية السياسية ، وعلى رأسها «جماعة الإخوان المسلمين» ، لأجهزة الأمن والشرطة والجيش ، غير جزء من تراث وتركة ، ورثهما مبارك من عهد عبد الناصر والسادات ، إضافة لما جدَّ ، وزاد على ذلك ، خلال ثلاثين سنة ماضية ، من عهد مبارك .

---

(١) قتلُ مصر : من عبد الناصر إلى السادات .

(٢) صلاح نصر يتذكَّر .

إذن ، ما حصل في مصر هو نتيجة لتركة سياسية واجتماعية قاسية ، عمرها ٦٠ عاماً ، كانت الأحزاب فيها ممنوعة ، والمعارضة مقموعة ومطاردة ، والصحافة مؤمنة ، والقطاع العام يدير معظمة ضباط الجيش.[١]

-٢-

ويبدو أن الحكم المدني ، والمرونة السياسية ، لعهد الرئيس مبارك طيلة ثلاثين عاماً (١٩٨١-٢٠١١) ، وزيادة هوامش الحرية والديمقراطية في الإعلام ، وغيرها من الخطوات الإيجابية ، كانت سريعة ، وغير محسوبة بدقة ، وحارقة لمراحل مهمة . فقد كانت مصر قبل هذا الحكم المدني الديمقراطي الجزئي ، تحتاج إلى إصلاحات مسبقة في التعليم - والتعليم الديني منه خاصة - وفي الصحة ، وفي الاجتماع ، الذي يمكن أن يتمثل بإقرار «مجلة أحوال شخصية» ، على غرار المجلة التونسية لعام ١٩٥٦ ، بحيث يتم الزواج من امرأة واحدة فقط ، ومنع تعدد الزوجات ، وتحديد النسل بقوة القانون ، مما سيقضي - إلى حد كبير - على الزيادة السكانية المرعبة ، ومساواة الرجل بالمرأة ، في سائر الحقوق والوجبات ، وخاصة بالميراث . وقد كان السادات - بعزم

---

(١) حصل انفراج جزئي في قيام الأحزاب (المنابر) في عهد السادات ، وزاد هذا الانفراج في عهد مبارك . أما المعارضة فلم تظهر بوضوح ، ولم يصبح لها صحافتها ، ومنابرها إلا في عهد مبارك .

من زوجته السيدة جيهان السادات - قد دفع بقانون حداثي للأحوال الشخصية إلى مجلس الشعب المصري ، ولكن اغتيال السادات ، ومجيء مبارك ، قد أعاقه وجمّده ، على إثر اغتيال السادات ، من قبل الجماعات الإسلاموية ، وخوف مبارك منهم . وهو خوف امتد إلى التهاون واللين مع «جماعة الإخوان المسلمين» .

ومصر بحاجة ماسة إلى مثل هذه الإصلاحات الجذرية ، أكثر من أية دولة عربية أخرى ، سيما وأن تعداد سكان مصر بعد ثلاثين عاماً سيتضاعف ويصبح ١٦٠-١٧٠ مليوناً ، حيث كان في عام ١٩٥٢ ، ٤٠ مليوناً فقط ، ثم قفز إلى ٨٥ مليوناً في ٢٠١٠ . سيما أن الأمم المتحدة أعلنت قبل مدة ، أن مصر ومعها ٢٧ دولة أخرى ، سوف تكون عام ٢٠١٤ تحت خط الفقر المائي ، نتيجة للسدود التي ستبنيها الحبشة وجنوب السودان مستقبلاً على النيل . وفي هذا هلاك مصر لا محالة ؛ لأن مصر منذ فجر التاريخ - وما زالت - كانت فقط «هبة النيل» .

فكيف سيكون حال هذه «الهبة» ، بعد تجفيف النيل؟!

-٣-

جاء عهد مبارك ، بعد عهدي الظلام والدكتاتورية اللذين عاشهما المجتمع المصري طيلة قرابة ثلاثين عاماً (١٩٥٢-١٩٨١) . ولكن يبدو أن المجتمع المدني الذي حاول عهد مبارك أن يبنيه ، اختار له وقتاً مبكراً ، وزمناً سريعاً ، فلم يكن وقته قد حان بعد ، ولم تكن أرضه جاهزة لمثل هذا البناء .

وكان يحتاج إلى خطوات مسبقة كما ذكرنا آنفاً . فليست العبرة بالنيات ولا بإحكام الخطط ، ولكن العبرة كل العبرة بتوقيت تنفيذها . فكانت محاولة بناء مبارك للمجتمع المدني - قسراً - سبب هذا الزلزال السياسي العنيف ، الذي ضرب مصر كلها ، وأرغم مبارك بعد ثلاثين عاماً ، على إعادة حكم العسكر ، مرة أخرى ، للشارع المصري ، والإدارة المصرية ، والسياسة المصرية .(١)

---

(١) تعيين اللواء عمر سليمان نائباً للرئيس ، والفريق أحمد شفيق رئيساً للوزراء . وهو العلاج (الكي بالنار) الذي لا بُدَّ منه في دول وشعوب العالم الثالث ، حسب صموئيل هينتنجتون (صاحب مقولة «صراع الحضارات») في كتابه (**النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**) ، الذي يقول فيه : «إن المؤسسة العسكرية في العالم الثالث - الذي دخلته الحداثة السياسية متأخرة - لعبت دوراً شبيهاً بدور البروتستانت في الكنيسة المسيحية . فهي تحدَّت حكم الأقلية الدينية المتحكِّمة ، وطوَّرت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وشجعت على الاندماج الوطني . وفي بعض الأحيان قامت بتوسيع المشاركة السياسية . وحاولت القضاء على الأوساخ السياسية ، والفساد ، والتخلف . وقدمت للمجتمعات أفكاراً من إنتاج الطبقة الوسطى ، ذات تأثير وشفافية وإخلاص وطني ، كما فعل البروتستانت في أوروبا .» أنظر : POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCIETIES, P 203

مصر بين مبارك ومرشد الإخوان!(*)

-١-

لماذا سيكون مستقبل مصر محصوراً بين «الحزب الوطني» ، وزعيمه حسني مبارك ، أو خليفته في الزعامة ،[١] وبين مرشد جماعة الإخوان المسلمين محمد بديع ، أو من سيخلفه؟

وأين بقية قيادات الأحزاب السياسية المصرية من اليمين ، واليسار؟

وهل هذه الأحزاب هزيلة هُزالاً ، لا تستطيع معه تقديم مرشح عنها ، لخوض معركة رئاسة الجمهورية في سبتمبر ٢٠١١؟[٢]

ومن هو الملوم في هُزال هذه الأحزاب السياسية ، وكونها عاقراً لا تلد قائداً ، يناطح حزب اليمين (جماعة الإخوان المسلمين) وقائده محمد بديع ، أو الحزب العَلْماني (الحزب الوطني الديمقراطي) وقائده السابق حسني مبارك؟

(*) ٢٠١٠/١٠/٤ .

(١) هذا على فرض أن مبارك لم يتنحَ في ٢٠١١/٢/١١ . ولم تقم ثورة ٢٥ يناير . فحديثنا هذا كان في أكتوبر ٢٠١٠!

(٢) المرشح القوي حتى الآن (٢٠١١/٥/٣٠) هو القيادي الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح المدعوم سراً من الإخوان المسلمين رغم نفي الجماعة أن يكون أبو الفتوح مرشحها .

-٢-

إن ثقل مصر السياسي والثقافي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط - رغم فقرها وكثرة عدد سكانها - هو السبب وراء اهتمام كثير من المحللين السياسيين في الشرق والغرب بمصر . وكان من مظاهر هذا الاهتمام في الفترة الأخيرة كتاب **(مصر بعد مبارك : الليبرالية ، والإسلام ، والديمقراطية في العالم العربي)** لأستاذ العلوم السياسية في جامعة **كولاجيت** الأمريكية بروس روثرفورد . وهذا الكتاب يقدم تحليلاً للقوى السياسية داخل النظام السياسي المصري ، والتي يُجملها الكتاب في ثلاث قوى رئيسية هي :

- جماعة الإخوان المسلمين (المحظورة رسمياً[١])
- القضاة .
- طبقة رجال الأعمال .

ويُظهر الكتاب أن تلك القوى الثلاث ، تعمل بشكل متوازٍ فيما بينها ، داخل النظام السياسي المصري ، وليس بصورة موحدة ، من أجل التأثير على مستقبل مصر السياسي .

---

(١) أصبحت الجماعة «المحظوظة» ، وليست «المحظورة» ، بعد أحداث ٢٥ يناير . إذ تمّت دعوتها من قبل السلطة العسكرية للتحاور والتشاور للخروج من أزمة ٢٥ يناير ٢٠١١ . وكان ذلك بمثابة اعتراف غير رسمي بوجودها ، وشرعيتها .

-٣-

إن المعارضة السياسية العرجاء ، والهزيلة ، التي تركها النظامان العسكريان المصريان السابقان : الناصري والساداتي ، والتي قام حسني مبارك خلال الثلاثين عاماً الماضية بإعادة بعض العافية والصحة لها ، لكي تقوى ، وتنهض ، وتسير بثقة سياسية كبيرة ، هي السبب وراء أن الأحزاب السياسية - ما عدا حزب الإخوان المسلمين- هي أحزاب عرجاء ، لا تستطيع الوقوف بوجه «الحزب الوطني الديمقراطي» الحاكم .

-٤-

يقول لنا التاريخ الحديث ، إن «العسكرتاريا» التي حكمت مصر قرابة ثلاثين عاماً بعد العهد الملكي (١٩٥٢-١٩٨١) ، كانت السبب الرئيسي وراء اختفاء الحياة السياسية المصرية ، والزعماء السياسيين المصريين ، ما عدا «جماعة الإخوان المسلمين» التي كانت تتلون بألوان اجتماعية وسياسية مختلفة ، وتتحالف مع أعداء لها من الأحزاب والزعماء ، طوال عمرها المديد في مصر منذ ١٩٢٨ في سبيل البقاء حية ، والوصول إلى كرسي الحكم .[١] وهي التي تُعرف - رسمياً - في كثير من البلدان العربية ، في اشتداد الأزمات السياسية بأنها «جماعة

---

(١) وهذه من كيمياء وفيزياء السياسة . فلا ثوابت دينية في السياسة . والإخوان المسلمون حزب سياسي بقشرة دينية كقشرة الذهب على خاتم النحاس أو التنك!

اجتماعية» ترعى الفقراء، والأيتام، والأرامل، والمحرومين. ولا علاقة لها بالسياسة من قريب أو بعيد.[1] وعندما ترشّح مؤسسها ومرشدها العام حسن البنا لانتخابات البرلمان المصري ١٩٤٢، أقنعه النحاس باشا بالتخلّي عن ذلك مقابل السماح للجماعة بفتح فروع لها في أنحاء مصر كافة. ولكن البنا عاود الترشّح من جديد ١٩٤٤. وردد مرشدها العام (حسن الهضيبي) فيما بعد القول للجماعة:

«كونوا هُداة لا قُضاة»؛ أي لا تعملوا في السياسة. وعليكم بالهداية والإرشاد الديني فقط، ومن هنا جاء لقب زعيمهم «المرشد العام»!

-٥-

إذن، كان «قتلُ مصر» كما قال لنا المؤرخ المصري شفيق مقار في كتابه (**قتلُ مصر: من عبد الناصر إلى السادات**) في العهد الجمهوري العسكري.

أما حسني مبارك، فقال عندما جاء إلى الحكم عام ١٩٨١:

«أنا لست السادات، ولست عبد الناصر.»

وأطلق من السجون مئات المثقفين والصحافيين،[2] الذين اعتقلهم السادات قبل اغتياله بأيام. وحاول مبارك أن يأتي لمصر بسياسة مخالفة لكل من عبد الناصر، والسادات في الداخل

---

(١) «إخوان» الأردن في الخمسينات من القرن الماضي خير مثال.

(٢) ١٥٣٦ معتقلاً من الاتجاهات كافة.

والخارج ، رغم أنه ما زال يستعمل الآليات العسكرية نفسها ، التي كانت تُستعمل في العهدين السابقين . ورغم أنه كان يحتفظ بأكبر ثلاثة مظاهر من مظاهر المجتمع المصري ، التي جاءت بها الثورة في العام ١٩٥٢ ، وهي : «الحزب الوطني الديمقراطي» ، وجزء من «القطاع العام» ، وملكية الدولة الكاملة لجزء من الإعلام المقروء ، والمسموع ، والمرئي .

-٦-

قام العسكريون في العهدين الناصري والساداتي بتزييف الشعارات ، وقلب الحقائق الاقتصادية العلمية . ففي العهد الناصري تمّت حملات التأميم بدءاً من تأميم قناة السويس ، وتتابعت بالنسبة للشركات الأجنبية ، والبنوك الأجنبية ، والبيوتات التجارية الأجنبية باسم الاشتراكية . والواقع لم تكن هناك اشتراكية بقدر ما كانت هناك «رأسمالية دولة» ، حيث انتقل رأس المال من الأفراد والجماعات إلى الدولة التي أساءت إدارة رأس المال هذا ، لقلة خبرتها ، ولبيروقراطيتها المغرقة بالفساد ، بحيث تحوّلت معظم الشركات الرابحة إلى شركات خاسرة ، في ظل إدارة الدولة لها . وقد شهد بذلك العديد . فقال حسنين هيكل (سادن المعبد الناصري) في العام ١٩٦١ ، إن التأميمات الأولى من قناة السويس جعلت من القطاع العام ؛ أي الدولة ، المقاول الأول ، والقوة المحركة الأساسية ، في التنمية الاقتصادية .

-٧-

كذلك قتل العهد الجمهوري العسكري الحياة السياسية المصرية التي كانت سائدة في العهد الملكي . فالديمقراطية التي كان يتبعها المجتمع العسكري كانت ديمقراطية «إجراءات» وليست ديمقراطية «قرارات» .[1]

وغالباً ما كانت القيادات العسكرية كارهة للثقافة الغربية الموسومة من قبلهم بالاستعمار ، والتسلط الغربي . كما أن ميل القيادات العسكرية إلى الانفراد بالسلطة قد قادهم إلى تبني الاستبداد . بل إن الاستبداد هو الذي قادهم إلى الانفراد بالسلطة . وكانت من مظاهر هذا الاستبداد احتقار المثقفين على كافة المستويات ، وعدم الاستعانة بهم ، والاستعانة بـ «أهل الثقة» فقط من العسكريين . وظلت الثكنات العسكرية هي المصدر الأساسي للكوادر الحكومية والإدارية . وتمَّ التنكيل بالمثقفين ، ومطاردتهم ، وتعذيبهم . ولعل أعداد المثقفين من اليمين واليسار الذين تم اعتقالهم ، وتعذيبهم ، وقتلهم في المجتمع العسكري المصري ، في النصف الثاني من القرن العشرين يساوي أضعاف ما تمَّ في تاريخ مصر كله منذ آلاف السنين ، بل يساوي أضعاف ما تمَّ في العالم العربي منذ آلاف السنين[2] .

---

(١) كما قال المفكر خالد محمد خالد في كتابه «الديمقراطية أبداً» ، ص ١٢٣ .

(٢) كما قال المؤرخ المصري حسين مؤنس في كتابه «باشوات وسوبر باشوات» ، صفحات عدة متفرقة .

-٨-

أما دور الإخوان المسلمين في مصر ، فقد كان دور زيادة «الهبل الديني» و«الدروشة» الدينية ، وتجسيد المُلك بإقامة الدولة الدينية ، ليكون مرشد عام الإخوان هو الخليفة أو المرشد العام ، كما كان حال الخميني سابقاً ، أو علي خامئني راهناً . ففي الوقت الذي بدأ فيه العالم كله يسير نحو الدولة المدنيّة والقوانين المدنية المراعية لشروط الحياة الجديدة ، كان الإخوان المسلمون يسعون إلى استعادة شروط وكيان «دولة الرسول» في المدينة المنورة ، ويقفون على الأبواب السياسية لسقيفة بني ساعدة!

ومن هنا ، تأخرت مصر في المجال السياسي ، واستعاضت عن الرشد ، والليبرالية السياسية والاجتماعية والثقافية ، التي كانت سائدة في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي ، بالهبل ، والدروشة الدينية . واستعاضت عن الأقلام النيرة باللحى الطويلة ،[١] وعن الفكر التنويري بالأثواب القصيرة .

---

(١) هناك دعوة الآن (٢٠١١/٦/١٠) ، على الفايسبوك من الجماعات السلفية لإطلاق «مليون لحية» قبل شهر رمضان القادم .

هل أصبح مبارك رمزاً يختصر تاريخ الدكتاتورية؟!(*)

سوزان سونتاغ (١٩٣٣-٢٠٠٤) روائية وناقدة أدبية وسينمائية، ومخرجة، وناشطة سياسية أمريكية. لها أربع روايات صدرت أولها ١٩٦٣، وصدرت الرابعة ١٩٩٢. ولها كتاب نقدي رائع بعنوان «ضد التأويل ومقالات أخرى» صدر عام ١٩٦٦. وطبع طبعات عدة، وترجم إلى لغات عدة في كل أنحاء العالم، بما فيه العالم العربي. وأهمية كتابات سوزان سونتاغ علاقتها الوثيقة بالواقع المعاش، مع البحث في الثقافة العالمية، سواء في الرواية، أو في الشعر، أو في السينما، عن معالجات هذا الواقع المعاش، وربط الماضي بالحاضر والمستقبل.

وفي كتابها **«ضد التأويل ومقالات أخرى»**، لفت نظري قولها، تعليقاً على محاكمة الضابط الألماني النازي أدولف أيخمان (١٩٠٦-١٩٦٢) في القدس عام ١٩٦١:

«لم يخضع أيخمان وحده للمحاكمة. فقد خضع لها بصفة مزدوجة. بصفة خاصة وشاملة. بصفة الرجل المثقل بذنب

(*) ٢٠١١/٦/١.

شنيع خاص ، وبصفة الرمز الذي يختصر تاريخ العداء للسامية بكامله .»

وتخلص سوزان سونتاج إلى نتيجة ، تقول فيها :

«إننا نعيش في عصر ليست المأساة فيه شكلاً فنياً ، بل شكلاً من أشكال التاريخ . وإن المحاكمات وقاعات المحاكم عبارة عن مسارح واقعية . فالمحاكمة الأولى التي ذُكرت في التاريخ ، كانت في المسرح ، من خلال ثلاثية **أورستيا** للشاعر التراجيدي الإغريقي **أسكيلوس** (٣٢٥-٤٥٦ ق .م) . ولطالما كان الشكل الكلاسيكي للمسرح مبارزة بين شخصية رئيسية وغريمها . وخاتمة المسرحية هي الحكم على الأحداث .»

محاكمة مبارك ونجليه

فهل نرى عند محاكمة مبارك ونجليه ، مسرحية من المسرحيات العظيمة ، وخصوصاً الشكل المأسوي الذي سيؤدي إلى سجن أو إعدام إحدى الشخصيات؟ ولكن تبقى مسرحية/محاكمة مبارك ونجليه مسرحية لا إمتاع فيها ، حيث إن القضاء المصري سيكون - رغم كل التصريحات والتأكيدات بعدم تأثره بالرأي العام - متأثراً بالرأي العام . وسيكون الحكم جاهزاً في جيب القاضي ، كما كان الحكم في جيب القاضي الفرنسي ، الذي حكم على لويس السادس عشر بالإعدام ١٧٩٣ ، وعلى محاميه (ماليزيرب) الذي تولى الدفاع عنه ، حيث لم يكن قضاة في تلك المحكمة ، ولكن كان هناك خصوم . وفي ظني أن محاكمة مبارك ونجليه ، لن تخرج كثيراً عن هذه

المشاهد ، وعن هذه النهاية ، سيما وأن الظروف بين مصر الآن وفرنسا عام ١٧٩٣ متطابقة إلى حد كبير ، من حيث ظروف المحاكمة ، وقاعة المحكمة التي ستكون غاصة بأعداء مبارك وولديه ، والجماهير الصاخبة الغاضبة والثائرة ، وشبح المقصلة المخيم ، وسطوة هيئة المحكمة .

ثورة ٢٥ يناير ليست وحدها

درج معظم المعلقين السياسيين ، وخاصة المصريين منهم ، على وصف ثورة ٢٥ يناير ، بأنها الأولى في التاريخ الحديث والقديم التي يقوم بجزء كبير منها الشباب ، الذين استطاعوا إسقاط مبارك . وفي غمرة هذا الفرح والغبطة العارمة كأول حدث في التاريخ العربي المعاصر ، نسينا ثورة الشباب (الطلبة) في فرنسا عام ١٩٦٨ التي أسقطت من هو أعظم أثراً وأضخم زعامة من مبارك ، وهو قائد استقلال فرنسا ومحررها من النازية ، الجنرال ديجول .

بل إن ثورة الشباب الفرنسي في جامعة «نانتير» الفرنسية ، كانت أبعد أثراً وأكثر قوة من ثورة ٢٥ يناير المصرية ، من حيث أن فيلسوفاً ، ومجموعة مفكرين كانوا وراءها ومعها ، ويساندونها ، ومنهم سارتر ، وسيمون دي بوفوار ، والمفكر الأمريكي هربرت ماركوز ، والمخرج السينمائي الفرنسي جان لوك غودار . وكان مُنظِّرُها وفيلسوفها هو برنار كوهن- بنديت .

وكانت هذه الحركة كما قال شوقي بوعزة : «أقرب لقاء أفراد ورثوا أجمل ما في الفكر الثوري الماركسي ، وأرقى ما في

الحركات الفنية والثقافية والفلسفية ، واجتمعوا منذ عام ١٩٥٧ على النقد الجذري لمجتمع المشهد .» وكان المهم في ثورة الطلاب (مـايو ١٩٦٨) ، هو المطالبـة - على الأقل - بالتـغـيـيـر الاجتماعي ، من حيث إلغاء التمييز الديني والجنسي واللوني والعرقي . . الخ ، كليةً بين أفراد المجتمع . والوعي التام بأهمية هذا التغيير قبل السعي لتحقيقه . ولكن ما تمَّ بعد ثورة ٢٥ يناير المصرية أن ارتفعت وتيرة التمييز الديني بشكل مقلق وخطير ، وخاصة بعد إطلاق سراح الإرهابيين طارق وعبود الزمر ، وهدم بعض الأضرحة (ضريح الشيخ زايد في سيناء) ، والإقدام على حرق الكنائس ، وافتعال المصادمات الدينية المجانية .

النظام الاجتماعي أُس التغيير والعقبة الكأداء

ما هو مهم ، وحيوي ، وجدير بالعمل الشاق في مصر ، هو تغيير النظام الاجتماعي . وهو العقبة الكأداء في كل المجتمعات العربية .

فتغيير النظام السياسي كان سهلاً في مصر- مقارنة بما يجري في ليبيا ، وسوريا ، واليمن - فتنحى الرئيس بعد الثورة بأيام معدودات ،[1] وانتهى الأمر . وانهار الحزب الحاكم ، وقُدم كبار المسئولين فيه إلى المحاكم . . الخ . ولكن التغيير الاجتماعي بقي على ما هو عليه ، حيث إن تغييره لا يقدر عليه ، غير فئات متعددة ومثقفة ثقافة عالية . ولن يتحقق من خلال ميدان

---

(١) تنحى الرئيس مبارك في ٢٠١١/٢/١١ ، بعد ١٦ يوماً من ثورة ٢٥ يناير .

التحرير ، كما تمَّ مع التغيير السياسي . كما لن يتحقق في المظاهرات المليونية كذلك . فمثل هذه المظاهرات ، يمكن أن تُطيح بالأنظمة السياسية ، ولكنها لا تغير الأنظمة الاجتماعية ، التي كانت سبباً ووراء نشوء النظام السياسي ، الذي كان قائماً في الحاضر ، وفي الماضي . وسوف تكون كذلك سبباً في نشوء وقيام الأنظمة نفسها في المستقبل ، ما لم يتم تغيير النظام الاجتماعي ، والارتقاء به إلى المعاصرة ، والحداثة ، والليبرالية ، التي تضمنت كثيراً من مبادئها ثورة الشباب في فرنسا ، مايو ١٩٦٨ ، ولم نرَ لها أثراً في ثورة ٢٥ يناير المصرية ، التي ركزت بالدرجة الأولى على الإطاحة بالنظام السياسي . فكان الحال ، أن شجرة الحنظل التي كانت تسبب المرارة في كل المجتمع المصري قد تم قطع رأسها ، وبعض فروعها ، لكن ساقها الغليظة وجذورها بقيت في الأرض . وهذه الجذور ، سوف تُنبت من جديد مستقبلاً شجرة حنظل أخرى ، تنشر المرارة في المجتمع المصري من جديد .

مصر: من «الحزب الوطني» إلى «حزب الانتقام»

كان الشغل الشاغل للإعلام المصري - وربما لمعظم الإعلام العربي - هو :

هل سيحاكم مبارك ونجليه أم لا؟

وهل سيُحكم عليهم بالإعدام - ربما أو على الأقل على الرئيس مبارك - أم لا ، حيث أن قرار الحكم بالإعدام قد صدر في الشارع المصري ، قبل التحقيق ، وقبل المحاكمة؟ وربما سيكون

في جيوب القضاة ، الذين سيحاكِمون هذه العائلة ، نتيجة لضغط الرأي العام المصري ، والشارع المصري ، والإعلام المصري ، الذي ردد مثل هذه الأحكام صبحاً ومساءً . وهو ما يذكرنا بمحاكمة لويس السادس عشر ١٧٩٣ ، حين جرت المحاكمة ، في مثل هذه الأجواء المشحونة بالانتقام ، والتشفّي ، والثأر ، ورفض المصالحة . ومصر ليست هي الدولة الأولى والأخيرة التي يجري فيها كل هذا . فقد لاحظ المفكر التونسي العفيف الأخضر هذا الأمر في تونس . ودعا إلى الحذر مما سمّاه «**حزب الانتقام**» في مقاله ،[١] حيث يسعى «**حزب الانتقام**» من نقل الدولة إلى اللادولة ، أو إلى «الصوملة» . «حيث لغم التوتر العالي بين الجهات ، والاشتباك بين القرى ، والاقتتال بين الأحياء لأقل شائعة ، أو أتفه الأسباب ، أو غيرها من مظاهر العنف ، التي سيتكفل قانون المحاكاة بتعميمها . أما اللغم الآخر ، الذي لا يقل خطرًا ، فهو لغم عجز الحكومة المؤقتة ، أمام إصرار «**حزب الانتقام**» على إفلاس الاقتصاد الوطني ، عن إعادة البلاد إلى العمل ، وهي قضية حياة اقتصادها ، أو موته ، واستقرارها ، وبقائها كدولة صاعدة .» وأضاف العفيف محذراً : «حزب الانتقام الذّهاني ، الذي فقد الصلة بالواقع المحلي والدولي ، مصمم على منع المصالحة الوطنية الشاملة ، التي يعي أنها ستقطع الطريق على مساعيه لتحقيق القطيعة مع استمرارية الدولة والنتائج الكارثية المترتبة عليها ،

(١) كيف تردون على تحديات المشروع الطالباني؟ ٢٠١١/٤/١٢ .

سلاحه اليوم هو تحريض الشارع على رفض العودة إلى العمل مستخدماً لهذه الغاية التظاهر المتواصل ، لحماية الثورة من السرقة»!

فالمسألة المركزية لكل مجتمع هي التحكم في العنف ؛ أو في «الحالة الطبيعة» كما سمّاها المفكر الانجليزي توماس هوبز.[1]

ويرى العفيف أن التحكم في العنف ، يتم كالتالي :

١- احتكار الدولة وحدها للعنف المشروع : فمحظور على أي كان غيرها ، أن «يطهر» أو يطرد من الجامع ، أو الجامعة ، أو البنك ، أو يحمل السلاح لـ«الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» .

٢- توسيع قاعدة النظام الاجتماعي بفتحه أمام النخب ، والفئات ، التي بقيت على هامشه .

٣- توسيع حقوق المواطنة الكاملة للجميع : للنساء والأقليات ، ليشترك الجميع في تقاسم السلطة والثروة والخدمات . فالغاية من المصالحة الوطنية هي التحكم في العنف . فقد كانت وظيفة البرلمان الأولى في أوربا القرن التاسع عشر ، التحكم في العنف ، لقطع الطريق على الاغتيالات ، والانقلابات ، والثورات السياسية ، ليصبح ممكنًا إسقاط

---

(١) أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصا في المجال القانوني ، حيث كان بالإضافة إلى اشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ ، فقيهاً قانونياً ، ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي .

الحكومات في حرَم البرلمان، وليس في الشارع. فالبرلمان لم يعد نادياً تحتكره طبقة، بل غدا بما هو المكان الملائم آنذاك لصنع القرار، والملائم أيضًا لكي تحصل فيه كل فئة على حصتها من الثروة، والسلطة، والخدمات، حسب وزنها البرلماني.

استضعفوه فاصطادوه

ومحاكمة مبارك في مصر، ستكون محاكمة لرمز يختصر تاريخ الدكتاتورية المصرية، وربما الدكتاتورية العربية أيضاً. فالشارع المصري، لم يستطع لأسباب كثيرة أن يحاكم عبد الناصر على ديكتاتوريته، وخسارته لحرب ١٩٦٧. والشارع المصري، لم يقدر على محاكمة السادات على ما نشر من فساد إداري، ومالي، وعلى - ربما - معاهدة السلام مع إسرائيل. وانتهز الشارع المصري هامش الحرية والديمقراطية الذي أتاحه مبارك للإعلام المصري. فأراد هذا الشارع وخاصة الشارع الإسلامي/السياسي، أن ينتقم من ثورة ١٩٥٢. ووجد في حسني مبارك الحلقة الضعيفة، والقابلة للكسر، فكسرها بمساعدة الجيش الذي كان الكثير من صغار ضباطه في تنظيم «الإخوان المسلمين»، كما كان الجيش يحمل لمبارك وعهده ضغينة وحقداً، لعدم تعيين المشير محمد حسين طنطاوي قائد الجيش ووزير الدفاع منذ ١٩٩١ نائباً للرئيس، وتعيين اللواء السابق عمر سليمان نائباً للرئيس في اللحظة الأخيرة.

ورأى الشارع العربي في سقوط مبارك، ليس كرمز يختصر

تاريخ الدكتاتورية المصرية الحديثة فقط ، ولكنه رمز يختصر تاريخ الدكتاتورية العربية الحديثة أيضاً . ولا شك أن سقوطه على هذا النحو السريع والمتيسر ،[1] دفع الشوارع ، والشباب ، والثوار ، في ليبيا ، وسوريا ، واليمن ، إلى إسقاط الدكتاتورية الحمراء ،[2] في هذه البلدان أيضاً . وإن كان سقوط مبارك وملاحقته والتهديد بإعدامه ، قد أنهى الثورة السلمية في العالم العربي ، كما سبق للثورة الفرنسية ، وإعدام لويس السادس عشر ١٧٩٣ أن أخاف وأرعب كل الأنظمة في أوروبا ، فخشي ملوك أوروبا ، مما حصل في فرنسا .

---

(١) نقول إن سقوط مبارك كان سريعاً ومتيسراً ، بالنسبة لسقوط القذافي ، وعلي عبد الله صالح ، وبشار الأسد .

(٢) دكتاتورية مبارك كانت خضراء لينة هينة . أما الدكتاتوريات الدموية الحمراء في ليبيا ، وسوريا ، واليمن ، فكان من الصعب اقتلاعها . وهي كدكتاتورية صدام حسين الدموية الحمراء السابقة ، بحاجة إلى بلدوزرات غربية ، لاقتلاعها من جذورها .

هل سيحكم «الإخوان المسلمون» مصر مستقبلاً؟(*)

-١-

«جماعة الإخوان المسلمين» ، أكبر الأحزاب السياسية العربية وأعرقها ، منذ أكثر من ثمانين عاماً ، حين تأسست في الإسماعيلية في مصر عام ١٩٢٨ ، لكي تُعيد «الخلافة الإسلامية العثمانية» إلى الملك فؤاد الأول ، بعد أن أطاح بها كمال أتاتورك ، في الآستانة/اسطنبول ، عام ١٩٢٤ .

ومن هنا ، كان احتضان الملك فؤاد لهذه «الجماعة» ، التي قابلت حضن الملك فؤاد الدافىء ، ومن بعده الملك فاروق بالعرفان والدعم ، فأطلقت على الديوان الملكي في عهد فاروق «**الديوان الإسلامي**» . وكان هذا الديوان ، يعجُّ بالحسناوات الايطاليات والفرنسيات الخليلات للملك فاروق ، كما كان صالة قمار واسعة للملك . كما وقفت «جماعة الإخوان المسلمين» موقف المعارض لحزب «**الوفد**» العَلْماني ، والمعارض للقصر الملكي ، كما يقول لنا تاريخ الملكية في مصر .

(*) ٢٠١٠/٩/٢٧ .

-٢-

«جماعة الإخوان المسلمين» تنتشر في أكثر من سبعين بلداً في العالم ، بما فيها البلدان العربية كافة . وقد لعبت أدواراً حاسمة في كثير من الأحداث العربية كحرب الخليج الثانية ، حين وقفت إلى جانب صدام حسين في غزوه العدواني لشرقي السعودية ، واحتلاله للكويت . وكسرت جرَّة العسل السعودية ، التي نالتها ، حين حَمَت السعودية زعماءها في الستينات ، والسبعينات ، والثمانينات من القرن الماضي ، الذين هربوا من بطش الدكتاتورية العربية في مصر عبد الناصر ، وسوريا حافظ الأسد . ولكن يبدو أن ذهب صدام كان أكثر سطوعاً ولمعاناً من ذهب السعودية ، رغم ثدي السعودية المدرار في حلق هذه «الجماعة» ، طوال عقود ماضية .

-٣-

من المفترض أن يكون لـ «جماعة الإخوان المسلمين» العدد الأكبر من المناصرين والمريدين في العالم العربي والإسلامي مما هم عليه ، نتيجة للتوجه الديني الشعبوي لهذه «الجماعة» ، ونتيجة لفراغ الحياة السياسية من الأحزاب القومية ، واليسارية .

فلم يبقَ للعرب ، غير الإسلام يتغرغرون به ، ويضعونه في قرابِهم ، ويخضّونه طوال الصيف ، كما يُخضّ اللبن الرائب . ثم يستعملون الإسلام في الشتاء القارص حطباً ، يُوقدونه ناراً للتدفئة . وفي بقية أيام السنة يكون الإسلام تعاويذ للرُقية من الأمراض ، وبخوراً لطرد الشياطين من الدار . أما إسلام السلوك

والقيم ، فقد بقي هناك على باب المسجد ، بعد اغتيال الخليفة عمر بن الخطاب .

-٤-

دارت الدنيا ، وتقلَّبت الأيام ، وها نحن في مطلع القرن الحادي والعشرين . ولكن «جماعة الإخوان المسلمين» ، لا تزال ترقد على أبواب سقيفة بني ساعدة ، في المدينة المنورة!

فهل لهذه «الجماعة» الفرصة السياسية المواتية ، لكي تحكم مصر مستقبلاً ، وهي التي تُعتبر ، القرنَ السياسي الأيمن لثور السلطة المصرية ، الذي تنطحُ به خصومها؟[1]

لا أرى - وربما كنت على خطأ - مبرراً سياسياً ، أو اقتصادياً أو اجتماعياً ، لحكم «جماعة الإخوان المسلمين» لمصر مستقبلاً ، وأداء التحية العسكرية لمرشدها العام ، وهو كرئيس للجمهورية .

وكان يمكن أن يكون الأمر كذلك ، قبل قرون طويلة ، في عصر المماليك ، أو في عصر الدولة الفاطمية مثلاً ، أو في أي عصر من عصور الانحطاط ، حين كانت ظروف الإسلام والعالم

---

(١) كان ذلك قبل ٢٥ يناير . أما بعد هذا التاريخ فقد تبدلت أوضاع جماعة الإخوان المسلمين ، التي تم الاعتراف بها رسمياً ، ولم تعد الجماعة (المحظورة) . وهي تخوض انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١١ ، بمرشحها غير المباشر (عبد المنعم أبو الفتوح) ، وكذلك بالمتعاطف معها محمد سليم العوا نائب الأمين العام (الشيخ يوسف القرضاوي) في «هيئة علماء المسلمين» الدولية .

العربي والإسلامي ، ومصر خاصة ، مناسبة لمثل هذا الحكم الكهنوتي المتشدد .[1]

فكلما تقدم الزمن بكل إنجازاته التقنية والسياسية والفكرية والاجتماعية ، ابتعدت هذه «الجماعة» عن كرسي الحكم المصري ،[2] وبدأ قرن السلطة المصرية الأيمن بالتآكل ، نتيجة لعواصف العصر العلمية ، والعَلْمانية ، والعولمية ، والحداثية ، والليبرالية .[3]

وما الحجاب ، وبعض المظاهر الدينية المضحكة في مصر ، وبقية شوارع البلدان العربية غير احتجاج عابر على الفقر ، والبطالة ، والفساد . فلا سيف غير هذا السيف الخشبي بيد الفقراء . وحين تتحسن أحوال العالم العربي الاقتصادية ،

---

(١) من الجدير بالذكر أن الإخوان المسلمين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، خلعوا جلودهم القديمة (جلود الدولة الدينية) ولبسوا جلوداً جديدة (جلود الدولة المدنية) وقاموا بإنشاء فضائية تلفزيونية وناد رياضي وشركة للإنتاج الفني والموسيقي والغنائي والسينمائي ، كمؤشرات على دعمهم للدولة المدنية ، واستعداداً لانتخابات سبتمبر ٢٠١١ التشريعية ، التي يأملون أن يحوزوا فيها على الأكثرية في مجلس الشعب المصري .

(٢) ما دامت «الجماعة» تتمسك بمبادئها في إقامة الدولة الدينية والخلافة الإسلامية .

(٣) ولكن الإخوان المسلمين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كانوا شديدي الذكاء بحيث تحوروا وتلونوا ، كما يحلو للشارع المصري أن يراهم ، وليس كما يحلو لهم أن يروا أنفسهم!

ستكون النساء الفقيرات ، قادرات على دفع ثمن الشامبو ، وغسل شعورهن به ، والخروج إلى الشارع بالشعر الحرير .

-٥-

كما أنه من المستبعد ، قيام دولة دينية متشددة ، ذات إيديولوجية واحدة ، ترفض التعددية ، تحكمها «جماعة الإخوان المسلمين» ، في ظل وجود الأقباط الأرثوذكس ، والكاثوليك ، والبروتستانت ، والشيعة ، والبهائيين ، والصوفيين ، وغيرهم في مصر . سيما وأن مصر ، دولة محافظة دينياً . ومزيد من التحفظ الديني ، يُحيلها إلى دولة «طالبانية» . والأزهر يراقب أداءها الديني المحافظ بدقة . كما أن الدولة تصمت صمت رمسيس الثاني الحجري عن إيذاء كل مفكر ومثقف ، يخرج على نصوص الأزهر .

فقد صمتت حين نُكِّل بطه حسين عام ١٩٢٦ ، عندما أصدر كتابه «**في الشعر الجاهلي**» .

وقال سعد زغلول الذي كان رئيساً لمجلس النواب آنذاك :

« هبوا أن رجلا مجنوناً يهذي في الطريق ، فهل يُضيرُ العقلاء شيءٌ من ذلك؟ إن هذا الدين متينٌ ، وليس الذي شكٌّ فيه ، زعيماً ولا إماماً ، حتى نخشى من شكه على العامة ، فليشك ما شاء . فماذا علينا إذ لم يفهم البقر؟!»

وصمتت حين اغتيل فرج فوده عام ١٩٩٢ .

وصمتت حين حاولوا قتل نجيب محفوظ عام ١٩٩٤ .

ثم صمتت أخيراً ، حين طردوا نصر حامد أبو زيد من

الجامعة عام ١٩٩٣ ، ثم طردوه من مصر عام ١٩٩٥ .

وصمتت حين قام الشاعر أحمد عبد المعطي حجازي ببيع أثاث منزله ، تنفيذاً لحكم دعوى عليه من قبل شيخ سلفي عام ٢٠٠٧ .

وهي تفعل ذلك ، وتُضيّق على الأقليات الدينية في مصر من أجل عيون الأزهر ، ومن أجل أن ينام مرشد عام «الإخوان المسلمين» قرير العين!

بانتظار «الإخوان» ليحكموا! (*)

-١-

لنعترف - بالقلم العريض - أن «جماعة الإخوان المسلمين» في مصر ، أصبحت واقعاً سياسياً في الشارع المصري ، وفي الحياة السياسية المصرية الجديدة بعد مشاركتها الفاعلة والرئيسية في ثورة ٢٥ يناير ، رغم أن «الجماعة» تتواضع ، وتنفي ذلك . غير أن المراقبين من ذوي البصر والبصيرة ، رأوا «الإخوان» ، وهم يشرفون إشرافاً كاملاً على تنظيم صفوف ميدان التحرير ، وجلب المشاركين في المظاهرات من الأحياء الفقيرة والعشوائيات المحيطة بالقاهرة ، لخبرتهم الطويلة على مدار ثمانين عاماً في التنظيم الحزبي بقيادة قياديين منهم ، كمحمد البلتاجي ، وسعد الكتاتني ، ومحمد مرسي ، وعصام العريان ، وغيرهم .

إضافة لذلك ، فهم :

أصحاب «حملة قرع الأبواب» ، وحملة «دعم البرادعي» ، وهما الحملتان اللتان سبقتا ثورة ٢٥ يناير ، التي أرادوا بها محو آثار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، التي سحقت الإخوان ، وسجنتهم ،

(*) ٢٠١١/٣/١٠ .

وطاردتهم، وشنقت زعماءهم (**عبد القادر عودة، وسيد قطب**).

وهم من عدّل مواد الدستور (المادة ٧٦، ٧٧، ٨٨، ٩٣، و١٨٩) وحاولوا إلغاء المادة ١٧٩ الخاصة بقانون الطوارئ، بمشاركة اثنين من تنظيمهم (**عاطف البنا، وصبحي صالح**) إضافة إلى المتعاطف جداً معهم، ورئيس لجنة تعديل الدستور(**طارق البشري**)، وكاتب مقدمة كتاب أحد قادتهم (**عبد المنعم أبو الفتوح**).

وهم مخترقو الجيش المصري. ففي تقرير نشرته «**الفيجارو**» مؤخراً، أن عدداً كبيراً من ضباط الجيش (دون رتبة لواء) ينتسبون للإخوان المسلمين. وهؤلاء يضغطون على المجلس الأعلى للقوات المسلحة باستمرار لتلبية طلبات «الإخوان»، التي تُسند عادة لـ «**الإرادة الشعبية**»، وتغليفها بطبقة السُكَّر (الإرادة الشعبية)، لكي تتم تلبيتها.

وهم من دعوا يوسف **القرضاوي** إلى ميدان التحرير، ونظموا خطبته في صلاة الجمعة في هذا الميدان، وبمباركة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وهم من حرموا **وائل غنيم** أحد زعماء الشباب من إلقاء كلمته.

وهم من ضغطوا على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإطلاق سجنائهم من القياديين (**خيرت الشاطر** نائب المرشد العام، وحسن **مالك** المحكوم بالسجن لمدة سبع سنوات عام ٢٠٠٨).

وهم من هاجموا مكاتب مباحث أمن الدولة واستولوا على ملفاته ووثائقه ، وأحرقوا ، وأتلفوا جزءاً كبيراً منها ، يتعلق بالناشطين من الإخوان المسلمين . فهم أكثر حزب سياسي له نشطاء في المعتقلات .

وهم منظمو **«جمعة الغضب»** ، و**«جمعة التوبة»** ، و**«جمعة الشكر»** ، وأخيراً **«جمعة الخلاص»** .

فهم **(يتمسكنوا)** حتى يتمكنوا ، ويتواضعوا حتى يرقوا ، وينفوا حتى يَثْبُتوا ، وينزلوا حتى يصعدوا .

وذلك هو التكنيك الذكي الجديد **(التخفي والتقيّة)** ، الذي يتبعونه للوصول إلى السلطة ، بعد أن فشلت خططهم المعلنة على مدار ثمانين عاماً للوصول إليها . وفي ظني أنهم سينجحون هذه المرة في الوصول إلى السلطة ، بعد أن قاموا باللعب السياسي بمهارة .

-٢-

إن قلة الخبرة السياسية والتنظيمية أو انعدامها عند الشباب الغُر ، الذين اشتركوا في ثورة ٢٥ يناير ، أتاح للإخوان فرصة ذهبية للنفاذ إلى طريق السلطة . بل تكاد «ثورة ٢٥ يناير» أن تكون ثورة الإخوان المسلمين ، رغم أنهم تعلموا من دروس ثمانين سنة مضت عدم الإعلان عن أنفسهم ، وعن جهودهم ، والتخفّي ، والتقيّة ، وعدم رفع شعاراتهم الدينية المعروفة **(الإسلام هو الحل)** ، و **(خيبر خيبر يا يهود . . جيش محمد سوف يعود)** وغيرهما ، حتى لا يثيروا عليهم بقية

قطاعات المجتمع ، والمجتمع الدولي المتخوف من سطوتهم ، وخططهم لتطبيق الشريعة الدينية ، التي يمكن أن تضرَّ بالمواطنين الآخرين في مصر ، وغير مصر .

-٣-

نقدنا الدائم لفكر وشعارات وقيم «الإخوان» ، لا يعني أننا - كليبراليين - نطالب بعزلهم كما تمَّ عزلهم ، وعزل غيرهم ، في عهد عبد الناصر . وكان الشيخ **خالد محمد خالد** (المصلح السياسي والاجتماعي والديني) أول المعترضين والمعارضين لهذا العزل في «**اللجنة التحضيرية**» عام ١٩٦٢ ، ونقاشه الشهير مع عبد الناصر ، الذي أبرزناه بشكل واضح في كتابنا (**ثورة التراث : دراسة في فكر خالد محمد خالد** ، ١٩٩١) .

نقدنا المستمر لـ «الإخوان» ، ينبثق من أهمية هذا التنظيم الحزبي السياسي/الديني ، محاولين أن يهتدي «الإخوان» بهدي العصر الذي نعيشه ، مع الحفاظ على الثوابت في العقيدة الدينية ، بحيث لا ضرر ولا ضرار ، لا سيما وأن هذا التنظيم ، أصبح أقوى قوة سياسية في مصر من حيث أنه - كما قال المفكر الفرنسي آلان تورين في مقاله (**المثقفون الفرنسيون في مواجهة الثورات العربية**) - «يسيطر على النقابات المهنية (المحامين ، والأطباء) كما يسيطر على المؤسسات الخيرية ، ناهيك عن هيمنته على القطاع العام في بلد يتكوّن فيه الناتج الوطني من موارد خارجية (عائدات قناة السويس ، الهبات الأميركية ، التحويلات المالية من المصريين في الخليج ،

والسياحة) أكثر منه من إنتاج داخلي ، سواء كان زراعياً ، أو صناعياً .»

ونقدنا المستمر لـ «الإخوان» ، لا يعني أننا ننادي بعزلهم سياسياً ، بقدر ما نحرص على أن يشاركوا في السلطة ، أو حتى يتولوا السلطة الكاملة ، لكي نفتح هذا الدمل الديني/السياسي المتقيِّح ، منذ سنوات طويلة ، والذي تحوَّل إلى ورم سياسي يتضخم كل فترة ، وإلى بعبع ، أو إلى «خيال المآتة» لترويع الشارع العربي ، وعدم المساس بالدكتاتوريات العربية الجمهورية ، والملكية ، والأميرية .

نقدنا المستمر لـ «الإخوان» ، لا يعني أن ليس من حقهم المشاركة في الحياة السياسية . فنحن كليبراليين علمانيين وحداثيين ، نؤمن إيماناً راسخاً بأن الديمقراطية هي حق الجميع - دون استثناء - ضماناً للاستقرار والسلم الاجتماعي المدني ، والقبول بمبدأ النسبية . فالديمقراطية - كما يقول المفكر التونسي محمد الحداد في كتابه «مواقف من أجل التنوير» - هي «الغاية وهي الفضيلة في حد ذاتها ، ليس لأنها الأمثل ، ولكن لأنها الأقل سوءاً .»

كما أننا نؤمن بأن دولة العَلْمانية والليبرالية والحداثة في أي مكان من العالم العربي ، لن تتحقق إلا بعد حكم الدولة الدينية بقيادة الإخوان ، أو من خرج من عباءتهم من التنظيمات الإسلاموية الأخرى القادرة على الوصول إلى السلطة . وبدون حكم الدولة الدينية ، وبيان نواقصها ، وعجزها عن مسايرة العصر وتحدياته ، لن تستطيع الدولة العَلْمانية

الليبرالية الحداثية إقناع الشارع العربي بجدواها ، وفعاليتها ، وتطبيقها للعدالة والمساواة والديمقراطية ، وإتاحة الحرية للجميع . ولعل عدم تحقيق كل ذلك إلى الآن ، نابع من أن الدولة الدينية في العصر الحديث بقيادة الإخوان- أو أي فصيل ديني/سياسي- لم تحكم العرب بعد ، منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ، ونيل معظم الدول العربية استقلالها .

فربيع هذه الأمة ، لن يحلَّ إلا بعد شتاء قاسٍ .

ولن تشرق شمس النهار ، إلا بعد أن ينجلي الليل الطويل بصبح .

وهذا سوف يتطلب وقتاً ليس بالقصير لتحقيقه .

ولكن كلما أسرعنا في تمكين الإخوان المسلمين من الحكم والسلطة ، أصبحنا على مقربة أقصر من الدولة العَلْمانية الليبرالية الحداثية القادمة .

-٤-

نريد من الإخوان المسلمين في السنوات القليلة القادمة ، أن يتمكنوا من الحكم ، حتى نستطيع بالحكمة ، والعقل ، والممارسة ، والبرهان القاطع ، أن نعرف ما أطلق عليه المفكر العراقي النبيه عزيز الحاج «**ديمقراطية الأقنعة**» . وحينها إما أن ينزع الشارع العربي هذا القناع عن «الإخوان» ، ونرى وجههم الحقيقي فنفزع ، وإما يكون هذا القناع هو وجههم الحقيقي فنندهش ، وفي ذلك الانقلاب والزلزال العظيم .

فيا ليت «الإخوان» بتاريخهم الطويل الممتد إلى أكثر من

ثمانين عاماً ، وبتنظيمهم الدقيق ، وبإمكاناتهم المالية والدينية والسياسية ، وبسجلات بطولاتهم في وجه الدكتاتوريات (عبد الناصر ، والسادات ، ومبارك) ، وبغض النظر عن سلبياتهم الكثيرة ،[1] يصلون إلى الحكم ، لنرى ما سوف يفعلون؟

-٥-

لقد ارتكبت الأنظمة العربية وعلى رأسها النظام المصري خطأ كبيراً حين حالت - مِنْ بين مَنْ حالت - بين الإخوان وبين المشاركة في السلطة ، حتى ظن الجميع ، أن «الإخوان» إذا وصلوا إلى الحكم ، فسيكونوا هم المرهم الشافي ، وهم «الحبة السوداء» السحرية التي توصف من ضمن وصفات «الطب النبوي» لعلاج أمراض المجتمع كافة!

وإن الأنظمة العربية ، لا تريد لشعوبها أن تتناول هذه «الحبة السوداء» السحرية ، لكي يبقى برص الدكتاتورية على جلودهم ، وعلّتها في صدورهم!

-٦-

وكما سنسمح ، وسنرضى - في العهد الديمقراطي العتيد - بأن يترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية كل من تنطبق عليه شروط الترشّح ، ويرى في نفسه الكفاءة اللازمة ، سواء

(١) وقوفهم إلى جانب صدام حسين في حرب الخليج ١٩٩١ ، مثال من عدة أمثلة .

كان (زعيط) أو (نطّاط الحيط) من الإخوان، أو من الأعمام، أو من الأقارب، فلماذا بدأنا إذن، من الآن، بوضع حَجْرٍ على بعض الشخصيات، وعزلها، ومنعها من الترشح، ما دمنا سنخوض انتخابات نزيهة لا تزوير، ولا تدوير فيها؟

-٧-

وتبقى الديمقراطية هي الفضيلة السياسية، من حيث أنها تزيل الفوارق والتفريق بين مواطني الوطن الواحد، بغض النظر عن جنسهم، ولونهم، وطائفتهم، ودينهم. وهكذا سنصل إلى «**ديمقراطية الطاقات**» التي نادى بها روسو أحد فلاسفة الثورة الفرنسية.

ونقدنا المستمر لـ «الإخوان»، لا يعني - بتاتاً - أننا نتفق مع أمريكا والغرب في استعمال «الإخوان» في كل مكان من العالم العربي والإسلامي كـ «**فزاعة**» لحماية الدكتاتورية العربية بسائر أشكالها، الجمهورية، والملكية، والأميرية، والقبلية، والعسكرية.

وأخيراً، نقدنا المستمر لـ «الإخوان»، يعني أننا كليبراليين وعَلْمانيين حداثيين نؤمن - بما لا يدع مجالاً للشك - أن الديمقراطية تعني لنا مجموعة من التوازنات بين الأغلبية والأقلية، بين الحاكمين والمحكومين، بين الرجال والنساء، بين الحاضر والمستقبل، بين اليسار واليمين.

وما دمنا في موسم تفتُّح الأزهار، إذن، فلندع ألف زهرة تتفتح!

ولندع شمس الحرية تشرق على الجميع، فهي للجميع.

لماذا يتعفف «الإخوان» عن الحكم؟(*)

-١-

سبق وأشرنا إلى مدى ذكاء الإخوان المسلمين ودهائهم في إدارة ثورة ٢٥ يناير ، وكيف أن تقيّتهم ، وتخفّيهم ، واختفاء شعاراتهم الدينية التقليدية ، وتعففهم عن ممارسة الحكم في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر والعرب ،[1] هو الوضع الأمثل لهم ، وهو الذي سيمكنهم أكثر فأكثر من السلطة السياسية مستقبلاً .

فاستباقاً للانتخابات التشريعية في سبتمبر ٢٠١١ قام الإخوان - لأول مرة - بتأسيس ناد رياضي ، حيث لم يسبق لأي حزب سياسي مصري أو عربي أن قام بذلك ، من أجل نفي فكرة أن الإخوان ضد الرياضة ، ومن أجل الدعاية والانتشار لحزبهم باعتبار أن الرياضة هي من أكثر وسائل الدعاية والانتشار تأثيراً .

واستباقاً للانتخابات التشريعية في سبتمبر ٢٠١١ أسس

(*) ٢٠١١/٣/١٨ .

(١) رغم طرحهم لمرشحهم عبد المنعم أبو الفتوح (غير المباشر) في انتخابات الرئاسة المصرية لعام ٢٠١١ .

الإخوان المسلمون محطة تلفزيونية فضائية[1] بدأت بثها التجريبي في نهاية مايو/حزيران ٢٠١١ كقناة عامة تبث الموسيقى والأغاني ، لكي تثبت الجماعة للناخبين أنها ليست ضد الفن والموسيقى ، كما يزعمون ، وأنها إلى جانب مظاهر الدولة المدنية لا الدولة الدينية ، كما سبق وأعلن القيادي في الجماعة عصام العريان .

كذلك ، واستكمالاً لخطواتها السلمية السياسية للوصول إلى السلطة وجني الأكثرية في مجلس الشعب القادم ، أعلنت الجماعة عن عزمها دخول مجال الإنتاج السينمائي والدرامي ، للمساهمة في صناعة الأفلام والمسلسلات التلفزيونية ، لكي تزيد من جرعة نيتها في إقامة دولة مدنية ، وتبعد عنها شبح السلفية الذي أصبح في الفترة الأخيرة غولاً ، تخشاه مصر أشد الخشية .[2] ونفى القيادي الإخواني ناجح إبراهيم الأقاويل

---

(١) قناة مصر ٢٥ .

(٢) قال محسن راضي ، القيادي في الجماعة ، إنه من الطبيعي بعد ثورة ٢٥ يناير ، وتحت مظلة الحرية ، أن يشترك الإخوان بشكل أكبر في مجال الإنتاج السينمائي والدرامي والمسرحي ، حيث إن للفن لغة مؤثرة ، وهو ليس جديدا عليهم فقد قاموا من قبل بإنتاج بعض الأعمال الفنية ذات الطابع المهرجاني عبر المسارح و فرق الإنتاج ، كما أن هناك العديد من الفرق المسرحية التي أنشئت في الماضي ، بالتعاون مع العديد من الفنانين . وقال إن الأعمال التي ستقوم الجماعة بإنتاجها ستتنوع بين دينية وثقافية و اجتماعية ، نافيا تماما أنها كانت ضد الفن أو الأعمال الفنية في أي وقت من الأوقات . وأكد أن فكرة الإنتاج ==

التي تفيد بأنه في حال وصول الإخوان للحكم ، سيقومون بإغلاق دور العرض (السينما) ، قائلا : «لن يغلقوا دور العرض ، لكن سيكون هناك إنتاج نظيف ، فالسينما في إيران مثلا

== السينمائي والدرامي ستدخل حيز التنفيذ ، من خلال مؤتمر صحفي تقيمه الجماعة لتدشين الإنتاج الدرامي الكبير ، لفيلم ومسلسل لحسن البنا ، مشيرا إلى أنها تبحث باستمرار عن الفنانين و المثقفين الذين تمتزج رؤاهم معهم . وأوضح ناجح إبراهيم ، القيادي في الجماعة الإسلامية ، أن الحركة الإسلامية ليست ضد الفن أو ضد الإنتاج الفني ، قائلا : « ما كنا نعيبه على الفن أنه كان بعيدا عن القضايا الحقيقية لأوطاننا ولأمتنا ، كما كان دائما ينقل القضايا بشكل يشيع الفاحشة بين الناس ، ويحث على الفساد الأخلاقي . لذلك ، فإن أفضل الطرق لمعالجة ذلك هو بتقديم فن بديل يقدم كل المعاني الراقية التي نسعى لإيصالها للمجتمعات العربية ، سواء عبر المسلسلات أو الأفلام ، كما أن هناك نماذج رائعة قدمها غير المسلمين كـ «عمر المختار» أو «الرسالة» ، و غيرهما من الأفلام الكثيرة التي جسدت قضايا عظيمة ودون إسفاف» .

وأكد إبراهيم أن إنتاج الأعمال الفنية ليس غريبا على التيارات الإسلامية ، قائلا : «الذي جد علينا هو السماح ، فقد أصبح متاحا لنا كجماعة المشاركة في نشاطات المجتمع كافة ، بعد أن كانت جميع النشاطات محظورة علينا ، فلم يكن بإمكاننا إنتاج أي أعمال سينمائية ، أو الخطابة في المساجد ، أو حتى تقديم الدروس ، أما الآن هناك حرية ، وأصبحت مشاركتنا أمراً طبيعياً» . وعن نوعية الأعمال التي سيقوم الإخوان بإنتاجها ، قال : «ستبدأ بالدينية ، لتقدم بعد ذلك موضوعات سياسية واجتماعية ، فلا بد لهم أن يقدموا أعمالا اجتماعية ، حيث إنها أصل الدراما ، وقد تتخللها أبعاد سياسية ، أما الدراما الدينية فلا ==

تقدمت بشكل كبير ، وقدمت أفلاماً جيدة ، كما هو الحال أيضا في بعض مناطق تركيا .»

ومن هنا ، نستطيع أن نقول إن قيادة الإخوان الجديدة بقيادة محمد بديع مرشدهم العام ، ومجموعة أخرى من القياديين معه ، وعلى رأسهم سعد الكتاتني ، ومحمد مرسي ، ومحمد البلتاجي ، وعصام العريان ، وغيرهم ، قد فهمت طبيعة وتعقيدات المرحلة المصرية التي يمرون بها . كما أن الماضي وعذاباته وإخفاقاته قد علَّم الإخوان دروساً كثيرة كانت ماثلة أمامهم ، وهم يشاركون مشاركة فعلية وقوية في ثورة ٢٥ يناير ثأراً من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكانت أهم هذه الدروس هي :

١- أن المجتمع المصري في العشر سنوات الأخيرة قد تغير تغيراً اجتماعياً كبيراً نتيجة لنمو الطبقة الوسطى ، وظهور طبقة من رجال الأعمال جمعت بين المال والسياسة ، وتطور الثقافة المصرية بما فيها الأدب ، والفن ، والدراما التلفزيونية ، والسينما ، والنحت ، والرسم ، والتصوير .. الخ . وهذه المتغيرات كانت تحسب في جانب كبير منها إلى الحداثة المصرية التي يقودها كثير من العلمانيين في

= أعتقد أنهم سيكثرون من إنتاجها ، لصعوبتها ، وللقيود الكثيرة التي تفرض عليها» . وأضاف ناجح إبراهيم ، أن السينما لم تقدم أعمالا تتناول تاريخ الإسلام على الإطلاق ، بما فيه من معارك وقضايا ومظاهر تقدم ، كما أن هناك قضايا اجتماعية مهمة ناقشها المسلمون بوسائل مختلفة ، ولم تكن الدراما من ضمنها ، فلعل هذه تكون فرصة لعرضها من خلال الدراما .

الحزب الوطني الديمقراطي السابق ، وخارج هذا الحزب في الجامعات ، والمعاهد ، والإعلام .

٢- أن الهامش الديمقراطي المحدود الذي أتاحه عهد مبارك ، ونشأ عنه قيام بعض الأحزاب ، واشتداد ساعد حزب «الوفد» اليساري العلماني خاصة ، قد أتاح لأحزاب المعارضة اليسارية أن تنشئ لنفسها صحافتها الخاصة التي استقطبت عدداً كبيراً من الكتاب والمفكرين العلمانيين الذين كانوا ضد قيام الدولة الدينية ، أو دولة الخلافة ، التي كانت تدعو لها جماعة الإخوان في السنوات السابقة ، ومنذ عهد الملك فؤاد في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي . وهذا الهامش الديمقراطي المحدود قد أنشأ جبهة يسارية أعرض من الجبهة المحدودة والهشّة في عهد الرئيسين السابقين عبد الناصر والسادات . وهذه الجبهة اليسارية قد أضرت بنشاط وحجم وامتداد الإخوان ، حيث اقتطعت من الكعكة المصرية جزءاً لا بأس به . ولكنها في الوقت نفسه ، أفادت جماعة «الإخوان» ، من حيث أنها دفعتهم للقيام بمراجعات اجتماعية وسياسية كثيرة ، كان من بينها سياسة الخفاء والتقيّة اللتي مورست في ثورة ٢٥ يناير .

٣- شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين ، عدة تغيرات سياسية وفكرية وتكنولوجية ، كان أهمها سقوط الإمبراطورية السوفيتية ، وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، وكارثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وغزو العراق ٢٠٠٣ ، وانتشار الانترنت في العالم العربي ، وحدوث ثورة

المعلومات والاتصالات ، مما كان له أثره السيئ والحسن على أداء «الإخوان» . فمن جهة أكد استحالة قيام الدولة الدينية التي ينادي بها الإخوان ، واتساع المساحة التي يسيطر عليها العقل ، والعلم ، والحداثة ، والمجتمع المدني ، والدولة المدنية الديمقراطية التعددية . ومن جهة ثانية ، أتاح لفكر «الإخوان» والجماعات الإسلاموية الأخرى الانتشار ، بفضل المواقع الإلكترونية التي أنشئت ، والتي نبتت على شاشة الانترنت وتكاثرت كالفطر خاصة في الخليج العربي . وكان أشهرها «**إخوان أونَ لاين**» ، و«**إسلام أون لاين**» و«**الرحمة**» ، وغيرها . وكان على جماعة الإخوان حيال هذا كله ، ومن خلال المواقف السياسية التي اتخذوها حيال هذه الأحداث الجسام ، أن يقوموا بمراجعات كثيرة لأفكارهم ، وخططهم . وقد قاموا ببعض منها ، ونشأ عن ذلك تيارات جديدة داخل الإخوان . وفي هذا الخصوص كان عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين ، قد أصدر وثيقة بعنوان «**المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل**» تحمل مؤشرات على تطور رؤية جديدة من داخل التيار الإسلاموي تتحدث عن «الدولة المدنية» باعتبارها بدهية ، لا بديل عنها لتحقيق المواطنة الحقة . وفي رؤية أبي الفتوح التي وزعها على هامش «مؤتمر أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي» ،[1] يؤكد أبو الفتوح أن «الخطاب

(١) القاهرة ، ٥/٧/٢٠٠٤ .

الإصلاحي الإسلامي بشكل عام هو خطاب بشري» .
وتلك حقيقة جديدة ومهمة وثورية ، يعترف بها الإخوان لأول مرة منذ ١٩٢٨ .

٤- وجماعة الإخوان المسلمين ، نتيجة لتبنّيها في هذه المرحلة البرجماتية السياسية ، والتي لخصها عصام العريان أحد قيادييها بقوله : «الاتفاق على التعددية السياسية والموقف من المرأة أمور فيها اجتهادات جديدة من جانب الإخوان ، تتماشى مع المستجدات التي تعيشها الأمة الإسلامية» ، متهمة بأنها تنازلت عن أهم أركان عقيدة المسلمين ، ألا وهو ركن التسليم بحاكمية الله التي نادى بها سيد قطب . وهذا كله محمود للجماعة التي لا تثبت على موقف سياسي واحد ، ولكنها تغير مواقفها كأي حزب سياسي متمرس في أية بقعة من هذا العالم . وفي هذا الصدد صرّح محمد عاكف مرشد عام الإخوان السابق ، بأن الأولوية عنده لملف الحريات ، وأن قضية الحرية يجب أن تسبق قضية المطالبة بتطبيق الشريعة .

وهكذا ، فجماعة الإخوان المسلمين مثلها في هذا مثل أية فرقة أو طائفة دينية من الطوائف «التي نشأت وتكاثرت فجأة في صدر الإسلام ، والتي بدأت أصلاً على شكل أحزاب سياسية وصراعات على السلطة والحكم .»[1] وهذا ما يبشر بأن جماعة الإخوان المسلمين ربما تنتهي بعد عشر سنوات ، أو بعد عشرين

---

(١) جمال حمدان ، العالم الإسلامي المعاصر ، ص١٢٥- ١٢٦ .

سنة ، أو بعد نصف قرن إلى المطالب نفسها التي يطالب بها الليبراليون الآن ، من تبني لآليات الديمقراطية المعاصرة .

أما الإجابة عن سؤال : لماذا يتعفف الإخوان - تدللاً وتقيةً - عن الحكم الآن في مصر ، فمرد ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها :

١- غموض المرحلة الحالية ، وعدم تبيان الخيط الأبيض من الأسود . و«الجماعة» تريد أن ترى فجراً ما واضحاً غير مشوب بأية شائبة ، حتى تقرر المسار .

٢- تريد «الجماعة» أن تكذِّب الشائعات والأقاويل والتقارير السياسية ، التي صدرت عن مراكز غربية ، وقالت بخطط «الجماعة» للاستيلاء على الحكم في مصر ، بعد مبارك .

٣- تريد «الجماعة» أن تكون صادقة في إعلانها ، عدم الرغبة في السعي إلى السلطة ، لكي لا تُتهم بالكذب ، والغش ، والتدليس[١] .

٤- وأخيراً ، تريد الجماعة الاستفادة من أخطاء الآخرين الذين سيحكمون في الفترة القادمة ، لكي تتحاشى هذه الأخطاء عندما تتولى الحكم في الفترة اللاحقة . وهذا إن دلَّ على شيء ، فإنما يدلُّ على الذكاء والدهاء السياسيين اللذين اتُّصفت بهما هذه «الجماعة» مؤخراً .

---

(١) رغم إعلان مرشحها - غير المعترف به من قبل «الجماعة» بأنه مرشحها - القيادي عبد المنعم الفتوح ترشحه لانتخابات الرئاسة المصرية .

مصر: هبوب نسائم الدولة الدينية![1]

-١-

كثُرت التعليقات في الإعلام العربي والغربي عن بدء هبوب نسائم الدولة الدينية في مصر . وازدادت هذه التعليقات التي امتلأت بتلميحات إلى بدء هبوب هذه النسائم ، عندما وجد الإعلام في الشرق والغرب ، أنَّ هناك ليونة سياسية ملحوظة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة تجاه الجماعات الدينية ، وخاصة «جماعة الإخوان المسلمين» ، و«الجماعة الإسلامية» ، التي تم إطلاق سراح زعيميها طارق وعبود الزُمر ، والسماح لهما بالصعود إلى النجومية في الإعلام الحكومي والأهلي على السواء ، وهما مجرمان وإرهابيان قاتلان لرئيس مصري . وسبق ذلك تقارير الصحافة الغربية عن وجود عدد لا بأس به من الضباط المنتمين إلى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين . ثم قرأنا أسماء اللجنة التي قامت على تعديل بعض مواد الدستور (٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، و١٨٩) وإلغاء المادة ١٧٩ الخاصة بقانون الطوارئ ، والتي كانت مكونة من عضوين من قادة الإخوان هما : الأكاديمي عاطف البنا (المستتر) ، وصبحي صالح

---

(١) ٢٠١١/٦/١ .

(المنتشر) ، عضو الكتلة الدستورية للإخوان ، وعضو اللجنة الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب ، ٢٠٠٥ . ورئس هذه اللجنة المستشار طارق البشري الذي كتب مقدمة كتاب القيادي الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح (**شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر ١٩٧٠-١٩٨٤**) وقدم له بمقدمة تبجيلية . والمستشار طارق البشري ، من الباحثين المصريين الذين اتجهوا مؤخراً إلى المناداة بتطبيق الشريعة الإسلامية في مصر ، كما أصبح من كبار منظري «الإسلام السياسي» ، ومؤلف عدة كتب دينية/سياسية ، تدعو إلى تطبيق الشريعة الدينية ، وقيام الخلافة الإسلامية منها : «**الوضع القانوني بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**» ، و «**منهاج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي**» ، و «**ماهية المعاصرة**» ، وكتابه الأخير : «**الجماعة الوطنية : العزلة والاندماج**» ، وهو من أكثر كتبه وضوحاً في شرح ، وتبني منهاج «الإسلام السياسي» .

-٢-

ثم سمح المجلس الأعلى للقوات المسلحة للشيخ يوسف القرضاوي (المرجعية الفقهية العليا لجماعة الإخوان المسلمين . وما زال عضواً فاعلاً في «الجماعة») ، بأداء صلاة الجمعة في ميدان التحرير . وكان الإخوان المسلمون قد دعوا القرضاوي لزيارة القاهرة بمباركة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة . ثم قاموا بتنظيم هذه الصلاة الدينية/السياسية . وقاموا بحراسة

القرضاوي ، طوال زيارته لميدان التحرير وللقاهرة .

ولعب الإخوان دوراً كبيراً في حصول التعديلات الدستورية على أكثر من ٧٠٪ ، حين كانوا يسرُّون في آذان المستفتين المتدينين تديناً شعبياً بأن من سيقول «نعم» للتعديلات سيدخل الجنة ، ومن سيقول «لا» سيدخل جهنم ، حسب ما أفادت به الإعلامية سهير جودة ، في برنامجها التلفزيوني «البيوت أسرار» ، ٢٠١١/٥/٢٦ .

-٣-

وكان «الإخوان» ، أول من حصل على ترخيص بإقامة حزب جديد (الحرية والعدالة) بعد ثورة ٢٥ يناير . وقالوا إن الحزب سياسي وليس دينياً . وأنا لا أفهم هذه العبارة أبداً . فالإخوان المسلمون منذ ١٩٢٨ حتى الآن ، وهم يعلنون ، ويعملون كحزب ديني . وعُرفوا في العالم العربي والإسلامي على أنهم حزب ديني ، يعمل في السياسة ويطمح إلى السلطة دائماً . فما الذي يدفعهم إلى الخروج عن منظومتهم الدينية ، غير إيجاد أسرع الطرق ، وأسهلها ، وأضمنها للوصول إلى السلطة .

وفي الواقع ، فإن من حق الإخوان - كأي حزب ديني/سياسي ، السعي إلى السلطة بعد جهاد ونضال وصبر طويل ، دام أكثر من ثمانين عاماً منذ ١٩٢٨ . وهم على طريق الرشد والرشاد ، حين تخلوا عن العنف للوصول إلى السلطة ، وسعوا بالطرق السياسية لتحقيق ذلك . وهو ما كنا نأمله من «الإخوان المسلمين» ، في مثل هذه الظروف الحالية . ومن يتلاوم

اليوم على «الإخوان المسلمين» لتبديل جلودهم ، وتغيير بعض مبادئهم ،[1] فهو غير منصف . فالأحزاب السياسية في التاريخ ، وفي العالم كله تتلون ، وتتغير ، وتتحالف حتى مع الشيطان ، من أجل تحقيق أغراضها السياسية ، شرط أن يتم كل ذلك من خلال العمل السياسي الديمقراطي المحض ، وليس من خلال العنف الذي شهدناه من تنظيم الإخوان المسلمين المسلح ، في الأربعينيات من القرن الماضي ، الذي اغتال النقراشي باشا ، والمستشار الخزندار ، وحكمدار القاهرة . كما أن النفي ، والكذب ، والإنكار ، والدس ، والوقيعة ، من أخلاق الأحزاب السياسية في التاريخ ، قديماً وحديثاً . وإذا كان «الإخوان» يلجأون إلى بعض هذا في بعض الأحيان ، فتلك من طبيعة العمل السياسي . وهو ما يستهجنه بعض المعلقين على جماعة الإخوان المسلمين كجماعة دينية ، وليست كجماعة سياسية . وتلقى هذه «الجماعة» من المعلقين والمحللين السياسيين من التأنيب والنقد الجارح ، ما لا تلقاه بقية الأحزاب السياسية المصرية . فتلك أحزاب سياسية واضحة في أهدافها ، وخططها .

-٤-

وكان آخر المعلقين السياسيين المستهجنين لمواقف جماعة الإخوان المسلمين المحلل السياسي العراقي حسين كركوش ، الذي كتب مقالاً بعنوان صارخ ، قال فيه : «جماعة الإخوان

---

(١) من المطالبة بالخلافة الإسلامية إلى الإقرار بالدولة المدنية .

المسلمين رفضت المشاركة ، ووصفت مظاهرات [جمعة الغضب الثانية] ، بأنها ثورة ضد الشعب وأغلبيته ، وتهدف للوقيعة بين الشعب والقوات المسلحة . وقالت ، إن هذه المظاهرات ينادي بها العلمانيون والشيوعيون ضد إرادة الشعب . وأعلنت أنها تحترم دور المؤسسة العسكرية في حماية الثورة ، والشعب . أما الجماعات السلفية ، الظهير الاستراتيجي للإخوان ، فإنها اعتبرت هذه المظاهرات خروجاً على الحاكم ، وإقصاء الشريعة الإسلامية . وقالت ، إن هذه المظاهرات ينادي بها العلمانيون ، والليبراليون ، والكفرة ، والملحدون .»(١)

-٥-

فإن كنا حقاً من الليبراليين ، ونؤمن بالحرية والديمقراطية ، فعلينا أن نرى في موقف «الإخوان» من «جمعة الغضب الثانية» ما اعتبروه «جمعة الوقيعة» وانقلاباً على الشرعية . . الخ . مواقف سياسية للرأي الآخر الحر . ولكن شرط عدم تجريم الآخرين المخالفين لهم في الرأي ، ورميهم بالكفر ، والخيانة . وشرط أن لا يُستعمل الدين أو نصوصه المقدسة ، لخدمة هذه المواقف السياسية المحضة . فإن خطأ الإخوان الأكبر خلال السنوات الماضية ، كان خطف الدين ، وامتطائه لأغراض سياسية محضة . وليس في ذلك خدمة للدين بل خدمة

---

(١) جماعة الأخوان في مصر : غوغائية بلا حدود ، وكذب صراح ، ورعب من يقظة الشعب ، جريدة «إيلاف» ، ٢٠١١/٥/٢٨ .

للسياسة . وإقحام الدين في السياسة ، كان على مدار العصور والدهور ، لمصلحة السياسة ، وضد الدين ، الذي كان دائماً هو المتضرر من هذا الإقحام القسري ، نتيجة لثوابت الدين ، وتحولات السياسة المستمرة ، ونتيجة لقداسة الدين ونجاسة السياسة .

-٦-

من المسلم به ، أن رياح الدولة الدينية بدأت بالهبوب على سطح النيل الرقراق . فمرحباً بالدولة الدينية ، إذا كان هذا خيار الشعب المصري الديمقراطي السياسي السليم ، الذي لا يشوبه عنف ، ولا يشوبه المال السياسي ، ولا يشوبه الضغط الديني الإعلامي والدعوي . فالوصول إلى الدولة المدنية الديمقراطية الحقة ، لن يتم ، ولن يتحقق ، إلا إذا حكمتنا هذه الدولة ، وتجاوزنا حكم الدولة الدينية الحالمة ، لكي نعرف بياضها من سوادها . فالتحقيق شرط التجاوز ، كما قال الفيلسوف هيجل .

مخاوف ومحاذير الثورة المضادة في مصر(*)

-١-

كانت الثورة الفرنسية ١٧٨٩ المثال المحتذى في كل أوروبا للعدالة ، والمساواة ، والإخاء . وهي وإن ظهر لها أعداء فيما بعد ، وفيما يعرف بـ«الثورة المضادة» ، فيكفيها أنها نشرت رياح الحرية في كل أوروبا ، كما قال الزعيم الهندي جواهر لال نهرو في رسالته عام ١٩٣٢ التي كتبها لابنته انديرا غاندي ،(١) يشرح لها معاني وآثار الثورة الفرنسية ، ويحذر الثوريين في العالم من أخطار «الثورة المضادة» التي تتمثل في عدة مظاهر منها :

١- كثرة الأحزاب وقيادة هذه الأحزاب الساعية إلى السلطة .

وهو ما نراه يحصل في مصر ، حيث تقوم فئات مختلفة على تكوين أحزاب جديدة لكي يتاح لها الاشتراك في الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة ، وهذا من حقها ، شرط أن لا يتم عزل الآخرين سياسياً . وعلى رأس هؤلاء جماعة الإخوان المسلمين ، التي أنشأت حزباً سياسياً

---

* ٢٠١١/٣/٩ .

(١) لمحات من تاريخ العالم ، ص ٨١ .

جديداً (**حزب الحرية والعدالة**).[1] ويبدو أن نواة هذا الحزب هي «**مجموعة العدالة والحرية**» الإخوانية، التي كان لها السهم الأوفر في ثورة ٢٥ يناير، وقامت بحملتين واضحتين قبل ٢٥ يناير: «**حملة قرع الأبواب**»، و«**حملة دعم البرادعي**»، مما يبرز دور «**الجماعة**» الرئيسي في ثورة ٢٥ يناير. ولا بُدَّ أن «**حركة ٦ إبريل**» ستتحول إلى حزب سياسي أيضاً، وستخوض الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة وكذلك «**الجبهة الديمقراطية**»، ومعها «**اتحاد شباب مصر الحرة**». ولنلاحظ أن مساهمة الإخوان المسلمين في «٢٥ يناير»، كانت من خلالهم مباشرة، ومن خلال فرق ثلاث أخرى هي: «**مجموعة العدالة والحرية**»، و«**حملة طرق الأبواب**»، و«**حملة دعم البرادعي**». وبذا يكون للإخوان في «٢٥ يناير» نصيب الأسد كما هو واضح، وكما يهمسون في مجالسهم الخاصة.

أما بخصوص الحزب الجديد (**حزب الحرية والعدالة**) فتبرز أسئلة عدة تحتاج إلى إجابات واضحة منها:

هل سيكون هذا الحزب دينياً أم سياسياً؟

وإذا كان الحزب دينياً، فما الفرق بينه وبين تنظيم «جماعة الإخوان المسلمين»؟

---

(١) هناك حزبان في العالم العربي بهذا الاسم، الأول جزائري أسسه أتباع طالب الإبراهيمي، والثاني كردي عراقي تأسس في كردستان.

وإذا كان الحزب سياسياً ، فهل سيُسمح للمرأة ، وللأقباط ، والمسيحيين الآخرين ، ولليهود المصريين ، وللبهائيين ، واليساريين الانضمام إليه؟

وكيف يمكن لجماعة الإخوان المسلمين ، وهي الجماعة التي تأسست دينياً عام ١٩٢٨ لمحاولة استرجاع الخلافة الإسلامية في مصر ، وفشلت حتى الآن ، وبعد مرور أكثر من ثمانين عاماً ، أن تؤسس حزباً سياسياً محضاً يحكم دولة مدنية لا دينية؟

وما مصير المرشد العام ، وأعضاء مكتب الشورى؟

٢- حذَّر نهرو في رسالته لابنته انديرا غاندي من القوى الرجعية الداخلية والخارجية المعادية للثورة . وكان من حسن حظ ثورة ٢٥ يناير أن جاري مصر : ليبيا والسودان ، أصبحا في موقف ضعيف جداً لا يقويان على التدخل في الأمور المصرية . أما إسرائيل فأمر تدخلها متروك للمستقبل ، ولما ستفعله مصر - فيما لو وصل الإخوان المسلمون إلى السلطة - بقضيتين رئيسيتين هما : اتفاقية كامب ديفيد ، واتفاقية مع إسرائيل لشراء الغاز المصري . وفي ضوء موقف مصر الجديدة من هاتين الاتفاقيتين ، ستحدد إسرائيل موقفها من مصر الجديدة .

٣- هناك نقطة مهمة يثيرها نهرو في رسائله لابنته ، وهي أن الإنسان استغرق زمناً طويلاً جداً قبل أن يكتشف أن مجرد المساواة أمام القانون والحصول على حق الانتخاب ، لا يضمنان له المساواة الحقيقية ، أو الحرية ، أو السعادة . وأن

الرجال القائمين على تصريف شؤون الحكم ما زالوا يملكون الوسائل الأخرى لاستغلال الإنسان . وتلك هي واحدة من مظاهر الثورة المضادة ، التي أصابت كثيراً من الثورات في التاريخ ، ومنها الثورة الفرنسية ، ويخشى على ثورة ٢٥ يناير منها . .

٤- من أكبر آفات الثورة المضادة ، أن تنشغل الدولة في حروب خارجية ؛ لذا ، فإن تهديد الإخوان المسلمين بإلغاء «اتفاقية كامب ديفيد» ووقف تزويد إسرائيل بالغاز المصري ، ربما سيقود مصر إلى حرب جديدة مع إسرائيل . وفيما لو فشلت الثورة الليبية ضد العقيد القذافي ، فإن هذا - ربما - سيقود إلى حرب ميليشيات إرهابية ليبية ضد مصر . وانشغال الدولة المصرية بمثل هذه الحروب ، سوف يصرفها عن الإصلاحات الكثيرة التي تسعى للقيام بها . وهو ما تمّ في فرنسا بعد الثورة الفرنسية ، حيث انتهى المطاف بدكتاتورية نابليون العسكرية . وهو ما حدث في مصر أيضا بعد عام ١٩٥٢ ، حيث دخلت مصر غمار حرب ١٩٥٦ ، وحرب اليمن ١٩٦٢ ، وحرب ١٩٦٧ ، وانصرفت كثيراً عن القيام بإصلاحات ضرورية .

-٢-

وفي هذا الشأن ، كانت «**مجموعة الأزمات الدولية**» في بروكسل التي تعمل لتحاشي الصدامات الدولية ، قد أصدرت

تقريرها حول «الحالة المصرية»[1]. ولخص التقرير كيف يمكن لمصر أن تتجنب الثورة المضادة، وذلك باتباع التالي:

١- ترجمة النشاط السياسي في الشارع إلى ممارسات سياسية تعددية ومؤسسية، وترسيخ وجود الحركة الديمقراطية، ووضعها في قالب مؤسسي لتجنب انقسامات الماضي.

٢- إن افتقار الحركة الديمقراطية إلى القيادة، وإلى ممثلين، وإلى برنامج مفصّل للتغيير، كان ميزة خلال المظاهرات، ولكن من شأن ذلك أن يتحول إلى عبء في المرحلة الانتقالية. لقد كان الرأي العام متقلباً، فقد ضجر من النظام، ولكنه في الوقت نفسه، كان يخشى عدم الاستقرار. وكان يمكن أن يعطي الأولوية لسيادة النظام على حساب الإصلاحات الديمقراطية العميقة في المرحلة المقبلة؛ لذا، لا بُدَّ من قيادة تاريخية للحركة الديمقراطية المصرية الجديدة. ويقول ألايجا زروان كبير محللي «مجموعة الأزمات الدولية» لشؤون شمال إفريقيا: «سيكمن التحدي في ضمان اتخاذ القرارات الحيوية بالإجماع للحد من مخاطر تآكل وحدة الهدف الحالية.»

٣- ليس المهم الإطاحة بمبارك ولكن المهم أيضاً هو الخطوة التي بعد ذلك. وهو ما يؤكده روبرت مالي، مدير برنامج «مجموعة الأزمات الدولية» للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوله: «لقد كانت الإطاحة بمبارك خطوة هائلة،

---

(١) كان التقرير في ٢٠١١/٢/٢٤ بعنوان: «هل انتصرت مصر؟».

ولكن القادم من التطورات ، سيكون بنفس الأهمية .» سيما وأننا نرى ، بوادر انهيار الدولة من خلال سطوة الشارع على كل مرافقها .

الإعلام المصري قبل وبعد ٢٥ يناير(*)

-١-

لعب الإعلام بسائر وسائلة المختلفة قديماً وحديثاً دوراً بارزاً ، في تنمية المجتمع والوطن بصفة عامة .

ولعب الإعلام دوراً كبيراً في الماضي في نشر أفكار الفلاسفة والمفكرين انتشاراً كبيراً . فلجأ معظم الفلاسفة ، والمفكرين ، وقادة الرأي في العالم إلى الإعلام ، وساهموا فيه مساهمة كبيرة . واعتبر هيجل أن قراءة صحف الصباح كصلاة الفجر .

ولجأ طه حسين في العشرينات من القرن الماضي إلى الإعلام ، لكي ينشر آراءه في النشاطات الإنسانية كافة . ويقول حلمي نمنم في كتابه (طه حسين والصهيونية) إن طه حسين عندما عُين في العشرينات أستاذاً للتاريخ القديم في الجامعة المصرية ، وعضواً في لجنة إعداد دستور ١٩٢٣ ، الذي ألغاه رئيس الوزراء إسماعيل صدقي فيما بعد ، لم يكتفِ بدوره الأكاديمي والسياسي هذا ، بل استخدم الإعلام والصحافة بالذات ، للمساهمة في الشأن العام ، ونشر أفكاره السياسية والثقافية . وحَرِصَ طه حسين على الكتابة ، في جريدة

(*) ٢٠١١/٤/١٣ .

«**الجريدة**» التي كان يصدرها أبو الليبرالية المصرية ومربي الجيل أحمد لطفي السيد (١٨٧٢-١٩٦٣) ، وتنطق باسم «**حزب الأمة**» . كما حرِصَ لطفي السيد على كتابة مقاله في جريدة «**المؤيد**» التي أسسها مصطفى كامل عام ١٨٨٩ . وفيما بعد حرِصَ طه حسين على كتابة مقاله الأسبوعي المشهور (**حديث الأربعاء**) في جريدة «**السياسة**» المصرية ، التي كان يرأسها محمد حسين هيكل ، وتنطق باسم «**حزب الأحرار الدستوريين**» الذي تأسس بعد ثورة ١٩١٩ . وكذلك حرِصَ طه حسين على إنشاء مجلة «**الكاتب المصري**» (١٩٤٥-١٩٤٨) التي كانت ممولة من مجموعة من رجال الأعمال اليهود المصريين من أسرة «هراري» ، وعلى رأسهم فيكتور هراري باشا ، الذي تولى الخزانة العامة في عهد الخديوي إسماعيل ، والتي اتُهمت - باطلاً - بميولها الصهيونية ، وبمناصرتها لإسرائيل . ولكن طه حسين ومواد المجلة ، التي استمرت بالصدور لمدة ثلاث سنوات ، أثبتت بأنها لم تقم على الإطلاق بمساندة الصهيونية بأي وجه من الوجوه ، بل إن مولي هذه المجلة ، رفضوا تأييد وايزمان (رئيس المنظمة الصهيونية العالمية) ، في دعوته لإقامة دولة إسرائيل ، عندما كان في زيارة للقاهرة عام ١٩١٨ ، كما قال حلمي النمنم في كتابه .[١] وبعد أن تم إغلاق مجلة «**الكاتب المصري**» ، أصرَّ طه حسين على مواصلة الاتصال بالجمهور عن طريق الإعلام ، وعن طريق

---

(١) طه حسين والصهيونية ، ص ١٥٦ .

الصحافة خصوصاً . ورأت الثورة المصرية ١٩٥٢ ، في تكليف طه حسين برئاسة تحرير جريدة «**الجمهورية**» كسباً سياسياً وشعبياً كبيراً لها . فرِئس طه حسين في عهد الثورة تحرير جريدة «**الجمهورية**» ، والكتابة فيها كل يوم اثنين ، ولكن في عام ١٩٦٤ ، توقف نشاط طه حسين في الإعلام ، وفي الصحف خاصة ، بعد أن تمَّ الاستغناء عنه في جريدة «**الجمهورية**» لسبب واه ، وبسبب جراحة قاسية في عموده الفقري ، وبلوغه الخامسة والسبعين .

ولم يكتف طه حسين بالكتابة في الصحافة بل أخذ يستعمل وسيلة إعلامية أخرى لنشر أفكاره ، وهي الإذاعة ، التي كان يذيع منها أحاديثه السياسية ضد وزارة إسماعيل صدقي في الثلاثينات ، مما يؤكد أهمية الدور الإعلامي لنشر الفكر والثقافة عامة .

يضاف إلى ذلك كله ، دور مجلة «الرسالة» التي أسسها أحمد حسن الزيات ، عام ١٩٣٣ . ومجموعة الجرائد والمجلات التي أسسها المفكرون والصحافيون الشوام ، الذين لجأوا إلى مصر من بلاد الشام ، هرباً من نقمة ومطاردة الاستعمار الفرنسي والعثماني لهم ، ومنها مجلة «**المقتطف**» التي أسساها يعقوب صروف وفارس نمر في الشام عام ١٨٧٦ ، ثم انتقلت إلى القاهرة . وجريدة «**الأهرام**» التي أسسها الأخوان بشارة وسليم تقلا عام ١٨٧٦ ، ووصفها طه حسين بأنها «ديوان الحياة المصرية المعاصرة ، كونها حفظت دقائق الحياة المصرية ، منذ تأسيسها على اختلاف ألوان هذه الحياة ، وتباين فنونها ،

ومذاهبها .» ومجلة «الهلال» التي أسسها جورجي زيدان عام ١٨٩٢ ، وكذلك كتاب «الهلال» ، وغيرها من الصحف والمجلات ، التي لعبت دوراً مهماً في الإعلام العربي ، وكانت نافذة ثقافية واجتماعية وسياسية مهمة للمثقفين العرب عامة ، وليس للمصريين فقط . وهذه النشاطات كلها جعلت من مصر منذ عشرينات وثلاثينات القرن الماضي ، في مركز القيادة الإعلامية للعالم العربي .

-٢-

ظل الإعلام المصري حراً - إلى حدود معينة - قبل ثورة ١٩٥٢ ، التي قامت فيما بعد بتأميم الإعلام المصري المقروء والمسموع عام ١٩٦٠ ، ثم المشاهَد بعد ذلك ، بعد أن تمَّ إنشاء محطة التلفزيون عام ١٩٦٠ أيضاً . ومنذ ذلك الحين ، وحتى الآن ، ما زالت الصحف القومية الكبرى الثلاث ،[1] مملوكة للدولة المصرية ، بالإضافة إلى مجموعة من المجلات كمجلة «المصوَّر» و «روز اليوسف» و «صباح الخير» ، وغيرها . كما أن جهازي الإذاعة والتلفزيون ما زالا مملوكين للدولة . وكانت نتيجة امتلاك الدولة لهذه الوسائل الإعلامية الضخمة ، التخلف ، وظهور إعلام في لبنان والخليج ، ينافس الإعلام المصري منافسة شديدة . فكأي جهاز حكومي من أجهزة

(١) «الأهرام» ، و«الأخبار» ، و«الجمهورية» .

حكومات العالم الثالث ، كان عسيراً وصعباً على الإعلام المصري ، أن يتقدم ويأخذ بالأساليب الحديثة للإعلام وأجهزته . ولكن هذا العسر وهذه الصعوبة قد خفّت بعد أن ظهر إعلام المعارضة المصرية من صحف وفضائيات في العشر سنوات الأخيرة ، من نهاية القرن العشرين .

-٣-

كنا نتوقع بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، أن يتمّ تغيير النظام الإعلامي والديني والاجتماعي ، وليس السياسي فقط . ولكن فوجئنا بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، بإقالة معظم العاملين الرسميين في الصحافة المملوكة للدولة وبأجهزة الإذاعة والتلفزيون . فكان من المفروض أن تتخلى الدولة المصرية الجديدة بعد ثورة ٢٥ يناير ، عن ملكيتها لهذه الأجهزة ، لتصبح شركات أهلية مساهمة ، أو ذات إدارات ذاتية ، كما هو الحال في بريطانيا مثلاً ، بالنسبة لهيئة الإذاعة البريطانية **BBC** ، بحيث لا تتبع هذه الهيئة ، ولا تخضع لأي من الحزبين البريطانيين (حزب العمال ، وحزب المحافظين) المتعاقبين على الحكم ، وإنما تكون تبعيتها للشعب البريطاني ، وولاؤها للوطن البريطاني فقط .

ولكن ما تمّ مؤخراً في مصر الجديدة ، بالنسبة لأجهزة الإعلام المختلفة ، أن تبدلت الوجوه فقط ، فأُقيل رؤساء التحرير ، ورؤساء مجالس الإدارة ، وجيء بوجوه جديدة موالية لثورة ٢٥ يناير ، وهو ما حصل تماماً بعد عام ١٩٥٢ . وبذا تكون مصر

الجديدة ، قد عادت إلى قديمها ، وما كان قائماً قبل وأثناء ستين عاماً مضت .

إن التجديد لا يكون بمجرد تغيير الأشخاص ، بقدر ما يكون بتغيير التفكير ، والخطط ، والأهداف ، وبضمان الحريات ، وإشاعة ثقافة الالتزام ، لا الإلزام .



في الثورة العربية

العقلانية والخرافة
في الفكر السياسي العربي(*)

-١-

ليست العقلانية المطلقة دليل الصواب والصلاح . فالعقل الإيديولوجي - على سبيل المثال - عبارة عن أداة لتحقيق مآرب وأغراض سياسية واجتماعية . وفي هذا يقول الفيلسوف الألماني ماكس هوركايمر في كتابه **كسوف العقل Eclipse De La Raison** عن العقل الإيديولوجي الذي فقد استقلاله بعد أن التهمه الوحش الإيديولوجي «أصبح خاضعاً للمسار الاجتماعي . فلم يعد هناك سوى مقياس وحيد لقياس قيمة العقل ، وهو قيمته الإجرائية ، ودوره في السيطرة على البشر والطبيعة .»

ولكن الأخطر من هذا ، عندما يختفي دور العقل نهائياً ، وتفرغ ساحة الحياة من العقل ، وتحلُّ محلَّه الخرافة ، وخاصة الخرافة الإيديولوجية كذلك ، سواء كانت سياسية ، أو اجتماعية ، أو دينية . وقد تنبه هوركايمر إلى هذه النقطة المهمة في الكتاب ، الذي نشره مع الفيلسوف الألماني الآخر أدورنو

(*) ٢٠١١/٢/٧ .

بعنوان جدلية العقل المستنير Aufklarung . واستطاع هذان الفيلسوفان أن يميزا بين العقل المستغل من قبل الإيديولوجيا ، بحيث يتحول إلى أسطورة في النهاية ، ويقع فريسة للتلاعبات الإيديولوجية وللنزعات الفكرية المانوية كما يقول الفيلسوف الإيراني شايغان . وهو ما تم في عصر الأنوار الأوروبي حين انحطَّ العقل إلى مستوى الخرافة والذهان الهذائي Paranoia . وقد شاهدنا في العالم العربي هذه الأيام مدى تسلّط الإيديولوجيا الدينية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام موجات الإرهاب . إذ كانت الإيديولوجيا الدينية تعني : مجاهدين + أفكار الجهاد + الفعل الإرهابي . في حين أن الإسلام كان يعني عقيدة ، وتعاليم روحية ، وشعائر . وكما يقول شايغان فإن الثقافة الإسلامية تقتصر على تكوين رجال دين ودعاة وهداة . في حين أن الإيديولوجيا الدينية تقوم بتربية وتنشئة إرهابيين دينيين ، لا علماء ، ولا أساتذة جامعيين ، ولا مخترعين مبدعين . وهو المطب السحيق الذي وقع فيه المفكر السياسي/الديني الإيراني علي شريعتي .[1]

-٢-

إذن ، من السهل أن يتحول العقل إلى خرافة أو أسطورة ، أو خرافة أسطورية ، كما حصل في جانب من عصر الأنوار ، نتيجة للمبالغة في استعمال العقل من قبل بعض المفكرين ، وعلى

(١) (١٩٣٣-١٩٧٧) (الأب الروحي للثورة الخمينية) .

رأسهم كانط . ولكن ذلك لم يحدث لدينا نحن العرب في العصر الحديث ، حيث تم اغتيال العقل كما قال المفكر السوري/الفرنسي برهان غليون ، وسيطرت الخرافة Fable وليست الأسطورة Myth على الحياة العربية ، وخاصة الناحية السياسية وما زالت حتى الآن .

والفرق بين الخرافة والأسطورة ، أن الخرافة لا عمق فلسفياً لها ، وليست صالحة لكل زمان ومكان ، كما هو الحال في الأسطورة ؛ لذا ، فقد عاشت الأساطير اليونانية القديمة حتى وقتنا الحاضر . وما زلنا نستعملها في الأدب ، وخاصة في الشعر ، والمسرح ، والرواية . ولعل العالم العربي لم يشهد في تاريخه الطويل خرافات سياسية كما شهد في العصر ، لكثرة كوارثه ونوازله . فكلما كثرت نوازل وكوارث أمة متخلفة ، زاد انتشار الخرافات في مجتمعاتها .

-٣-

لقد نقل إلينا من أرخوا للمجتمع العسكري شواهد كثيرة على انتشار السحر والخرافة والشعوذة في المجتمع العسكري المصري . فكلنا يذكر خرافة ظهور السيدة العذراء في كنيسة «الزيتون» ، في القاهرة في العام ١٩٦٨ ، على إثر هزيمة ١٩٦٧ ، وكيف أن السيدة العذراء هي التي ستحرر القدس ، وتعيد سيناء . وكيف تولّت جريدة «الأهرام» ، في ذلك الوقت الترويج الإعلامي الواسع لهذه الخرافة ، ونشرت صوراً للسيدة العذراء ، تظهر بكاملها على سحاب ناصع البياض ، أو بشكل نور يسبقه انطلاق أشكال

روحانية تشبه الحمام . وكيف أن عدداً من أساتذة الجامعة تصدوا لعلمنة هذه الحادثة . وقام رجال دين ومفكرون وعلماء بكتابة مقالات علمية ، لإثبات هذه الحادثة وتعليلها . وذلك كله ، نتيجة لخيبة الأمل والهزيمة التي حلت بالأمة العربية في العام ١٩٦٧ . وكذلك القصة التي روتها فتاة مصرية ، تقول فيها إن العذراء قد أجرت لها عملية جراحية ناجحة . وقد قامت مجلة «روز اليوسف» بالترويج لهذه القصة ، ونشر تفاصيلها . وكان ذلك كله ، بوحي من السلطة الحاكمة لتخدير الشارع المهزوم والمجروح في كبريائه القومية والوطنية .

كذلك ، نذكر الفضيحة التي نشرتها جريدة «الأهرام» ، في العام ١٩٧١ ، حول اشتغال رجال القمة السياسيين المصريين ، من كبار معاوني عبد الناصر بتحضير الأرواح ، ومنهم وزير الحربية الفريق أول محمد فوزي ، وسامي شرف ، سكرتير الرئيس عبد الناصر للمعلومات ، وشعراوي جمعة وزير الداخلية . وكل هؤلاء من العسكريين . وكان الوسيط بين هؤلاء وبين الأرواح المزعومة أستاذاً جامعياً . وحسب الرواية ، فإن هؤلاء كانوا يقومون بسؤال «الجان» للحصول على إجابات تتعلق بالوضع العسكري والسياسي!

كذلك ، انشغال كثير من الكتاب والصحفيين المصريين بمسألة تحضير الأرواح وعلى رأسهم أنيس منصور . كما قام الكاتب المصري الآخر مصطفى محمود بالدور نفسه . وقد نشر أنيس منصور ، أن السفير المصري في جاكرتا ، وطاقم السفارة هناك ، كانوا يقومون بتحضير الأرواح بالسلّة .

-٤-

يؤكد المفكر العراقي وعالم الاجتماع فالح عبد الجبار، في كتابه **(معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي)** أن الإسلام كثيراً ما امتُطي واستُخدم كإيديولوجيا بديلة عن الإيديولوجيا القومية، كسبيل إلى تحقيق أهداف ومآرب سياسية مختلفة، وذلك على غرار ما تمَّ من استعمال للخرافة في الستينات من القرن الماضي. فيذكر عبد الجبار كيف استبدل صدام حسين شعار «البعثي يتقدم» بشعار «المؤمن يتقدم» وهو ما اصطُلح عليه بـ «التدين الشعبي» الذي شرحته وافراً، الباحثة التونسية زهيّة جويرو في كتابها **(الإسلام الشعبي)**.

من مظاهر غباء الدكتاتوريات العربية(*)

وقعت الدكتاتوريات العربية بعد الاستقلال، في نهاية النصف الأول، ومطلع النصف الثاني من القرن العشرين في أخطاء جسيمة، ومنها ما كان أخطاءً قاتلة، ربما لم يكن لها التأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ذاته في ذلك الوقت على الأوطان والمواطنين، نتيجة - ربما - لامتداد «سكرة» الاستعمار، في ذلك الوقت. واستمرار مفعول «سعادة» المخدِّر الاستعماري، الذي كانت الشعوب تشعر به، من جرَّاء هذا المُسكِر أو المخدِّر. ولكن ما إن زال مفعول هذا، حتى بدأت الشعوب تسأل.

لقد فاض الكيل؟

ولم تكن هناك إجابات شافية لتساؤلاتها، ولكنها ظلت تسأل، وتتساءل دون جواب، إلى أن فاض بها الكيل، وخرجت هذه التساؤلات إلى الشوارع. ولكن الدكتاتوريات العربية التي كانت قد ترسَّخت في الحكم طيلة عقود مختلفة،

(*) ٢٠١١/٥/٤.

بأركان من أجهزة الأمن المختلفة والمتعددة، خرجت إلى «شعوب الشوارع»، بأجوبة سريعة، ومتهورة، ولاهثة، وكثيرة، فيها الكثير من العسل، ولكنه عسل مرٌّ، ومرير بطعم الحنظل. وظهر الكذب، والرياء، والخداع واضحاً، على سطح هذه الوعود، وكست المراوغة وجهها، كما المساحيق الرخيصة على وجه العجوز الشمطاء.

ماذا أيقظ الشعوب؟

ولكن الشعوب التي أيقظتها ثورة المعلومات والاتصالات والعولمة، وسقوط الدكتاتورية العظمى في الاتحاد السوفيتي، وانهيار جدار برلين، واجتياح العراق، وسقوط الدكتاتورية، و(طفحان) «المجاري» السياسية، وانتشار رائحتها الكريهة، التي زكمت الأنوف، وعافتها النفوس، وانتشار الكثير من «بعوض» السياسة، وأمراضها الخطيرة القاتلة، ومنها التثبيت والتوريث، وقفت هذه المرة، وغادرت مضاجع نومها «الكهفي»، ونصبت خيامها، ومنصاتها، في الميادين والشوارع، وطلبت السلطات الحاكمة للمحاكمة، والحساب، والعقاب، والسؤال، والإجابة، والاستجابة.

من مظاهر غباء الدكتاتوريات

عالم الاجتماع السياسي اليوناني نيكوس بولسنتزاس في كتابه عن **«أزمة الدكتاتوريات»** في اليونان واسبانيا والبرتغال، يحاول أن يستعرض مظاهر غباء الدكتاتوريات في

هذه البلدان ، والتي قادت إلى الثورة والإصلاح والتغيير . وهذا الغباء ينطبق أيضاً على الدكتاتوريات العربية التي تصارع الحق الثوري الآن ، فمن مظاهر غباء هذه الدكتاتوريات :

١- لم تفطن الدكتاتوريات إلى الإصلاح والتغيير إلا عندما انتفضت الشوارع . ورغم أن هذه الدكتاتوريات قضت مدة طويلة في الحكم ، إلا أنها لم تفعل شيئاً من أجل الإصلاح والتغيير . وفي الظن أن الأنظمة الدكتاتورية العربية كمثيلتها الدكتاتوريات السابقة في اليونان ، واسبانيا ، والبرتغال ، ليست غير راغبة في الإصلاح والتغيير . وهي تعلم أن التغيير والإصلاح من صالحها ، ويطيل بقاءها في الحكم ، ويجنبها الكثير من الاضطرابات الشعبية والأمنية ، ولكنها رغم ذلك ، لم تقم بالإصلاح والتغيير لعجزها ، وعدم قدرتها على القيام بذلك . فالتغيير والإصلاح يحتاجان إلى مقدرات ومكونات خاصة ، غير متوفرة في الدكتاتوريات عموماً ، ومنها الدكتاتوريات العربية .

٢- لا تؤمن الدكتاتوريات ، وخاصة الدكتاتوريات العربية ، بالحوار مع المعارضة ، ومع الرأي الآخر . وأداتها الوحيدة للاتصال بالمعارضة والاحتكاك بالرأي الآخر هو العنف والقمع ، وهو القوة البوليسية ، مستندة على ما تملك من أجهزة أمنية قوية ، تستطيع المقاومة إلى حين (كما هو الحال في ليبيا ، وسوريا ، واليمن) ولكنها لا تلبث أن تنهار ، وتستسلم (كما هو الحال في تونس ، ومصر) . ولكن هذه الأجهزة الأمنية عامة ، لا تزيد المقاومة والمعارضة الشعبية

إلا قوةً وإصراراً على مواصلة السعي لإسقاط ، وتغيير النظام . فالعنف الحكومي والسلطوي ، يقابله دائماً عنف شعبي . ويمتد هذا العنف ، لكي يصبح ثورة شاملة بعد ذلك ، كما رأينا في تونس ، ومصر ، وليبيا ، واليمن ، وسوريا ، وغيرها .

٣- يقول نيكوس بولسنتزاس ، إن كثيراً من الدكتاتوريات تعجز عن السيطرة على الشارع بالقمع ، فتحاول استمالة البورجوازية الداخلية ، والاعتراف بالمجتمع المدني ، والواقع النقابي ، لكي يصبح لديها فيما بعد « محاورون مناسبون» ، وممثلون في المفاوضات ، والاتفاق حول المنازعات مع الطبقة العاملة .

٤- إن الأنظمة الدكتاتورية العربية لم ترقَ في «واقعها التاريخي وفي قواعدها الشعبية» ، حتى إلى الفاشية والنازية المُستنكَرة والمذمومة تاريخياً ، وذلك بعجزها عن أن تصبح حركات جماهيرية حقيقية ضخمة ، على غرار ما كان في ايطاليا وألمانيا . ففي ايطاليا كان أكثر من ٧٠٪ من الشعب الايطالي فاشياً . وفي ألمانيا كان أكثر من ٨٠٪ من الشعب الألماني نازياً . ولكن الدكتاتوريات العربية كمثيلاتها في اليونان ، واسبانيا ، والبرتغال ، ظلت منعزلة عن الجماهير الشعبية ، ولا سيما الطبقة العاملة ، ولم تنجح الدكتاتوريات العربية في أن تتأصل في المجتمع جدياً ؛ لأنها اختارت أن تكون وحدها في السلطة ، لا ينازعها منازع ، ولا يشاركها شريك .

٥- كانت وما زالت الدكتاتوريات العربية تُشيع ، وتُذيع - خطأً وكذباً - أن كل حراك شعبي ضدها هو بوحي ، ودعم ، وتأييد من الخارج . وكانت وما زالت الدكتاتوريات العربية ، تستعمل «الإسلام السياسي» وعناصره ، كفزّاعة ضد كل تغيير ، أو المطالبة بالإصلاح . بل وصل الحد ببعضها - كسوريا مثلاً - إلى استعمال السلفيين كمبرر لقتل المتظاهرين في شوارع درعا وبانياس ، بأن تُظهر هؤلاء السلفيين - وهم من عناصر المخابرات السورية كما قال المفكر السوري/الفرنسي برهان غليون في فضائية «الجزيرة» ، ٢٠١١/٤/٢٨ بلحى مستعارة ، وملابس كملابس السلفيين ، وتجعلهم يرمون رجال الجيش بالحجارة ، لكي يرد الجيش على المتظاهرين كافة بالنيران القاتلة . وهي حيلة ومراوغة من السلطات السورية ، لكي لا تُظهر الثورة الشعبية السورية على حقيقتها ، أمام الرأي العام السوري والعربي ، وأمام مجلس الأمن ، الذي يتحفّز لإصدار قرار ضد سوريا على غرار القرار ١٩٧٣ ، الذي صدر ضد حكم القذافي .

٦- رغم تنازلات كثيرة في الماضي للطبقة العاملة من قبل الأنظمة السياسية الدكتاتورية ، إلا أن هذه الأنظمة لم تنل من الطبقة العاملة غير المعارضة ، والمقاومة . ففي مصر التي تُشكّل فيها القوى العاملة ، أكبر القوى الشعبية عدداً وتأثيراً ، سواء في الشارع ، أو في مجالس الشعب ، لم تقف هذه القوى في ثورة ٢٥ يناير إلى جانب السلطة ، بقدر ما وقفت ، ودعمت ثورة ٢٥ يناير .

٧- لم تَعُدْ الدكتاتوريات العربية تدرك وتعي ، أن الاستقواء بالخارج الذي كان عيباً كبيراً ، وسلاحاً يستعمله الخصم للهجوم على خصمه الآخر في القرن التاسع عشر ، وما قبل ذلك ، لم يعد عيباً ، بل امتيازاً يحصل عليه الخصم لكي يتغلب على خصمه . فقد شهدنا في الحرب العالمية الثانية ، كيف استعانت أوروبا بأمريكا لقهر النازية والفاشية . وقد تمَّ لها ذلك . ويقول بعض المؤرخين ، بأنه لولا التدخل الأمريكي في الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ، لتغير مجرى هذه الحرب ومسارها . ولربما كانت النازية الآن ، هي التي تحكم أجزاء كبيرة من أوروبا إضافة إلى ألمانيا . وأنه لولا تدخل «حلف الناتو» العسكري في الصراع في البوسنة والهرسك ، لتطور هذا الصراع في التسعينات من القرن الماضي . وكذلك كان الحال في التدخل الأمريكي والسوفيتي ضد العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ . وفي التدخل الأمريكي لإخراج السوفيت من أفغانستان عام ١٩٨٩ . وأنه لولا التحالف الدولي بقيادة أمريكا لما خرج صدام حسين من الكويت ، ولظلت الكويت محافظة عراقية ، كما أعلنها صدام عام ١٩٩٠ . وهذه المظاهر وهذه الأحداث ، لم تعد ذماً لطرف من قبل طرف آخر . ولم تعد عيباً أو انتقاصاً من كرامة وشرف شعب من الشعوب ، أو أمة من الأمم . صحيح أن بعض المؤرخين في الماضي ، اعتبروا الاستقواء بقوة خارجية ، شأناً معيباً . والسبب في ذلك ، أن المصالح بين الدول والأمم لم تكن

على هذا النحو من التشابك، والتداخل، والترابط، والتلاحم. كما أن العولمة التي ظهرت في نهايات القرن العشرين، لم تكن على هذه النحو من الفهم، والوعي، والانتشار، والتجذُّر. ولولا منطق وواقع العولمة الحالي، لما استطاع الثوار الليبيون - مثلاً - الاستعانة بمجلس الأمن والقرار رقم ١٩٧٣، القاضي بالتدخل العسكري لحماية الثورة الشعبية الليبية، وضرب نظام القذافي في الصميم، في ظل عدم توازن القوى العسكرية بين نظام القذافي والثورة الشعبية الليبية.

٨- من المعروف - كما شاهدنا في البلشفية والنازية - أن الدكتاتوريات لا تستطيع الحكم بالقمع وحده، وأن الإيديولوجيا في هذه الحالة ضرورية جداً، لكي تستطيع الدكتاتوريات تغطية أعمالها القمعية. وهذا ما شاهدناه في العراق قبل ٢٠٠٣، وما بعد ذلك، وما شاهدناه في سوريا، وليبيا أيضاً، وكذلك في مصر، واليمن. وكان الحزب الحاكم في هذه البلدان هو «القائد»، وهو الساهر على الإيديولوجيا الحزبية، التي كانت واضحة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى غامضة. ويقول نيكوس بولسنتزاس إن بعض الدكتاتوريات في الغرب، يوجد لديها أجهزة متخصصة بالسيطرة السياسية/الإيديولوجية على الطبقة العاملة، والطبقات الشعبية. وقد شاهدنا التأثير الكبير لحزب البعث في العراق قبل ٢٠٠٣، وفي سوريا كذلك. أما بعد ٢٠٠٣ فقد حلَّ حزب **«الدعوة»**

الإسلامي محلَّ حزب البعث في حكم العراق . وحلَّ نوري المالكي (أمين عام حزب الدعوة) محلَّ صدام حسين (أمين عام حزب البعث السابق) .

٩- من أخطاء الدكتاتوريات العربية ، تعزيزها للطائفية الدينية والعنصرية ، وارتكانها إلى هذه الطائفية ، كما شاهدنا ذلك في سوريا ، والعراق ، وبعض دول الخليج . وكان تمييز طوائف دينية وقومية على أخرى من قبل السلطات الحاكمة سبباً في نقمة الطوائف الأخرى المحرومة من معظم الامتيازات السياسية ، والاجتماعية ، والعسكرية كذلك .

١٠- كذلك ، فإن اعتبار الدكتاتوريات العربية بأن «الأمن سيد الأحكام» ، واستبدال «الرأي العام» بـ«الأمن العام» كان من أكبر الأخطاء التي أودت بمستقبل الدكتاتوريات العربية . فلم يستطع «الأمن العام» أن يحمي هذه الدكتاتوريات من غضبة الشارع العربي التي انفجرت في نهاية ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ ، ويطيح بأكثر من دكتاتورية ، ويقف في وجه أكثر من دكتاتورية ، ويقاوم أعتى الدكتاتوريات في العالم العربي ، كما يفعل الآن .

الجيش والسلطة والثورة![*]

يقول بعض المؤرخين : إذا أردت أن تصل في العالم الثالث إلى السلطة بسرعة ، فعليك الانخراط في الجيش ، لا الانخراط في الأحزاب السياسية .

في القرن الثامن عشر ، كتب ميرابو يقول عن الجيش البروسي (الألماني) ، حين كانت بروسيا البلد الأكثر نفوذاً ، وقوة في العالم في ذلك الوقت :

«بروسيا دولة لا تملك جيشاً ، الجيش هو الذي يملك الأمة . وهو الذي استولى على الأمة .»

ومنذ ذلك الوقت والجيش يلعب دوراً كبيراً في مصير الدول والأمم . فمع تزايد نفوذ «المجتمع الصناعي العسكري» ، واتساع «الصناعات العسكرية» ، بحيث أصبحت تُشكِّل القطاع الأهم في اقتصاد أمريكا والدول الأوروبية المنتجة للسلاح ، كما يقول الباحث الأمريكي وليام بفاف ، مؤلف كتب عدة في السياسة والاستراتيجيات العسكرية ، والمحرر في ملحق New York Review Of Books في بحثه «**صناعة انعدام الأمن : كيف تُعرِّض النزعة العسكرية أمريكا للخطر؟**»[1]

(*) ٢٠١١/٤/٢٧ .

(١) عرضت جريدة «اللوموند ديبلوماتيك» جزءاً منه .

صانعو السلاح هم الملأ الأعلى

أصبح صانعو السلاح من مقرري وفارضي سياسات الدول في كثير من الأحيان . أما قول ميرابو السابق ، فأكثر ما ينطبق اليوم على أمريكا التي بدأت الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١ ، ثم على العراق ٢٠٠٣ ، وقبلها على العراق عام ١٩٩١ . ومنذ حرب أمريكا على فيتنام (١٩٥٦-١٩٧٥) ، وقبلها كوريا ، وبعدها اجتياح كمبوديا ، وجرانادا ، وجمهورية الدومينيك ، والسلفادور ، والصومال ، أصبح العالم يشير إلى أمريكا بقوة السلاح ، وقوة الجيش . في حين أن هذا الجيش ، كان في الحرب العالمية الثانية ، لا تتعدى قواته ١٧٥ ألف عنصر ، ثم بدأ بعد الحرب العالمية الثانية تسريحاً سريعاً لقوات هذا الجيش ، ولم يتوقف هذا التسريح ، إلا عند بدأت الحرب الباردة بين القوتين العظميين (أمريكا والاتحاد السوفيتي) .

دور الجيش في الثورة

هل نستطيع القول ، إن الجيش لعب دوراً كبيراً في تشكيل الدول والحكم في العالم العربي بعد النصف الأول من القرن العشرين ، وبعد أن نالت الدول العربية استقلالها من بريطانيا وفرنسا ، مستثنين من ذلك دول الخليج العربية ، التي لم تكن فيها عناصر عسكرية قادرة على الاستيلاء على الحكم ، في ذلك الوقت ، وما زالت عناصرها العسكرية حتى الآن غير مؤدلجة؟

الشعب يوقد الثورات ، ولكن الجيش هو الذي يحميها من أعدائها ، ويمهد لها الطريق لكي تأخذ مداها . ففي رسالة بعث

بها جواهر لال نهرو إلى ابنته عام ١٩٣٢ ، قال لها :

«والظاهر أن الثورات تصل إلى مرحلتها الحقيقية ، عندما يعصي الجيش - وهو دعامة الحكومة الأولى - الأمر بإطلاق النار على إخوانه من أفراد الشعب الثائرين .»[١] وفي بحث سلام كواكبي مدير «**مركز الكواكبي للانتقال الديمقراطي**» ، وبسمة قضماني المديرة التنفيذية في مؤسسة «**مبادرة الإصلاح العربي**» ، بعنوان «**الجيوش والشعوب والحكام المتسلطون**» يقول هذان الباحثان :

«إن معظم الزعماء العرب ، وإذ عرفوا الوزن التاريخي للجيش في بناء الدولة القومية بعد الاستقلال ، سواء تحذَّروا من هذا الجيش أم لا ، أدركوا بسرعة ، الخطر الذي يكمن في الجيش .»

الجيش والثورة المصرية

وفي مصر تنامى دور الجيش في الحياة السياسية ، منذ عام ١٩٥٢ ، وقيام الثورة المصرية ، وقبلها أثناء الثورة العُرابية ١٩٨١ . وامتد هذا التنامي في عهد عبد الناصر ، وعهد السادات . وقوي دور الجيش في الحياة السياسية أكثر فأكثر في عهد مبارك ، الذي جاء هو شخصياً من الجيش ، ولكن ذكاءه خانه عندما تقاعس في تولية نائب له من كبار ضباط الجيش الحاليين بسرعة ، ومنذ أن تولَّى السلطة عام ١٩٨١ . وكان هذا مجال استياء الجيش منه . وزاد الطين (بلَّه) ، حين عين مبارك نائباً له

---

(١) لمحات من تاريخ العالم ، ص ٨٩ .

في الساعات الأخيرة قبل تنحيه ، من خارج الجيش . فاللواء عمر سليمان ، رغم أنه كان عسكرياً سابقاً حتى عام ١٩٩٣ ، حيث تولّى رئاسة الاستخبارات العامة . فالمؤسسة العسكرية ، كانت تنظر إلى عمر سليمان كسياسي وليس كعسكري ، حيث تولّى سليمان الملف السياسي الفلسطيني ، وقام بعدة مهام مكوكية سياسية للتوسط بين الحركات الفلسطينية ، لا سيما الخلاف بين «فتح» و«حماس» . كما تولّى مهمة الوساطة السياسية حول صفقة الإفراج عن العسكري الإسرائيلي الأسير لدى حركة «حماس» (جلعاد شاليط) ، والهدنة بين الحركة وإسرائيل ، والمفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين . كما إنه قام بعدد من المهمات الدبلوماسية في عدد من الدول كالسودان ، وليبيا . ومرّت فترة كان فيها سليمان هو الواجهة الخارجية للسياسة المصرية . وطغى دوره على دور وزير الخارجية المصرية .

الجيش وثورة ٢٥ يناير

من الواضح ، أن الجيش المصري قد لعب دوراً رئيسياً وحيوياً في تثبيت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . فكان هذا الجيش هو السند ، وهو الداعم لهذه الثورة . ولولا دعمه الكامل لهذه الثورة لما استطاعت الثورة أن تقف في وجه الأجهزة البوليسية والأمنية التي كانت قادرة على قمعها ، كما سبق أن قمعت في السنوات الستين الماضية منذ ١٩٥٢عدة انتفاضات مصرية شعبية ، في مختلف العهود والأمكنة المصرية . وكانت قوة الجيش المصري

الداخلية سنداً لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ودعمها ، وتعاظمت هذه القوة في حرب ١٩٧٣ . وكذلك تعاظمت هذه القوة ، منذ ١٩٧٩ حين بدأت أمريكا بمنح الجيش مبالغ مالية سنوية ، جنى منها جنرالاته فوائد اقتصادية ومالية كثيرة . فبنى بعضهم مراكز تجارية ضخمة ، وقام البعض الآخر باستثمار أمواله في المنتجعات البحرية .

ورغم عتب الجيش على مبارك ، لعدم اختياره - مبكراً - نائباً للرئيس من بين صفوفه مباشرة كقائد الجيش ووزير الدفاع حسين طنطاوي ، إلا أن الجيش في عهد مبارك كان هو الحاكم الفعلي لمصر . فمنه رئيس الجمهورية . ومنه سائر المحافظين برتبة لواء في المحافظات المصرية . ومنه مدراء الشركات الكبيرة . ومنه الوزراء . ومنه كبار ضباط الأمن ، ووزراء الداخلية . وهذا كله لم يكفِ الجيش ، الذي ظل عاتباً على مبارك ، وخاصة في السنوات الأخيرة عندما امتلأ الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم برجال الأعمال المصريين ، الذين أصبحوا يديرون شؤون البلاد ، وأصبح العسكر من لواءات الجيش في المحافظات ، وفي الوزارات ، عبارة عن إداريين لا غير .

كذلك كان غضب الجيش على مبارك ، عندما بدأت حملة التوريث لجمال مبارك بالتصاعد ، والتفاعل ، والجدية . فكان الجيش ينتظر زوال عهد مبارك بفارغ الصبر ، إلى أن حانت فرصة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، لكي يظهر الجيش من جديد ، ويلعب دوره السياسي الذي كان يتمناه ، وهو ممارسة الحكم ، علماً أن كثيراً من جنرالاته يؤكدون ، بأنهم لا يحكمون مصر ،

ولن يحكموها مستقبلاً ، وأن ما يفعلونه ، هو «**إدارة ثورة ٢٥ يناير** .»

«الأمنقراطية» العربية

كانت مصر تسعى - كبقية الدول العربية الأخرى - إلى تثبيت «الأمنقراطية» Sécuritocratai ، وهو التعبير الذي جاء به عالم السياسة السوداني حيدر إبراهيم علي ، مدير «**مركز الدراسات السودانية**» ، ووصف به هدف معظم الدول العربية من إقامة أجهزتها الأمنية . وقال في ورقته (**الاستبداد وحكم التغلب في أنظمة الحكم العربية المعاصرة**) المقدمة في اللقاء السنوي الرابع عشر لمشروع «**دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**» المنعقد في جامعة اكسفورد في ٢٠٠٤/٨/٢٨ ، من أن «المجتمعات العربية والإسلامية لم تستطع التفاعل منذ قرون مع الأفكار والفلسفات القادمة من خارج المنطقة جغرافياً ، ومن خارج الإسلام عقلياً . لذلك وجدت نفسها في عزلة ، أصبحت في السنوات الأخيرة ملمحاً انتقائياً . فالثقافة العربية لم تعتبر الحرية من الأولويات في سلم القيم العربية ، ولا المتقدمة في اهتمامات العقل والفكر العربيين . وقد ابتكر الاستبداد العربي الجديد في لباسه العسكري ، كل وسائل القمع ، والتخويف ، والتهميش ، والترهيب ، والترغيب ، من أجل البقاء في السلطة . فالنظم العسكرية في العالم العربي ، اعتمدت على قوانين الطوارئ والأوامر الدستورية المؤقتة ، بقصد التهرب من وضع دستور

دائم . ومن أهم [إبداعات] السلطة العربية [فكر الأمن القومي أو الوطني] . فصارت الأجهزة الأمنية هي البديل للأحزاب السياسية والمجتمع المدني . وأصبحت ميزانيات الأجهزة الأمنية ، تفوق ميزانيات التعليم والصحة والثقافة . وفي بعض البلدان العربية ، أصبحت ميزانيات هذه الأجهزة من أسرار الدولة العليا ، التي لا تخضع لنقاش ، أو موافقة من برلمان ، أو مجلس شعب .»

الجيش يحمي الثورة

وكما تدخل الجيش التونسي لحماية الشعب ، وإرغام بن علي على التنحي بالتنسيق مع أمريكا - على حد تعبير سلام كواكبي وبسمة قضماني- فكذلك فعل الجيش المصري في مبارك . حيث «أتاحت الساعات الأربع والعشرون الأخيرة ما بين ١٠-٢٠١١/٢/١١ للجيش أن يوفر للتظاهرات الحجم الكافي ، عبر تسهيله وصولها إلى مختلف المباني الرمزية للحكم (البرلمان والقصر الرئاسي) بطريقة تجعل الثورة هي السبب في سقوط النظام . وبهذا استعاد الجيش دوره كصانع رؤساء . وطرح نفسه من جديد ، كقائم على تجديد النظام السياسي بأكمله .» بعد أن فرض نفسه كحامٍ للثورة ، ومالئ للفراغ الأمني في الشارع المصري ، والذي سببته الشرطة والأمن العام ، بعد انسحاب رجال الأمن المصري من الشارع ، وتركه لحماية الجيش .

الجيش وأمريكا والثورة

من الملاحظ أن الجيوش العربية ، التي لعبت أدواراً مميزة في السياسة العربية بعد الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن ، كانت لها ارتباطات أمريكية من قريب أو من بعيد ، سواء من حيث التسليح ، أو التدريب ، أو التمويل ، أو القيام بمناورات عسكرية مشتركة .

فهل يعني ذلك ، أن هذه الجيوش العربية ، كانت تتحرك – وما زالت – سياسياً ، بما يضمن المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى؟

تلك مقولة تحتاج إلى بحث ، وتوضيح ، وشجاعة .

الثورات والمفكرون والحريات؟[*]

-١-

استضاف التلفزيون المصري في أحد برامجه ،[١] الفيلسوف والمفكر المصري مراد وهبة رئيس قسم الفلسفة ، في جامعة عين شمس ، والناشط الفلسفي السياسي ، ومؤلف عدة كتب أهمها : **«مُلاّك الحقيقة المطلقة»** ، و**«الأصولية والعَلْمانية»** ، وغيرهما من الكتب ، التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل العقل المصري والعربي الحديثين . وكان من المستغرب والمثير ، استضافة الدكتور وهبة – خاصة – بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، ليتحدث عن هذه الثورة ، وعن مظاهرها ، ومكوناتها ، ونتائجها . . الخ . إذ إن التلفزيون المصري الرسمي ، بعد تنحي الرئيس حسني مبارك ، أصبح يتحاشى استضافة كل من يقوم بنقد «سلبي» لثورة ٢٥ يناير ، بعد أن استضاف في السابق المؤلفة والصحافية لميس جابر ، التي تحدثت عن ثورة ٢٥ يناير بشجاعة مشهودة ، فكان جزاؤها أن تمَّ حرق بيتها ، وامتنعت بعد ذلك عن الظهور في التلفزيون المصري ، أو في تلفزيون

(*) ٤/٢٧ ، ٤/٥/ ، و١١/٥/٢٠١١ .

(١) ٢٠١١/٤/١٧ .

«الحياة» الذي سبق أن استضافها في برنامج «٣٦٠ درجة» ، وانتقدت في هذه المقابلات ثورة ٢٥ يناير ، وقدمت الوجه الآخر لها . ولكنها ظلت تكتب مقالها الأسبوعي كل يوم سبت ،[١] بشجاعة متناهية منتقدة الجوانب والآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير .

-٢-

كان مدار حديث مراد وهبة يتركز ، في أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة بلا مفكرين ، ولا فلاسفة . وأن هذه الثورة عبارة عن مظاهرات مختلفة في شوارع مصر ، طالبت في البداية بالقوت ، وفرص العمل ، ثم تطورت إلى المطالبة بتغيير النظام ، ثم إسقاط النظام . وكان وقودها الشباب من المستويات التعليمية كافة ،[٢] إلى درجة أن لميس جابر ، تقول إن بعض شباب الثورة ، كانوا يكتبون لافتاتهم بلغة غير صحيحة ، مما يدل على جهلهم ، ككتابة كلمة «الثورة» بـ «الصوّرة» أو «السوّرة» .

وتساءل مراد وهبة قائلاً : أين مفكرو مصر ، وأين مثقفو مصر ، وفلاسفتها؟ فلقد كان للثورات الثلاث الكبرى في التاريخ (الفرنسية ، والأمريكية ، والروسية) فلاسفة ومفكرون ، تنبَّئوا بها ، وبرمجوا أفكارها ، وأعدوا خططها وخطاباتها ، وكانوا ، هم ثوار النظرية ، بانتظار ثوار الأرض . فأين هم من ثورة ٢٥ يناير المصرية؟ وكيف تكون هناك ثورة بلا مثقفين ، ومفكرين ، وفلاسفة؟

---

(١) في جريدة «المصري اليوم» .

(٢) وكان فيها أميون كثر لا يجيدون قراءة أو كتابة .

-٣-

لقد خلت الثورة المصرية ١٩٥٢ من المفكرين والمثقفين والفلاسفة - ما عدا المهرجين والمطبلين والمزمرين - وكانت النتيجة أن انتهت هذه الثورة ، وزالت مبادؤها برحيل قائدها عبد الناصر ، بعد ١٨ سنة من الحكم . والثورات لا تنتهي هكذا بسهولة . فالثورة الفرنسية باقية حتى الآن ، والثورة الأمريكية كذلك . ولولا الاستبداد ، والطغيان ، ودكتاتورية الحزب الواحد ، والعقيدة السياسية الواحدة ، لعاشت الثورة الروسية أكثر من سبعين عاماً (١٩١٧-١٩٨٩) .

-٤-

وقال مراد وهبة ، إن الثورة لا تعيش إلا إذا تبنَّت الديمقراطية الحقَّة . فلا ثورة من دون ديمقراطية . وقد لَمَّح وهبة - تلميحاً وليس تصريحاً - إلى أن الرأي المصري العام ، مُعبأ تعبئة تامة ، بآراء إلى جانب الثورة ، ويسعى للانتقام والتشفّي والعنف . وأصبح في مصر حزب غير معلن هو «**حزب الانتقام**» ، كما قال العفيف الأخضر عن تونس .[١] وكل رأي مخالف لرأي الشارع المصري ، تتم مصادرته ، ويتم عقابه بشدة . وهذه دكتاتورية ثورة ، وليست ديمقراطيتها . ومطالبة وهبة بوجوب إشراك المثقفين والمفكرين في ثورة ٢٥ يناير ، هدفه إبعاد الثورة عن طريق الديكتاتورية ، الذي

---

(١) مقال العفيف الأخضر : كيف تردون على تحديات المشروع الطالباني؟ ٢٠١١/٤/١٢ .

تمثّل برفضها لكل نقد يوجه إليها ، بحيث أصبحت معظم وسائل الإعـلام المصـري الحكومي والأهلي تتردد ، وتخـشى من نشـر أو إذاعة ما يُبـرز عيوب وسلبيـات ثورة ٢٥ يناير . والدليل ما حصل للكاتبـة لميس جابر ،[١] ولغيرها ممن جرؤوا على نقـد هذه الثورة . فكان وهبة متردداً في قول الكثير من الحقائق . ولعل وهبة يعلم أن خلو ثورة ٢٥ يناير من المثـقـفين والمفكرين ، وسـيطرة العـامـة عليها ، مرده إلى بعض التالي :

١- الإمـعـان في التـخـندق الشـعـبي ، وفي اسـتـدرار الحلول المستسهلة ، القائمة على سُبل الاستتباع الاجتماعي والنفعي ، بدلاً من سبيل السياسة . فتحوّل الوسطيون إلى مناوئين ، وتحوّل الاختناق إلى تفجّر ، وإلى مزاج عامي انتقامي متهوّر ، يرى أن السياسـة تُصْنَع من الشارع ، وليس في مجـال السيـاسـة . وفي هذا مـا يبـعث على القلق البـالغ ، كـمـا قـال المفكر والأكـاديمي السوري عزيز العظمة[٢] .

٢- وينبـهنا عزيز العظمـة إلى أمرين مهـمين ، فيمـا يجري من انتفاضات شعبية في مصر ، وفي غيرها من البلدان العربية . الأمـر الأول ، يتناول التـفـاؤل السـاذج : التـفـاؤل الرومـانسي الغنائي ، الذي يجد في هدير الجـماهير عـلامـة على حـتـمـيـة خـلاص ، له التـمـام . أو يجد في هبّات وانتـفـاضـات متـعـددة ومتـباينة المكونات والأهداف والظروف ، «ثورةً عربيـةً» ، أو يجد

---

(١) سبق وقلنا ، إنه قد تم حرق بيتـها بعد نقدها لثورة ٢٥ يناير في برنامج «مصر النهارده» في التلفيزيون المصري .

(٢) الانتفاضات العربية في لحظتها السورية ، ٢٠١١/٤/٢٣ .

في الديمقراطية نظاماً للخلاص، ودواءً شافياً، ومهرجاناً، وبهجةً مستديمةً. ولا يخفى أن هذا المزاج، ينظر لبهجة الديمقراطية وجنّتها، على أنها أيضاً، تعدّد مُرسل للأفراد، والثقافات، والأعراق، والطوائف. ولكنه مزاج هو - بدوره- ناف للسياسة، ومنطو على قدر كبير من النظرة العدمية تجاه الدولة، التي - على علاّتها، وترهلها، واستتباعها للسلطة- تبقى الجامع الأساسي للمواطنة، والمواطنين.

أما الأمر الثاني، فهو «الإسلام السياسي». فليس خافياً على أحد، أن السيناريو المثالي لحلّ الأزمات العربية لدى أمريكا وغيرها، هو تحالف عسكري- إسلامي ضابط للأمن، والمجتمع معاً. والحال، أن التخوّف ليس مقتصراً على القوى الأجنبية، بل هو متوطنٌ لدينا دولاً وأفراداً. فتمدد «الإسلام السياسي» والتدين اليومي لدى قطاعات واسعة من الشعوب العربية، شأنٌ آيلٌ عن انسداد السُبل، وتقطُّع أسباب حماية النفس، والمال، والكرامة، وإزالة السياسة من المجال العام، وإضعاف وسائل الحماية الفردية والاجتماعية في مواجهة سلطات عاتية، جائعة العين على الدوام، تلك السُبل التي وفّرتها فيما مضى الأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية. وإن عودة «**الإسلام** السياسي» إلى البروز،[1] ركوباً على موجات الانتفاضات التي

(١) في مصر على سبيل المثال، وفي تونس إلى درجة أقل، رغم أن المجتمع التونسي، بجهازه السياسي القديم الذي كان بن علي دخيلاً عليه، وبحراكه المدني المنظم، والأقل تنظيماً، يشي بتطور اجتماعي غير قابل للردّ، وفّرته الهندسة الاجتماعية البورقيبية.

تمّت ، هو المقابل السياسي لانسداد الآفاق السياسية ، الذي ترتجي السلطة الاستناد إليه .

٣ - يقول عالم الاجتماع السياسي لين جودمان Lenn Goodman إن الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين ، لها عائد على المستوى المفهومي والاحترافي ، للفلاسفة السياسيين . حيث إن مفهوم الديمقراطية ، غني في جاذبيته الأخلاقية والعاطفية ، وفي غموضه أيضاً . وهو ما ألمح إليه قبل قليل عزيز العظمة ، حين تحدث عن بهجة الديمقراطية ، وجنتها . ومن هنا ، فإن الحراك الديمقراطي في العالم العربي ، سوف يثير أفكار المفكرين والفلاسفة السياسيين ، وسوف يوقد من جديد - بنار الحراك الثوري الشعبي- العقل العربي المستقبل . فالتاريخ الإنساني - كما يقول جودمان- هو تاريخ الحريات . وأن مجد الديمقراطية هو الحرية . ولكن على الإنسانية أن تجد بديلاً عن الشعب لحماية الحرية . ولن يكون ذلك إلا بالقانون ، الذي أشار إلى ضرورة تعزيزه العظمة قبل قليل ، ودعا إلى إعادة الاعتبار للجهاز القضائي الذي اهترأ ، وجعلِه قوام المرحلة المقبلة .

٤- قال بعض القراء البسطاء ، المعلقين على إحدى المقالات :

«إن ثوره ٢٥ يناير هي ثوره شبابية مطالبة بالتغيير ، والحرية ، والديمقراطية ، والقضاء على الظلم والفساد . وهذه كلها أهداف مشروعة وجميلة . ولهذا السبب أيّدها المجتمع المصري والعربي والغربي . ولكننا - ومع شديد الأسف - نلاحظ أن هذه الثورة ، أصبحت أكثر ديكتاتورية من النظام السابق . فهي ضد

الرأي الآخـر . فكل شـخص ، صـاحب رأي ، مـغـاير لـهم ، أو ينتقد المظاهرات والاحتجاجات المفرطة ، أو يطالب برجوع الحياة إلى طبيعتها ، يُصبح عميلاً وخائناً ، ويُقاطع ويُشتم ، أو يُقدم إلى المحاكم ويُسجن! فهل هذه هي ديمقراطية الثورة؟ أين هي حرية الرأي ، والتي هي أهم وأبسط الأسس ، التي يجب أن يقوم على أساسها أي نظام جديد؟»

وقال آخر مخاطباً ثوّار ٢٥ يناير :

«ماذا أبقيتم لمحاكم التفتيش؟ هل يجب محاكمة كل من لا يراني مصيباً ؟ أليس من حق الناس أن تكون ضدكم ، أو أن تختلف معكم؟ بماذا تختلفون عن النظام المستبد ، الذي خلعتموه للسلوكيات نفسها ، التي تقومون بها ؟»

وهذه الأسئلة كلها ، جاءت نتيجة لصيحات «الشارع» المصري بضرورة سجن فلان مدى الحياة ، وضرورة شنق علان ، لأنه كان ضد الثورة ، مقلدين بذلك صيحات «الرعاع» في الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، متناسين أن بيننا وبين الثورة الفرنسية أكثر من قرنين من الزمان ، تطورت خلالها الحياة والمفاهيم والمبادىء والشعارات والثورات تطوراً هائلاً . ومن الملاحظ ، أن خلو ثورة ٢٥ يناير من رجال الفكر ، كان نتيجة عنف وقسوة خطاب الثورة ضد الرأي الآخر . فالمفكرون الذين ظهر بعضهم في الأيام الأخيرة من شهر إبريل في التلفزيون المصري ،[١] ظهروا وهم ينافقون ثورة ٢٥ يناير ، ويصفونها نفاقاً ، ومداهنة ،

(١) كان معظمهم ممنوعاً من الظهور على شاشة التلفزيون الحكومي .

وتزلفاً ، وربما خوفاً من عقابها ، وهم يرون المشانق تُنصب لبعض زعماء العهد السابق ، بأنها «أعظم ثورة في التاريخ البشري»(١) .

ولكن على المثقف الحقيقي أن يكون متزناً ، وأن يدفع بالإرادة التاريخية إلى أقصى مداها ، حتى ولو هُددت بالانحراف . فهو ليس المسئول عن انحراف الحركة التاريخية ، التي ستشهد كتاباته على أنه وقف ضد هذا الانحراف ، لكنه مطالب ، قبل كل شيء ، بمسئولية أخلاقية ، وأن تكون كلمته في حدث تاريخي كهذا ، علامة على الصراحة ، ونظافة الضمير .(٢)

إن الثورة تعني الحرية دائماً ، وخاصة حرية الفكر ، والفن ، والإبداع . ولعل تردد وخشية المثقفين من ثورة ٢٥ يناير نابع - في جزء منه - من الأخبار التي قالت بمنع دخول بعض الأعمال الأدبية كرواية «**أبناء الجبلاوي**» لإبراهيم فرغلي ، ورواية «**هورجادا**» لرأفت الميهي ، وكتاب «**النبي**» لجبران خليل جبران . ويرى الروائي أحمد أبو خنيجر أن الثورة لم تصل بعد إلى الصميم ، لطريقة التفكير والتوجه . ولا يتوقع الشاعر علي

---

(١) كما قال الناقد والمفكر المصري المعروف جابر عصفور في ٢٠١١/٤/٢٨ ، في برنامج «مصر النهارده» ، والذي قبل منصب وزارة الثقافة في حكومة أحمد شفيق ، ثم استقال بعد ذلك بأيام ، تحت ضغط مقالات السخط الذي تعرضت له من الإعلام المصري والعربي .

(٢) كما قال الشاعر العراقي عبد القادر الجنابي ، في نقده لموقف الشاعر السوري أدونيس من الثورة الشعبية السورية . أنظر : موقع إيلاف ، هذه هي خلاصة سكوت أدونيس عما يجري في بلده ، ٢٠١١/٤/١٩ .

عطا أن تزدهر حرية التعبير في مصر بين ليلة وضحاها في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، ويرى أن الثورة نفسها لا تزال مهددة من قوى شرسة، لا تريد لمصر النهوض. ويقول الشاعر أحمد الجميلي إن حرية الفكر والإبداع تحتاج نظاماً قوياً لا يخشى الكلمة، ولا يقيد الحريات في التعبير، ولا في الاختلاف.

٥- كاد حسني مبارك، أن يصبح لويس السادس عشر، وكادت السيدة زوجته (سوزان مبارك) أن تصبح ماري أنطوانيت التي طلبت من الفرنسيين أن يأكلوا البسكويت بدلاً من الخبز. فقد لاحظنا في الفترة الأخيرة، أن عناصر الثورة طلبت من المجلس العسكري الأعلى،[1] محو اسم سوزان مبارك من التاريخ المصري الحديث محواً تاماً، رغم أن هذه السيدة - بغض النظر عن الاتهامات الموجهة إليها - رَئِست «**المجلس القومي للطفولة والأمومة**»، و«**المجلس القومي للمرأة**»، كما رَئِست «**مجلس أمناء مكتبة الإسكندرية**»، و«**مجلس أمناء مستشفى سرطان الأطفال**». وهي مؤسس ورئيس «**جمعية الرعاية المتكاملة**» التي قدمت خدمات متنوعة ومختلفة في المجالات الاجتماعية والثقافية والصحية لأطفال المدارس، كما رَئِسَت «**جمعية الهلال الأحمر**» المصري، وأسست «**حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام**» بهدف إرساء روح التضامن والإخاء والتسامح بين الشعوب. ودشنت

---

(١) وهو الذي يُلبي معظم مطالب عناصر الثورة، بغض النظر عن أحقيتها، أو عدم ذلك.

سوزان، المشروع الثقافي «**مكتبة الأسرة**» من خلال «**مهرجان القراءة للجميع**»، وهو مشروع نفذ بالتعاون مع «**الهيئة المصرية العامة للكتاب**»، ويساهم فيه عدد من الوزارات والهيئات الحكومية، بهدف طبع الكتب من جميع فروع العلم والأدب بأسعار زهيدة، تبدأ من جنيه مصري واحد.

وقال المفكر التونسي العفيف الأخضر:

«ستكتب أجيال الغد، أسماء المنورين في أرض الإسلام، وخاصة أسماء المنورين المصريين بأحرف من نور، وسيخلدون أفكارهم، وذكراهم، في ذاكرتهم. وهيهات أن ينسوا السيدة الفاضلة سوزان مبارك محامية الدفاع، منذ ٣٠ عامًا، عن حقوق المرأة المصرية المهضومة. فهي التي رعت «**مكتبة الأسرة**» وهي التي عيَّنت سنة ٢٠٠٦، ٣١ قاضية لأول مرة في تاريخ مصر الإسلامية - أما مصر الفرعونية فقد عرفت قاضيات وفرعونات عدة - والحال أن الأزهر كان، منذ عهد جمال عبد الناصر، يتعلل دائمًا، ضد دخول المرأة للقضاء بأن المرأة عاطفية، ولا تصلح للقضاء!»[(١)]

فهل سوزان مبارك اليوم، هي ماري أنطوانيت ١٧٨٩؟

وهل جزاء سوزان مبارك بعد كل هذه الجهود الوطنية التنكر لها، ومحو اسمها من تاريخ مصر الحديث؟

فلجأت ثورة ٢٥ يناير - كما فعلت الثورة الفرنسية، وكما فعلت الثورة الروسية ١٩١٧، وكما فعلت ثورة ١٩٥٢ - إلى

---

(١) في مقاله «هل الدولة السلطوية ضرورة تاريخية»، ٢٠١١/٣/٢٣.

شطب اسمها من سائر المؤسسات والمدارس التي تحمل هذا الاسم ، فور إعلان مبارك تنحيه في ١١ /٢/٢٠١١ . فمراكز سوزان مبارك الاستكشافية للعلوم التي تتبع وزارة التربية والتعليم ، تغيَّر اسمها إلى «**المركز الاستكشافي للعلوم والتكنولوجيا**» ، ويظهر ذلك بوضوح في المواقع الإلكترونية لهذه المراكز ، التي خلت من صورها ، أو أية إشارة لها . في حين أصدر الرئيس السابق للهيئة العامة المصرية للكتاب ، أوامره بوقف طباعة جميع أغلفة الكتب التابعة لسلسلة «**مكتبة الأسرة**» التي تحمل صورة قرينة الرئيس السابق . أما مراكز سوزان الإقليمية لصحة وتنمية المرأة ، المنتشرة في أنحاء البلاد ، فنُسبت أسماؤها مؤخراً إلى اسم المحافظة التي تتبعها ، بعد حذف اسم «سوزان مبارك» نهائياً . أما العاملون في جمعية الرعاية المتكاملة ، فقاموا بإزالة جميع صور «رئيسة الجمعية» من مداخل ومخارج الجمعية ، سواء المقر الرئيسي ، أو الفروع .

فمن يجرؤ بعد ذلك ، على نقد الثورة نقداً سلبياً ، أمام هذا الطوفان ، حتى ولو كان هذا النقد لصالح الثورة؟

ويبدو أن كثيراً من المثقفين ينتظرون انحسار الطوفان ، لكي يتمكنوا – ولو قليلاً – من الوقوف على أرض صلبة .

٥- لعل تزوير الثورات للتاريخ ، وقلب الحقائق ، من الأسباب التي أدت إلى خلو بعض الثورات من فكر المفكرين وإسهام الفلاسفة . ولنأخذ مثالاً ثورة ٢٥ يناير المصرية . وما روته الكاتبة والصحافية المصرية المثقفة لميس جابر في مقالها ، حيث تقول بقرف شديد ، وأسى ملتاع ، عن تزوير إعلام الثورة للتاريخ

المصري ، الذي أصبح يقول :

«قامت ثورة يوليو في عهد علي باشا ماهر رئيس الوزراء . وحدثت الهزيمة ، واحتل اليهود سيناء في عهد محمد صدقي سليمان رئيس الوزراء . وقامت حرب أكتوبر ، وانتصرنا في عهد الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس مجلس الوزراء . وجاء مشهد مجلس الشعب في التلفزيون ، حيث يدخل الرئيس السادات بالملابس العسكرية ، ويرقّي أحمد إسماعيل علي إلى رتبة مشير ، ثم الجمسي إلى رتبة فريق . أما ترقية حسني مبارك قائد القوات الجوية إلى رتبة فريق فهي غير موجودة . أي أن حرب أكتوبر أصبحت بلا قائد للقوات الجوية . وتخيلوا معي تلميذاً في ابتدائي أو إعدادي سوف يدرس في مادة التاريخ في الفصل الدراسي الأول ، أن حسني مبارك هو بطل حرب أكتوبر ، وهو قائد الضربة الجوية الأولى للحرب . وفي الفصل الدراسي الثاني ، سوف يدخل مدرس التاريخ ، ويطلب من الطلبة تغيير الغلطة غير المقصودة في الكتاب ، وشطب القوات الجوية ، ورئيسها ، وطياراتها ، واسم حسني مبارك ، ووضع اسم محمد حسنين هيكل!»[1]

وهكذا يقوم إعلام الثورة بتزوير التاريخ ، ليس البعيد ، ولكن القريب منه ، ويدفع المفكرين والفلاسفة إلى القرف من هذا

---

(١) «التليفزيون والعبث بتاريخ الأمة المصرية» ، جريدة «المصري اليوم» ، ٢٠١١/٤/٣٠ .

العبث المجاني ، والوقوف ومجرد النظر إلى الثورة ، ومجرياتها ، على أرض الواقع .

٧- اختلاط الأبيض بالأسود بالنسبة لثورة ٢٥ يناير المصرية . فلا أحد يعرف حتى الآن مصير هذه الثورة . هل سيكون مصيرها إقامة دولة مدنية أو دولة دينية؟ وبعض المحللين السياسيين المصريين خائفين من الأحزاب الدينية والسلفية المصرية . ويقول عادل حمودة : « أصبح الإخوان المسلمون على درجة من الذكاء ، بحيث أعطوا الأمان للأمريكيين - عبر القطريين - مبكراً ، بأنهم لن يعودوا إلى العنف . لكن ما لاحظه خبراء معاهد الدراسات الإستراتيجية في واشنطن ، أن الإخوان لم ينفذوا طوال تاريخهم الطويل عهداً قطعوه على أنفسهم . كما أنهم قد يكررون تجربة «حماس» ، بأن يصلوا إلى السلطة ، ثم يماطلوا في الدعوة لانتخابات جديدة ، يعرفون مقدماً أنهم سيخسرونها . فالديمقراطية بالنسبة للإخوان تذكرة ذهاب بلا عودة . طريق ذو اتجاه واحد . ويشعر الأمريكيون ، بأن الوقت ليس في صالح التيارات والأحزاب السياسية غير المغطاة بالدين ، بما في ذلك تجمعات شباب الثورة . بل يرون أن هذه القوى المؤمنة بالدولة المدنية ، لا تعرف بعد القواعد التي ستجري عليها اللعبة الانتخابية القادمة .»(١) ومن هنا ، يأتي اختلاط الأبيض بالأسود ، ولا يعود الطريق السليم واضحاً . ويفضل المفكرون في هذه الحالة الانتظار ، إلى أن تنجلي الأمور ، وتتضح .

---

(١) جريدة «الفجر» ، ٢٠١١/٥/١ .

٨- من المعروف أن الثورة العلمية والتكنولوجية في القرن العشرين ، قد أدت إلى ظاهرتين رئيسيتين : الأولى الجماهيرية ، والثانية العقلية الإليكترونية . ويرى المفكرون ، أنه من دون هذا الفهم ، فمن الصعب على الثورات تحقيق أهدافها العظيمة التي قامت من أجلها . ويقول الفيلسوف المصري مراد وهبة :

«إن ثورة الشباب تغيير جذري لوضع قائم ، بفضل وضع قادم ، هو رباعية الديمقراطية - العلمانية ، والعقد الاجتماعي ، والتنوير ، والليبرالية - مختزلة في عدم الخضوع لسلطة دينية ، أو لسلطة سياسية . وهكذا يمكن اختزال القرون الأربعة إليكترونياً . وبعد ذلك يبقى سؤال : إذا كان في الإمكان تحقيق رباعية الديمقراطية إليكترونياً ، فمعنى ذلك أن السمة الإلكترونية ، ينبغي أن تسود مؤسسات الدولة والمجتمع . ومع ذلك ، فهذه السيادة لن تكون ممكنة من غير عقول إليكترونية .»[١]

وحيال هذه «المعضلة» ، ماذا يمكن أن يفعل المفكرون ، غير انتظار تحول العقول الحالية القائمة إلى عقول إليكترونية؟

وهل ينفع التنظير التقليدي للثورة سواء في مصر ، أو في غيرها من البلدان العربية ، التي انفجرت فيها الثورات ، وهاجت الشوارع ، وبدأت الدكتاتوريات العربية تنهار الواحدة تلو الأخرى؟

وهل يمكن للتنظير التقليدي بعقول تقليدية ، أن يُغني عن

---

(١) «مولد الديمقراطية الإليكترونية» ، جريدة «المصري اليوم» ، ٢٠١١/٢/٢٧ .

ظهور العقول الإليكترونية التي ستحقق مولد «**الديمقراطية الإليكترونية**» عن طريق تحقيق رباعية «**الديمقراطية الإليكترونية**» وهي : العلمانية ، والعقد الاجتماعي ، والتنوير ، والليبرالية ، كما يحلم فيلسوف ومفكر كمراد وهبة؟

٩- من أخطر ما يواجه الثورات العربية سواء في مصر ، أو في تونس ، أو في غيرهما من البلدان العربية ، ما يطلق عليه المفكر التونسي العفيف الأخضر بـ «**حزب الانتقام**» .[(١)] وهذا الحزب يسعى إلى الانتقام والتشفّي ، ويذكرنا بما حصل عقب الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ ، ويرفض المصالحة الوطنية التي جرت مثلاً في جنوب إفريقيا ، عقب الإفراج عن الزعيم الإفريقي نيلسون مانديلا عام ١٩٩٠ . ويقول العفيف الأخضر عن «**حزب الانتقام**» ، وسعيه إلى العنف :

«المسألة المركزية لكل مجتمع هي التحكم في العنف ؛ أو في [حالة الطبيعة] كما سماها توماس هوبز ؛ أي حالة حرب الجميع على الجميع . ويكون ذلك أولاً ، باحتكار الدولة وحدها للعنف المشروع : فمحظور على أي كان غيرها ، أن يطهر أو يطرد من الجامع ، أو الجامعة أو البنك ، أو يحمل السلاح . وثانياً ، بتوسيع قاعدة النظام الاجتماعي ، بفتحه أمام النخب والفئات التي بقيت على هامشه . وثالثاً ، بتوسيع حقوق المواطنة الكاملة للجميع : للنساء والأقليات ، ليشترك الجميع في تقاسم السلطة

---

(١) كيف تردون على تحديات المشروع الطالباني، ٢٠١١/٤/١٢ .

والثروة والخدمات . الغاية من المصالحة الوطنية هي التحكم في العنف .»[١]

وإلى أن تقوم السلطة في البلدان التي أسقطت الدكتاتورية ، وإلى أن تتم المصالحة الوطنية ، التي تستطيع أن تكون هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في وضع عصا العنف ، لن يكون للمفكرين والفلاسفة ذلك الدور المطلوب . فهؤلاء المفكرون يخشون من عنف «حزب الانتقام» فيما لو قالوا ما يعتقدون أنه الصواب ، وتعتقد الثورة أنه الخطأ . وهؤلاء المفكرون لا يريدون أن يقفوا أمام قضاة الثورة ، الذين عادة ما يضعون أحكام الإعدام في جيوبهم[٢] في مثل هذه الحالات ، التي يكون فيها «**حزب الانتقام**» في أعلى درجات هيجانه ، ونقمته على الماضي .

فهل نتعلم قليلاً من أخطاء الثورات الماضية ، ونتحاشى هذه الأخطاء؟

أم أننا بحاجة أولاً إلى «**العقلية الإليكترونية**» التي يقول بها الفيلسوف مراد وهبة؟

---

(١) أيضاً .

(٢) كما حصل في محاكمة لويس السادس عشر ، ١٧٩٣ .

لكي لا تتحول الثورات إلى نكبات(*)

الجميع خائف!

كل من يراقب الثورات الحديثة في العالم العربي من تونس إلى اليمن مروراً بمصر، وليبيا، وسوريا خائف، ويترقب. ولسان حال الجميع يقول:

«الله يستر»!

والخائفون يخشون على ما تمَّ من هذه الثورات من نجاح في إسقاط النظامين في تونس ومصر، من الكوارث التي عادة ما تصيب الثورات.

فالثورات في التاريخ عبارة عن أشجار فاكهة، تحتاج إلى خمس سنوات على الأقل للإثمار، وطرح فاكهتها.

ولكن لهذه الأشجار أمراضاً كثيرة، وعواقب مختلفة. ومن دون الحرص، والخبرة، والعمل المتواصل، والرقابة الدائمة، والرعاية المستمرة، فمن المحتمل أن تُصيب هذه الأشجار أمراض كثيرة، تؤدي إلى موتها.

فنحن نعرف كيف نغرس الشجر، وكيف نرعاه، ولكن لا أحد يضمن النجاح، والنهايات السعيدة.

(*) ٢٠١١/٥/١٨.

كذلك هي الثورات في التاريخ .

فنحن نعرف كيف نبدأ الثورة ، ولكننا لا نعرف ما نهايتها!

الثورة كالقوس المنطلق

الثورة فعل سياسي في الدرجة الأولى . ولكل فعل في الحياة إيكولوجيا Ecology[(١)] وهو ما يفسره إدغار موران Edgar Morin الفيلسوف الفرنسي ، وعالم البيولوجيا المعاصر ، المتخصص في علاقة نتائج علم البيولوجيا وانعكاساتها على تصور الإنسان لذاته ، ومجتمعه ، وموقعه ، داخل هذا الكون . ويقول موران : «تُظهر لنا إيكولوجيا الفعل أنه إثر انطلاقته مباشرة ، يصبح الفعل غالباً غير خاضع لنوايا الذين أطلقوه ، فينحرف ، ويزوغ في بعض الأحيان ، نحو اتجاه معاكس تماماً .»

كذلك هي الثورات ، بدءاً من الثورة الفرنسية ١٧٨٩ .

فنحن نعرف كيف نطلق السهم (الثورة) ، ولكننا لا نتحكَّم تماماً في مصيره ، ونهايته .

فالثورات التي تمَّت في العالم العربي في نهاية عام ٢٠١٠ في تونس ، وفي بداية عام ٢٠١١ في مصر ، واليمن ، وليبيا ، وسوريا ، لا أحد من المؤرخين ، أو المعلقين ، أو المراقبين ، أو السياسيين ، من الذين قاموا بالثورة ، أم من الذين تسلقوا على ظهور هذه الثورات ، يعلم تمام العلم ما النهاية ، وإلى أية نقطة

---

(١) علم ثقافة الموطن .

سوف تصل هذه الثورات .

لقد فاجأت ، وأدهشت الثورات العربية المتتابعة المراقبين ، والمحللين ، والمؤرخين ، وحتى الفلاسفة في الغرب ، والشرق . وقال الفلاسفة عنها ، ومنهم الفيلسوف الفرنسي المعاصر إدغار موران ، الذي كتب يقول عن الثورات العربية المتتابعة ، بما أطلق عليه «الربيع العربي» :

« أظهرت لنا الثورات العربية المتلاحقة بصورة ثابتة ، أن الطموح الديمقراطي لم يكن حكراً على الغرب وحده ، بل هو طموح كوني ، تمَّ ثبوت صحته في الصين عام ١٩٨٩ . فالعرب هم مِثلنا – نحن الفرنسيين – ونحن مِثل العرب ، مع أخذ كل الفروق التاريخية والثقافية بعين الاعتبار .»[١]

كوارث الثورات العربية

الكوارث التي يمكن أن تنتظر وتصيب الثورات العربية المتتابعة كثيرة ، ومختلفة . وهي كوارث مُنتظَرَة ومتوقعة ، شأنها شأن الكوارث التي أصابت ثورات كثيرة في التاريخ ، وخاصة في التاريخ البشري الحديث ، كالثورة في اسبانيا ، وكذلك في البرتغال ، واليونان ، في النصف الأول من القرن العشرين ، وفي أوروبا الشرقية بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفيتي ١٩٨٩ .

ويمكن أن نُجمل كوارث هذه الثورات في التالي ،[٢] رغم أنه

---

(١) جريدة «اللوموند» ، ٢٠١١/٤/٢٦ .

(٢) مع اختلاف الزمان ، والمكان ، والظروف ، والأسباب الدافعة لنشوب الثورات ، ووجود ثورة المعلومات ، والاتصالات . . الخ .

ليس من المنتظر حتماً وواجباً، أن تصيب الكوارث التي أصابت الثورات في التاريخ الثورات العربية .

ويقول موران مفسراً كل ذلك، في تعليقه على الثورات العربية الحديثة، ومراقبته لما يجري في العالم العربي :

«ولئن كان هناك غليان خلاّق، ينمو لدى الشباب المتمرد، فإن ذلك لا ينفصل عن فوضى، تُفضي إلى انقسامات وأخطاء، ناتجة عن استسلام متسرِّع، أو عن متطلبات من المستحيل تلبيتها على الفور .»(١)

أما الأمراض الأخرى للثورات، فنلخصها على النحو التالي :

١- الفوضى التي تؤدي إلى الانقسامات والأخطاء، التي أشار إليها إدغار موران قبل قليل .

٢- بروز بعض الفئات والطوائف للمطالبة بحقوق، لم تكن تجرؤ في العهد الماضي أن تطالب بها، وربما تلجأ إلى العنف في بعض الأحيان .

٣- بروز فئات تطالب بحقوق مالية (كزيادة الرواتب والدخل، في دولة فقيرة، ذات إمكانات مالية محدودة)، والقيام بمظاهرات مستمرة من شأنها تعطيل، أو وقف عجلة الإنتاج القومي، وهو ما يحصل في مصر وقبلها في تونس . وتطالب هذه الفئات بتلبية هذه المطالب فوراً، وإلا سوف تستمر في التظاهر، والاعتصام، والامتناع عن العمل .

---

(١) المصدر السابق .

٤- بروز الخلافات بين أعضاء الحزب الواحد ، وخروج بعض القيادات عن الخط السياسي المعلن لبعض الأحزاب ، كما نرى في حزب جماعة الإخوان المسلمين ، الذي أعلن في بداية ثورة ٢٥ يناير عدم نيته في الترشح في انتخابات رئاسة الجمهورية ، ثم وجدنا أحد قيادي الإخوان ،[١] يعلن ترشحه في هذه الانتخابات ، وتضطر جماعة الإخوان المسلمين إلى إصدار بيان تمويهي ، تؤكد فيه سياستها في عدم الترشُّح في هذه الانتخابات ، وأن ما قام به هذا القيادي ، عبارة عن «تصرف شخصي» لا علاقة لجماعة الإخوان المسلمين به!

٥- تخلي جيران ، وأشقاء ، وأصدقاء بلد الثورة عن الثورة ، وعن الثوريين . وقد رأينا أن العرب كافة - ما عدا دولة قَطَر - وقفوا متفرجين على الثورات العربية التي قامت ، والتي تدور في العالم العربي ؛ بل إن بعضهم حاول بطريقة مباشرة أو غير مباشر إجهاض الثورة ، وعدم تقديم أي عون إعلامي ، أو سياسي ، أو مالي لها . بل يُقال إن بعضهم هدد بقطع علاقاته مع دولة الثورة . كذلك كان موقف الدول الغربية ، التي اتُهم بعضها أنه يكيل بمكيالين ، كما قال الفيلسوف الفرنسي موران . وهو على خطأ كبير في ذلك .

---

(١) عبد المنعم أبو الفتوح . ثم جاء بعده متعاطف جداً مع الإخوان المسلمين ، وهو محمد سليم العوا ، نائب الشيخ يوسف القرضاوي في «هيئة علماء المسلمين» الدولية .

فالسياسة يجب أن تكيل دائماً بمكيالين . وعندما تكيل السياسة بمكيال واحد ، تصبح شيئاً آخر غير السياسة . فالسياسة ليست ديناً ذا ثوابت ، لا تتغير ، ولا تتبدل . والسياسة لا قيم أخلاقية لها ، لكي تلتزم بها دائماً ، ولا تحيد عنها . وقول موران من أن الغرب يكيل بمكيالين ، ويعيب على الغرب ذلك ، فتلك وجهة نظر غير واقعية لفيلسوف حالم . فسياسياً أنت اليوم صديقي وغداً عدوي ، إذا أصبحت مصلحتي السياسية تتنافى مع صداقتك . والسياسة مصالح قبل أن تكون تآخياً ، أو وداً . والغرب في موقفه المتأرجح من الثورات العربية ، غير ملوم ،لأسباب كثيرة ، منها :

١- أن الغرب ، وقد فوجيء بهذه الثورات ، ولم يكن على اعتقاد ، أو علم بقوة ، وصلابة ، وإصرار الشارع العربي على النحو الذي رآه في الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠١١ ، ما زال يشك في نجاح مثل هذه الثورات . وقدرة الشعب العربي السياسية والثقافية على «العبور الثوري» ، حتى نهاية الطريق ، أو نهاية النفق الثوري .

٢- أن الغرب يتخوَّف من ضياع الكثير من مصالحه في العهود السياسية الجديدة للدول الثائرة . فقد نشر المحلل السياسي الإسباني - على سبيل المثال - ميغيل مورا في مقاله «**القذافي الطاغية الذي اشترى الغرب**» ،[١] بياناً مفصلاً عن الاستثمارات القذافية

---

(١) جريدة السفير اللبنانية ، ٢٠١١/٤/١ .

الليبية في الدول الأوروبية . ومن بين ما ذكره ، أن ليبيا القذافي هي الشريك الأول في إيطاليا ، والشريك الثاني في ألمانيا . كذلك فقد استثمر القذافي في المملكة المتحدة ، في قطاعات كالتعليم ، الإعلام ، وكرة القدم ، والعقارات . وفي اسبانيا ، وُقعت في عام ٢٠٠٧ اتفاقيات لبيع أسلحة إلى طرابلس بقيمة ١,٥٠٠ مليون يورو . وكان من المتوقع الانتهاء من توقيع عقود تجارية لما مجموعه ١٢,٣٠٠ مليون يورو . أما في إيطاليا ، فمن المعروف أن شركة «لافيكو» ، (شركة العقيد للاستثمار في الخارج) ، لها حصة ٥,٧٪ من رأسمال جوفنتوس ، (فريق كرة القدم لشركة فيات) . وللصندوق السيادي لهيئة الاستثمار الليبية «lia» ١٪ من شركة أيني الايطالية العملاقة للطاقة . وطرابلس ، هي المساهم الأكبر في بنك اونيكر كريدت ، الذي يعتبر البنك الأكبر في ايطاليا ، بحصة تبلغ ٧,٥٪ . وكان «الصندوق الليبي لهيئة الاستثمار lia» ، قد اشترى ٢٪ من أسهم البنك ، والتي أضيفت إلى ٤,٩٪ ، كان قد اشتراها قبل ذلك «مصرف ليبيا المركزي» ، و«المصرف الليبي الخارجي» . ومن خلال هذا الاندفاع ، في واحد من عمالقة البنوك الأوروبية (أكثر من ١٠,٢٠٠ فرع في ٢٢ بلد) ، فليبيا ـ أي نظام القذافي ـ امتلكت المقعد الرئيسي في مجلس الإدارة .

ووفقاً لصحيفة «الفايننشال تايمز» ، فإن بعضاً من أهم المسئولين الماليين في القطاع المالي ككلو ساكسون سافروا إلى ليبيا للاجتماع بالمسئولين عن شركة «lia» . ومجموعة «كارليل» ، العملاقة الأميركية ، كانت أول من حصل على الموارد الليبية ، في عام ٢٠٠٧ . وبعد عام من ذلك ، اجتمع في مأدبة عشاء ، سيف الإسلام القذافي مع فرانك كارلوتشي ، وزير الدفاع السابق للولايات المتحدة الأميركية ، والرئيس السابق لمجموعة «كارليل» .

التاريخ بين القراءة والتأمل

إن قراءة التاريخ لن تفيدنا أبداً ، لتلاشي أخطاء الثورات ، وتجنب الكوارث تبعاً لذلك ، إذا تمّت قراءته كما كنا نقرأ «القراءة الرشيدة» لمجرد التلقين والحفظ . يجب أن نتأمل أحداث التاريخ ، ونفكر فيها جيداً . وهذا ما لفت نظرنا إليه الفيلسوف الفرنسي إدغار موران عندما قال : «يجب علينا أن نأخذ العبرة ، لا من دروس التاريخ ، بل من دروس التأمل في التاريخ .»(١)

أما دروس التاريخ المفيدة لنا في هذه المرحلة من مراحل الثورات العربية الدقيقة ، فهي :

١- أن الديمقراطية ، كانت هشة ومؤقتة في أوروبا المعاصرة . ففي فرنسا تحوّلت ثورة ١٧٨٩ إلى حكم الإرهاب ، ثم قيام

---

(١) جريدة «اللوموند» ، مصدر سابق .

الإمبـراطورية التي أدّى سقـوطهـا إلى عـودة الملكيـة . وفي القرن العشرين ، قوّض النظام الفاشي الديمقراطية الإيطالية ، وقـوّض النظام النازي الديمقـراطيـة الألمانيـة ، وأطاح نظام فرانكو بالديمقراطية الاسبانية ، وبسط الاتحاد السوفيتي ظله على البلدان الأوروبية ، التي استعبدها . لكنّ مُثل وأفكار الثورة الفرنسية ولّدت ، ونصّبت الديمقراطية من جديد في فـرنسـا ، وإيطاليـا ، وألمانيـا ، وإسـبـانيـا ، والديمقـراطيـات الشعبية ، وحتى في الاتحاد السوفيتي . كذلك فالثورات العـربيـة ٢٠١٠/٢٠١١ أصـبـحت قـوة مـولّدة ، ومـجـددة للتاريخ .

٢- يمكن لاستفحال الممارسات الدكتاتورية ، أن يثير انتفاضات ثورية ، وتستطيع اندفـاعـات الثـورة أن تطلق دكـتـاتوريات رجعية ، مثلما كان الحال بإسبانيا سنة ١٩٣٦ . ونرى أن «الربيع العربي» نتج عن تفاقم قهر الأنظمة الاستبدادية ، وسيطرتها على خيرات بلدانها ، ولكن نخشى أيضاً أن الربيع عندما ينقسم ، ويتجزأ ، أو يتعثر ، يمكن أن يؤدي إلى حلول رجعية جديدة .

٣- صعوبة الترسيخ الديمقراطي . فالديمقراطية تتغذى من نزاع الأفكار ، حتى ولو كانت غير متجذّرة في وعي المواطنين . إن نزاع الأفكار ، يمكن له أن يؤدي إلى انتصار حزب قد يُلغي الديمقراطية كما في ألمانيا ١٩٣٣ ، أو يؤدي إلى قيام حـرب أهليـة كـمـا في إسـبـانيـا ١٩٣٦ . وواجب على الديمقراطية السماح للفكرة اللاديمقراطية بالتعبير عن

نفسها . غير أنه يمكن للديمقراطية أن تُدمَّر بواسطة حزب لا ديمقراطي .

فإلى أي حد ، وإلى أي وقت ، يجب علينا التمسك بالتسامح ، باعتبار أن المبدأ القائل بأن «لا حرية لأعداء الحرية» يؤدي إلى خنق الحرية؟

٤- وأخيراً ، فإن الديمقراطية ترضخ إلى قانون اللعبة التنافسية للحقائق المتقابلة ، غير أنه ليس لديها من حقيقة أخرى سوى مبدأ الحرية . والانتخاب العام ليس بمنأى عن الخطأ . فالديمقراطية تذبل من دون مشاركة نشيطة للمواطنين في الحياة السياسية . وهو ما يجعل من الديمقراطية مغامرة كبرى في خضم مغامرة التاريخ .

ثورة المعلومات وانهيار الإيديولوجيات(*)

-١-

كنا نحسب أن العرب لم يستفيدوا بما فيه الكفاية من ثورة المعلومات ، التي بدأت تقريباً في التسعينات من القرن الماضي ، وأن ثورة المعلومات سوف تمرُّ في الفضاء العربي ، كما مرَّتْ عدة ثورات سياسية ، وعلمية ، وصناعية ، وزراعية سابقة ، دون أن يتمكن العرب من الاستفادة منها الاستفادة الكافية ، باعتبار أن منجزات هذه الثورات ، ليست مُلكاً للذين أحدثوها فقط ، ولكنها مُلكٌ لجميع أفراد البشرية ، باعتبار أن الذين أنجزوها ، لم يُلبسوها الثوب الإيديولوجي الديني أو القومي أو السياسي ، أو أي ثوب آخر . وإنما تركوها خالصة لوجه المعرفة فقط . ومن هنا تأتي أهمية هذه الثورات المختلفة .

-٢-

ما هي الإيديولوجيا ، ولماذا انهارت في مطلع القرن الحادي والعشرين ، أمام ثورة المعلومات؟

الإيديولوجيا هي العقيدة المحددة ، التي يحاول المفكر ، أو

(*) ٢٠١١/٣/١٦ .

السياسي ، أو الداعية ، أو الناشط ، إبرازها ، وتأكيدها ، وفرضها - بالقوة في معظم الأحيان - وخلطها بالماء ، أو الشراب ، وسقيها للآخرين . وقد رأينا نماذج كثيرة من هذه الخطابات في عالمنا العربي ، على المستوى الفكري ، والسياسي ، والديني . واستعملت بعض الأنظمة العربية نماذج كثيرة من المفكرين ، والسياسيين ، والناشطين ، والدعاة ، لتغليف خطاباتهم بالغلاف الإيديولوجي المطلوب . ولكن هذه الخطابات أثبتت في النهاية ، بأنها لا تستقيم ، ولا تصمد أمام المتغيرات السريعة والجديدة ، التي تُحدثها ثورة المعلومات والعلوم الحديثة ، التي تتفجر كل يوم ، وتقدم لنا الجديد في مختلف المجالات .

-٣-

لقد كان نداء البعض ، بالكفّ عن أن نظلّ «أمة الأموات السائرة» نداءً محقاً ، وفي محله . علماً أن بعضنا قد استاء منه في حينه ، ورأى في هذا النداء انتقاصاً من هويتنا ، وإنكاراً لتراثنا . ولكن عندما اكتشفنا أن هذا النداء يعني استنهاض الأمة ، لكي تصبح «أمة النقد» لا «أمة السرد» ظهرت لنا الحقيقة المُرّة ، التي كنا نخفيها زمناً طويلاً ، وكان إخفاؤها سبب تراجعنا وتخلفنا عن بقية شعوب العالم ، حتى شعوب أمريكا اللاتينية ، التي تخلّص معظمها من الدكتاتوريات السياسية الثقافية والاجتماعية ، وأخذ بناصية العلم الحديث ، في سائر شؤونه ، وبدأ يخطو خطوات واسعة نحو الحياة الجديدة ، التي تمثّلها القرن الحادي والعشرون بكل تحدياته ، وإنجازاته الأولية .

وقد قرأنا في الأدب الروائي لأمريكا اللاتينية الحديث ، كيف تمَّ كل ذلك ، وتحقق .

-٤-

إن أخطر ما يواجه الأمة العربية والإسلامية ، هو التفسير الأحادي لسائر الظواهر . بل والأكثر خطورة هو قتل ، أو منع ، أو مصادرة الرأي الآخر ، أو التفسير الآخر في السياسة ، والدين ، والاجتماع ، والاقتصاد . وكنتُ أقرأ في مذكرات القيادي الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح (**شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر ١٩٧٠-١٩٨٤**) والتي قدم لها بمقدمة تبجيلية المستشار طارق البشري ، الذي رَئِس لجنة تعديل الدستور المصري . ولفت نظري ، كيف أن جماعة الإخوان المسلمين ، طيلة عملها الديني والسياسي منذ تأسيسها عام ١٩٢٨ وحتى الآن ، لم تقدم لمصر وللعرب وللمسلمين ما ينفعهم ، ويُصلح من أمرهم . وهم عجزوا تماماً عن تغيير نهج الدكتاتورية العسكرية المصرية منذ ١٩٥٢ . وحاولوا الوصول للسلطة عن طريق العنف بمحاولة اغتيال عبد الناصر في منشية الإسكندرية ١٩٥٤ . وهم اختطفوا من الشباب المصري في ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورتهم ، وجيّروا معظم إنجازاتها لصالحهم . وهناك في مصر من يُطلق على هذه الثورة «**ثورة الإخوان**» . وأن همَّ الإخوان الأكبر في السبعينات ، وعندما كان أبو الفتوح طالب طب في القصر العيني ، هو فصل الطلبة عن الطالبات ، وإرغام الطالبات على ارتداء الحجاب ثم النقاب . يقول أبو الفتوح في مذكراته :

«أصبحنا أكثر تطرفاً بالدعوة لارتداء النقاب ، وألا يظهر من الطالبة شيء . وانتشر النقاب بشكل كبير في ١٩٧٥ ، بما استفز الرئيس السادات ، وأطلق عليه الخيمة .»[١]

كذلك يقول أبو الفتوح :

«إن إقامة الدولة في نظرنا ، كان يعني عودة الخلافة الإسلامية ، من منطلق عقائدي بحت ، وليس من منطلق سياسي . وتخضع لحسابات عقائدية وأخلاقية ، وليست لسنن وضوابط واقعية . وكانت دولتنا (الحلم) دولة الشريعة التي تقيم الحدود ، وتجري العقاب ، دون تردد ، أو نظر لأي خلاف ، أو مقاربة فقهية معتبرة .»[٢]

وهذا اعتراف صريح من قيادي بارز في «الإخوان المسلمين» ، بأن الإخوان يفكرون ، ويتصرفون من جانب واحد ، دون أي اعتبار للآراء الأخرى .

وقد أدى هذا الانشغال والانهماك «الإخواني» بالقشور الاجتماعية المتشددة ، إلى إهمال الطلبة للتحصيل العلمي ، سيما وأن معظم من يتحدث عنهم أبو الفتوح ، كانوا في كلية الطب التي تستدعي جهداً دراسياً كثيفاً .

يقول أبو الفتوح :

«لم يكن الاهتمام بالتفوق العلمي من اهتمامات معظم أبناء الجماعة بسبب انشغالهم بالنشاط ، وعدم حثنا على الانتباه له .»[١]

---

(١) ص ٧١ .

(٢) ص ٧٠ .

(٣) ص ٧١ .

-٥-

لو طرح الإخوان المسلمون مسائل الأخلاق، والدولة، والحكم، والاقتصاد، وخلاف ذلك، من وجهة نظر واسعة، وأخذت آراء المدارس الفقهية الأخرى بذلك، وضُممت إلى خطابهم العام، لكانوا قد أفادوا الإسلام والحُكم العربي إفادة كبيرة. فالعمل الثقافي الحضاري الباقي والمؤثر، هو الذي يضم كل الأطر الثقافية، دون تعصب، ودون التقيّد بإطار واحد فقط. والمهم في العمل السياسي والثقافي، إدراك وإبراز الآليات العميقة التي أنتجت الأفكار. وهو ما نطلق عليه الإنثروبولوجيا[١] التاريخية.

-٦-

وكما نشاهد، فإن السلطة السياسية العربية لم تشفع ولم تنفع، وبكل ما أوتيت من قوة وصولجان، في فرض الرأي الأحادي، في زمن ثورة المعلومات وانهيار الإيديولوجيات في الغرب والشرق الأوروبيين في نهاية القرن العشرين. وأصبحت المعرفة - منذ ذلك الوقت - طائراً محلقاً بجناحين: الأول الانترنت، والثاني الإنجازات العلمية المتلاحقة والمذهلة. ولم يعد طائر المعرفة سجيناً في أقفاص الزينة داخل الحجرات!

---

(١) Anthropology علم الإناسة، (علم الأعراق البشرية) يبحث في أصول الشعوب المختلفة، وخصائصها، وتوزّعها، وعلاقاتها، بعضها ببعض، ويدرس ثقافاتها دراسةً تحليلية مقارنة. كما تعني الكلمة الحفر، والتفكيك للآليات العميقة، التي تنتج الأفكار المختلفة.



«عودة الروح»
للعرب بعد غياب طويل(*)

-١-

من بين الرسائل التي كان يبعثها الزعيم الهندي جواهر لال نهرو (١٨٨٩-١٩٦٤) إلى ابنته انديرا غاندي (١٩١٦- ١٩٧٧) في الفترة (١٩٣٠-١٩٣٣) التي كان فيها مسجوناً ، يتنقل من سجن لآخر ، والتي جُمعت ، وصدرت في كتاب تحت عنوان «لمحات من تاريخ العالم» ، رسالة شرح فيها نهرو لابنته ما حصل في تاريخ الثورة الفرنسية . وهو شرح قريب جداً مما يحصل في العالم العربي .

يقول نهرو في بداية رسالته تحت عنوان «سقوط الباستيل» :

«داهمت الثورة الفرنسية أوروبا كالصاعقة .» (١)

فما أشبه الأمس الفرنسي باليوم العربي . وكأن نهرو ما زال يعيش بيننا ، ويكتب عن الثورة العربية الكبرى الجديدة ، التي تجتاح العالم العربي كالصاعقة .

(*) ٢٠١١/٣/٢ .

(١) لمحات من تاريخ العالم ، ص ٧٤ .

ولكن هل كل الثورات في التاريخ البشري ، تأتي هكذا كالصاعقة؟

ولماذا نشبت الثورة الفرنسية كالصاعقة ، ولماذا أيضاً كانت الثورة العربية الكبرى الجديدة ٢٠١٠/٢٠١١ كالصاعقة أيضاً؟

-٢-

يصف نهرو ، في رسالته لابنته انديرا حال أووربا ، قبل وقوع الثورة الفرنسية بقوله :

«كانت أوروبا في ذلك الحين مرتعاً خصباً للمفسدين من الملوك والأباطرة ، في عالم يسوده الترف والتبذير . ومن المدهش أن الذعر قد استولى على المنتفعين المترفين من ثورة الجياع ، الذين كانوا قد وضعوهم في زاوية من زوايا النسيان ، وأذاقوهم أنواع الظلم والطغيان .»(١)

وهذا ما حصل في العالم العربي تماماً ، منذ نيل الاستقلال في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي ، وكان سبب «انتفاضة الجياع» ، خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، ثم «ثورة الجياع» ، في نهاية عام ٢٠١٠ ، وبداية عام ٢٠١١ .

-٣-

هل كان نهرو عام ١٩٣٠ ، يقرأ أسباب الثورة الفرنسية ، أم كان يقرأ ما حصل في العالم العربي في نهاية عام ٢٠١٠ في

---

(١) مصدر سابق .

تونس ، وبداية عام ٢٠١١ في مصر ، وليبيا ، وسوريا ، واليمن؟

ثم لنر لماذا اندلعت الثورات ، بما فيها الثورة الفرنسية ، والأمريكية ، والروسية ، واليوم الثورة العربية الجديدة .

أليست أسبابها ومسبباتها واحدة : الفقر ، والبطالة ، والفساد ، والظلم ، والطغيان؟

إنها طبيعة واحدة . فهكذا تتم الثورات .

يقول نهرو :

«بركان الثورة ، يثور كما تثور بقية البراكين بعد غليان وتفاعل ، يجريان تحت سطح الأرض ، مدى أجيال عديدة . ويظل ذلك الغليان حتى يضعف سطح الأرض ، ولا يقوى على حبسه ، فيشق له فوهة ، ويقذف بحممه الملتهبة إلى عنان السماء . هكذا تتفاعل عناصر الثورة مدة طويلة ، تحت سطح المجتمع .»(١)

وهذا ما شاهدناه ونشاهده في تونس ، ومصر ، وليبيا ، وسوريا ، واليمن .

أما الذين يتساءلون أسئلة ساذجة كأسئلة :

كيف صبر التونسيون على حكم زين العابدين مدة ٢٣ سنة؟

وكيف صبر المصريون على حكم مبارك مدة ٣٠ سنة؟

وكيف صبر الليبيون على حكم القذافي مدة ٤٢ سنة؟

وكيف صبر السوريون على حكم الأسد مدة ٤١ سنة؟

---

(١) أيضاً .

وكيف صبر اليمنيون على حكم علي عبد الله صالح مدة ٣٢ سنة؟

وكيف يصبر باقي العرب على الملكيات ، والسلطنات ، والإمارات الأخرى ، التي هي في الحكم ، أطول بكثير من هؤلاء؟

فعليهم أن يقرءوا التاريخ جيداً ، ويتساءلون :

كيف صبر الفرنسيون على حكم لويس الخامس عشر (١٧١٥-١٧٧٢) مدة ٥٩ سنة من الظلم والطغيان؟

-٤-

لقد سبق وقلنا ، إن الثورات كالبراكين ، لا يتم تكوين عناصرها خلال سنوات معدودات فقط ، ولكنها تراكمات تاريخية ، تتفاعل تحت سطح المجتمع ، لسنوات طويلة ، ربما تمتد إلى مئات السنين ، مثلها مثل تكوّن البراكين التي تحدَّث عنها نهرو ، قبل قليل . وقد سبق أن قال توفيق الحكيم في روايته **«عودة الروح»** عام ١٩٣٣ :

«إن الشعب الذي تحسبه جاهلاً ، ليعلم أشياء كثيرة ، لكنه يعلمها بقلبه لا بعقله .»(١)

وقلب الشعب هنا ، هو باطن الأرض حيث الغليان ، والعقل هو القشرة الرفيعة التي ينفذ منها البركان . وعندما يصل الشعب إلى العقل والعقلانية ، وينزع عنه شعور الخوف والرهبة من

---

(١) ص ١٥٣ .

السلطة ، يتم انفجار الثورة . وذلك هو ما حصل في تونس ، ومصر ، وليبيا ، واليمن ، وسوريا .

أما سكون باقي أنحاء العالم العربي حتى الآن ،[1] فمرده لا إلى أن العدالة والمساواة والحرية ، قد تحققت في هذه البلدان ، ولكن لأن براكين النقمة ، والثورة على الظلم والطغيان والفساد ، التي تغلي تحت سطح المجتمع ، لم تجد بعد الطبقة الرقيقة ، لتنفذ منها ، والتي وجدتها تونس ، ومصر ، وليبيا ، واليمن ، وسوريا ، لكي تنفجر ، وترسل حممها الشعبية الملتهبة .

-٥-

لقد اتهمت الثورات التي قامت في تونس ، ومصر ، وليبيا ، واليمن وسوريا ، بأن وراءها محرضون ، صبية ، إرهابيون ، طائشون ، طامعون إما بالسلطة ، وإما بالمال ، وإما هم مدسوسون من جهات أجنبية لغرض تدمير الوطن ، والاستيلاء على خيراته . وقد برزت هذه التهم بشكل واضح في الخطابات التي ألقاها في ليبيا سيف الإسلام القذافي ،[2] ومن بعده والده معمر القذافي ،[3] ثم الخطاب الذي ألقاه علي عبد الله صالح ،[4] ثم عدة خطابات ألقاها بشار الأسد ، الذين اتهموا

---

(١) ٢٠١١/٦/١ .

(٢) في ٢١ ، و٢٠١١/٢/٢٥ .

(٣) ٢٢ ، و٢٠١١/٢/٢٤ .

(٤) ٢٠١١/٢/١٤ .

الثوار بالهلوسة ، والجنون ، وتعاطي المخدرات ، والارتهان لقوى خارجية ، وأنهم لا يدرون ما يفعلون ، ولا يفقهون ما يقولون . ولو قرأ هؤلاء الحكام ، وفهموا تاريخ وفلسفة الثورات لما قالوا ما قالوه ، ولما هذروا بما هذروا به .

فماذا يقول الزعيم جواهر لال نهرو ، في هذا المقام؟

يقول :

«تتألف عناصر الثورة من المبادئ والأحوال الاقتصادية . ولكن الممسكين بزمام السلطة ، لا يبالون بكل ما يتعارض مع مصالحهم . ويتصورون أن الثورات مجرد نتيجة لتحريض المهيجين .

فهل غاب عن ذهن هؤلاء ، أن المحرضين ما هم إلا بشرٌ ، تسوءهم الأحوال التي تكتنفهم ، فيعملون على تغييرها؟»[١]

ويضيف نهرو قائلاً :

«إننا نجد في كل ثورة من الثورات ، عدداً من المحرضين الذين هم وليدو النقمة والاضطراب القائمين . ولكن مئات الألوف من الناس ، الذين يسيرون مع الثورة ، ليسوا مجرد أداة في يدي المحرضين . لأن أغلبية الشعب تحرص دائماً على تأمين المعيشة ، ولا تبادر إلى المجازفة والمخاطرة ، إلا إذا ازدادت الحالة سوءاً ، وأصبحت جحيماً لا يطاق . عندئذ يتغلب هؤلاء على خوفهم وضعفهم ، ويستعدون للمجازفة والسير وراء من يدعون بالمحرضين ؛ لأن هؤلاء المحرضين يرسمون للناس طريقاً للخلاص من شقائهم .»[٢]

---

(١) مصدر سابق .

(٢) أيضاً .

-٦-

لم يكن الزعيم نهرو في تونس ، أو في مصر ، أو في ليبيا ، أو في سوريا ، أو في اليمن ، لكي يقول لنا اليوم ، مثل هذا الكلام الواقعي ، الذي ينطبق على كل زمان ومكان ، وكأنه يقوله من واقع الحال . وتلك ميزة السياسي والزعيم المثقف ، والرائي ، الذي نحتاج إليه في العالم العربي هذه الأيام ، لكي يفهم الحاكم مع هؤلاء الشباب ، طبيعة رياح العصر والمتغيرات الهائلة ، التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية ، وأن الشعب العربي شعب عريق ، وجيد ، ويستأهل أنظمة حكم أفضل بكثير من الأنظمة القائمة ، وأن الحرية والديمقراطية ليست مكسباً للشعوب فقط ، بقدر ما هي مكسب لأنظمة الحكم وللحاكمين أيضاً . ولعل أبسط هذه المكاسب ، أنها تجنبهم ثورة الشارع عليهم ، وتدع التاريخ يكتب بكلمات من نور منجزاتهم ، بدلاً من أن تتم كتابة فضائحهم ، وشتائمهم بالفحم الأسود على جدران الأزقة والحواري .

كتب للمؤلف

في نقد الشعر:

١- فدوى تشتبك مع الشعر (دراسة في شعر فدوى طوقان) ١٩٦٣ .

٢- رغيف النار والحنطة (دراسة في الشعر العربي الحديث) ١٩٨٦ .

٣- الضوء واللعبة (دراسة في شعر نزار قباني) ١٩٨٦ .

٤- مجنون التراب (دراسة في شعر محمود درويش) ١٩٨٧ .

٥- نَبْتُ الصمت (دراسة في الشعر السعودي الحديث) ١٩٩٢ .

٦- قامات النخيل (دراسة في شعر سعدي يوسف) ١٩٩٢ .

٧- عاشق خُزامى (حفريات الحب والحكمة في شعر خالد الفيصل) ٢٠٠٦ .

في نقد الرواية:

٨- مذهب للسيف ومذهب للحب (دراسة في أدب نجيب محفوظ) ١٩٨٥ .

٩- فَضٌّ ذاكرة امرأة (دراسة في أدب غادة السمّان) ١٩٩٠ .

١٠- مدار الصحراء (دراسة في أدب عبد الرحمن منيف) ١٩٩١ .

١١- مباهج الحرية في الرواية العربية (دراسة لعشرة روائيين عرب) ١٩٩٢ .

١٢-جماليات المكان في الرواية(دراسة في أدب غالب هلسا) ١٩٩٤ .

١٣- الرواية الأردنية وموقعها من خارطة الرواية العربية ، (مع آخرين) ١٩٩٤ .

في نقد القصة القصيرة:

١٤- النهايات المفتوحة (دراسة في أدب انطون تشيكوف) ١٩٦٣ .

١٥- المسافة بين السيف والعنق (دراسة في القصة السعودية) ١٩٨٥ .

في نقد الموسيقا:

١٦- الأغاني في المغاني- جزآن (السيرة الفنية للشيخ إمام عيسى) ١٩٩٨ .

في نقد الفن التشكيلي:

١٧- أكَلَهُ الذئب (السيرة الفنية للرسّام ناجي العلي) ١٩٩٩ .

في نقد الثقافة:

١٨- الزمن المالح (أوراق في جدلية السياسة والثقافة العربية) ١٩٨٦ .

١٩- الثقافة الثالثة (أوراق في التجربة الثقافية اليابانية) ١٩٨٨ .

٢٠- النهر شرقاً (دراسة في الثقافة الأردنية المعاصرة) ١٩٩٣ .
٢١- عصر التكايا والرعايا (المشهد الثقافي لبلاد الشام في العهد العثماني) ١٩٩٩ .
٢٢- هاملت عربي (مع آخرين) (أوراق في ذكرى مؤنس الرزاز) ٢٠٠٣ .

في نقد الفكر والفكر السياسي:

٢٣- الرجم بالكلمات (دراسة لمجموعة من المفكرين العرب المعاصرين) ١٩٨٩ .
٢٤- ثورة التراث (دراسة في فكر خالد محمد خالد) ١٩٩١ .
٢٥- الفكر العربي في القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠ ، (ثلاثة أجزاء) ٢٠٠١ .
٢٦- الليبراليون الجدد (جدل فكري مع آخرين) ٢٠٠٥ .
٢٧- محامي الشيطان (دراسة في فكر العفيف الأخضر) ٢٠٠٥ .
٢٨- العرب بين الليبرالية والأصولية ٢٠١٠ .
٢٩- الليبرالية السعودية بين الوهم والحقيقة ٢٠١٠ .
٣٠- الحداثة والليبرالية . . معاً على الطريق ٢٠١١ .
٣١- فاتحة الألفية الثالثة ٢٠١١ .

في نقد السياسة:

٣٢- النار تمشي على الأرض (شهادات في الحياة العربية) ١٩٨٥ .

٣٣- قطار التسوية (دراسة لكافة مبادرات التسوية الفلسطينية) ١٩٨٦ .

٣٤- محاولة للخروج من اللون الأبيض (أوراق في السياسة العربية) ١٩٨٦ .

٣٥- وسادة الثلج (العرب والسياسة الأمريكية) ١٩٨٧ .

٣٦- السلطان (دليل السياسة لحفظ الرئاسة) ٢٠٠٠ .

٣٧- الشارع العربي (دراسة سياسية تاريخية) ٢٠٠٣ .

٣٨- صعود المجتمع العسكري العربي (مصر وبلاد الشام) ٢٠٠٣ .

٣٩- زوايا حرجة في السياسة والثقافة ٢٠٠٤ .

٤٠- الزلزال (أوراق في أحوال العراق) ٢٠٠٥ .

٤١- أسئلة الحمقى (في السياسة والإسلام السياسي) ٢٠٠٥ .

٤٢- لماذا؟ (أسئلة العرب مطلع الألفية الثالثة) ٢٠٠٦ .

٤٣- ابن لادن والعقل العربي ٢٠٠٧ .

٤٤- سجون بلا قضبان (يحدث في العالم العربي الآن) ٢٠٠٧ .

٤٥- بالعربي الفصيح : محاولات صريحة لفهم ما لم يُفهم ٢٠٠٨ .

٤٦- سور العرب العظيم ٢٠٠٩ .

٤٧- تهافت الأصولية ٢٠٠٩ .

٤٨- بالخط العريض (أوراق في أحوال العرب) ٢٠٠٩ .

٤٩-الإسلام وجراب الحاوي ٢٠١١ .

٥٠- من الزيتونة إلى الأزهر : أعاصير الثورة العربية ٢٠١١ .

في نقد التاريخ:

٥١- المال والهلال (الموانع والدوافع الاقتصادية لظهور الإسلام) ٢٠٠٢ .

٥٢- لو لم يظهر الإسلام ما حال العرب الآن ؟ ٢٠٠٢ .

في نقد التربية:

٥٣- الطائر الخشبي (شهادات في سقوط التربية العربية) ١٩٨٨ .

في نقد التنمية:

٥٤ - لكي لا ينبت الشوك في أيدينا (شهادات في الحياة السعودية) ١٩٨٤ .

٥٥- سعودية الغد الممكن (بحث استشرافي تنموي) ١٩٨٥ .

٥٦- طَلْقُ الرمل (أوراق في التنمية والثقافة الخليجية) ١٩٨٨ .

في ترجمة النقد:

٥٧- سارتر المفكر العقلي الرومانسي ١٩٦٤ .

٥٨- دراسات في المسرح الفرنسي ١٩٦٤ .





FROM AL-ZETONA TO AL-AZHAR



من الزيتونة إلى الأزهر
أعاصير الثورة العربية

لم يقتصر سحر الجماهير العربيّة وخداعها على دعاة «الإسلام السياسيّ» فقط، بل تعدّاه أيضًا إلى بعض العلمانيّين، حيث مارس هؤلاء الأساليب نفسها الّتي مارسها دعاة «الإسلام السياسيّ». ولكنّ أساليب العلمانيّين هؤلاء كانت خالية من التوسّل بالشرعيّة الدينيّة، وإنّما كان هناك التوسّل الكاذب بالثورة، والاشتراكيّة، والعدالة، وبباقي الشعارات «التقدّميّة». وهو ما مارسه الاتّحاد السوفييتيّ والكتلة الشرقيّة على الشعوب الّتي حكمتها. وهو أيضًا ما مارسته الدكتاتوريّة العربيّة القوميّة، وخاصّة في عهد عبد الناصر، وحكم حزب البعث في العراق وسوريّة. وفي هذا الكتاب عروض وشروح لهذه الظواهر.

ISBN 978-614-419-017-1